الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإجتماعية
Faculté des sciences sociales
قسـم علـــم الاجتمـــاع
Department de sociologies

مذكرة ماجستير في علم الاجتماع
تخصص علم الإجتماع السياسي

الموظف الإداري : فاعل سياسي في المجتمع الجزائري
دراسة ميدانية بإدارتي الدائرة و البلدية بالسانيا

من إعداد الطالبة:

- محروق نوال

تحت إشراف الأستاذ :

- مولاي الحاج مراد

أعضاء اللجنة

د/ مذكور مصطفى	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا / جامعة وهران 2
د/ مولاي الحاج مراد	أستاذ محاضر "أ"	مقررا / جامعة وهران 2
د/ الزاوي مصطفى	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا / جامعة وهران 2
د/ بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا / جامعة وهران 2

السنة الجامعية : 2015/2014

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زوجي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع

والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً ، إلى "ســـــارة" و أصدقائي في العمل و

الأساتذة علم الاجتماع

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

الفهـــــــــرس

- **مقدمـــــــة عـــامـــــة** 06

الفصل الأول : المسار التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر

1- مقدمة 22
2- مفهوم المجتمع المدني 23
3- مفهوم المشاركة السياسية من المنظور السوسيولوجي 25
4- الشباب و الوعي السياسي في الجزائر 33
5- ثقافة المشاركة السياسية 34
- خاتمة

الفصل الثاني : التنشئة السياسية و المشاركة الجمعوية

1- مقدمة 40
2- مفهوم المشاركة الجمعوية 46
3- المشاركة الجمعوية ذات طابع سياسي 48
4- مراحل الجمعيات 48
- خاتمة

الفصل الثالث : الدولة ، المواطنة، و فعالية البيروقراطية

1- مقدمة 52
2- الدولة مؤسسة 53
3- النظريات التعاقدية 54
4- الممارسات السياسية عند ماكس فيبر 59
5- ميشال كروزيه و مبدأ التخصص 64
6- مفهوم المواطنة 65
7- الموظف و رأيه في المواطنة 66
8- المواطنة في الفكر العربي الإسلامي 68

9- الاشتقاق اللغوي و التطور التاريخي لمفهوم البيروقراطية 70
10- مكانة البيروقراطية في العملية السياسية 74
11- البيروقراطية الفيبيرية (ماكس فيبر) 75
- خاتمة

الفصل الرابع : الموظف الإداري : فاعل سياسي

1- مقدمة 79
2- تصورات الموظفين الإداريين للنشاط السياسي 80
3- دور الموظف يوم الاقتراع 81
4- نظرة المبحوثين للسلطة المسيرة للمناسبات السياسية 85
5- المشاركة السياسية الجمعوية للموظفين الإداريين 86
- خاتمة

الفصل الخامس : الموظف الإداري و الممارسات السياسية

1. مقدمة 94
2. الموظف و تصوره للديمقراطية من خلال النشاطات السياسية 95
3. وضعية الموظف المشارك في النشاطات السياسية بعد عملية الاقتراع 97
4. المجتمع المدني و دوره في الممارسات السياسية 99
5. دور الخبرة المهنية في الممارسات السياسية 102
- خاتمة

الخاتمة العامة : 106

قائمة المراجع : 108

الملاحق 113

مقدمة عامة

مـــقدمـــــة عامة

يعتبر المجتمع المحلي قطب الرحى في تسيير الحياة الاجتماعية، إذ يقوم على تركيبة مختلفة من النظم السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، ويرجع الفضل في تشكُّلِه وتسييره إلى الفرد كوسيطٍ فاعلٍ بعد انتقاله من مرحلة التهميش إلى مرحلة الوعي بتفعيل دوره في مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى بروز كوكبة من الموظفين الإداريين من خلال الحركة السياسية بإدارتي الدائرة والبلدية.

إن التحولات السياسية التي آلت إليها البلاد كانت سبباً في كثير من المؤشرات السلبية التي أثرت على النظام العام للبلاد إذ كانت حجرة عثراء أمام الأجهزة الإدارية لتسير مصالح خدمة الفرد و المجتمع و أصبح الجو السياسي مرهون بمعطيات رجال السياسة لفعالية المجتمع[1]، مما أدى إلى تلاشي دور الوسائط الديمقراطية، و أضحت الفضاءات السياسية تعرف نوعاً من الانتقال الفجائي للفرد، إذ جعلت همه الوحيد هو التفكير في واقعه المعيش وذلك بسبب الصراعات الداخلية للبلاد التي أدت إلى أحداث أكتوبر 1988.والتي تعد نقطة تحول كبرى على مستوى البنيات الاجتماعية و الاقتصادية ، إذ نبهت النظام السياسي آنذاك بوعي الشعب، و مواجهة الأزمة و عدم الاتكال على الذهب الأسود و المباشرة في العمل لضمان المستقبل.

تعتبر العشرية السوداء من المؤشرات السلبية التي أنهكت النظام العام في البلاد، مخلفةً حقبة دموية في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ، حيث فتحت هذه

1- *ماكس فيبر، العالم و السياسي ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص، 90، 100.*

الأخيرة الباب على مصراعيه لتحولات سياسية و اجتماعية و اقتصادية غير متوقعة ، شكلت نفورا واسعا في المجال السياسي حيث أدت بالفرد بعامة، و الموظف السياسي بخاصة إلى العزوف السياسي، بسبب التدهور الاقتصادي و السياسي للمجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى تراجع في مستويات الممارسة الفعلية الميدانية، و ما زاد الطين بلةً ، نظام الحزب الواحد الذي أرسى قواعده من خلال النظام الشبه الإنفرادي .

بعد ظهور الأحداث الدامية أصبحت نسبة المشاركة السياسية تتقلص[1]. الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي إلى حالة الوهن و الضعف. وأدى بالفرد إلى الإعراض عن النظام العام، مما أدي إلى تراجع الفعالية السياسية خاصة ما بين الثمانينات و بداية التسعينات، حيث أصبح الموظف الذي يتمتع بالروح السياسية يخاف من الممارسات السياسية و يتراجع عن العمل من خلال الأحداث و المناسبات الانتخابية ، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظام التعددية الحزبية في مجال العمل السياسي .

لقد شهد نظام الدولة الجزائرية حركية سياسية أعطت نفساً للممارسات السياسية والرقي بها لتأسيس مجتمع متكامل، و الفصل بين ما هو تنظيم محلي و بين القرارات السياسية الخاصة بالدولة ، إذ تعتبر هذه المرحلة سيرورة تاريخية ناجعة ساهمت في تعزيز الوعي الاجتماعي، و ارتفاع نسبة مشاركة الفرد الجزائري في المجالات السياسية التي نراها ركيزة الديمقراطية الحديثة. كما تمثل الخاصية المميزة على مستوى الفعل و الممارسة باعتبارهما قوام الاستقرار في البعد الوطني والمحلي. أما ضعف الحكم آنذاك فهو مبرر بضعف الدولة [2].

1-ReneRemand,Age et politique, Percheron (annick) , socialisation politique .

2- ماكس فيبر، العالم و السياسي ، نفس المرجع .

إن التنظيمات المحلية تلعب دور الوسيط بين المجتمع و الفرد الذي يمارس فعله الاجتماعي لحماية للمجتمع ، ومن ثمة كان سعينا لمناقشة موضوع يتمثل في فعالية الموظف في النشاطات السياسية و المناسبات التاريخية، التي تعطي للموظف فرصة الانخراط في الفضاءات المتعددة كالجمعيات السياسية و الثقافية و الاجتماعية ، حيث ارتكزت هذه الأخيرة على قانون 90-31 بتاريخ 04-12-1990 الذي يذكرنا بالصراعات السياسية في الأوساط السلطوية التي أدت إلى ضعف حركية الجمعيات و قلة أعدادها، وبعد مرور الأزمة الاقتصادية عرفت الجمعيات توسع ملحوظ من خلال الانفتاح السياسي الذي أدى إلى تعددها وتنوعها.

إن هذه المرحلة أدت إلى إعادة إنتاج البنيات الاجتماعية، وتأثيرها على الحركة الجمعوية، وهو ما أدى إلى وجود علاقة بين وضعيتين اثنتين تشكل واحدة منها الجسر الذي يسمح بانتقال المجتمع من وضعية الفاعل الجمعي المتحديCommunataires إلي وضعية الفاعل الاجتماعي الحديث Acteur social [1].

1- وثيقة صادرة عن وزارة الداخلية ، في سنة 1994 .

ترتكز الحياة السياسية على بنيات تقاس بها درجة الممارسة الديمقراطية السياسية و المجتمع المدني ، و خاصة العلاقات الموجودة بين ممثلي السلطة و المواطنين، و التعارض الموجود بين المرحلتين التي عاشتها الجزائر بداية مع الحزب الواحد إلى غاية التعددية الحزبية .

إن المرحلة الأولى من الحياة السياسية للمجتمع الجزائري عرفت صراعات داخلية بين أقطاب السلطة والتي هزت البنيات السياسية و الاجتماعية للبلاد ، حيث كان النظام السائد شبه إنفرادي. لا يعطي للفرد فرص التكافؤ للممارسة السياسية رغم وجود مصالح ترتبط بالانتماء للحزب الواحد، إلا أن ارتفاع أسعار البترول، أدى إلي تحسين الوضع الاقتصادي و الانفتاح على الواقع السياسي. وبدأ تفكير الموظف يرتقي من حسن إلى أحسن، حيث استطاع أن يعزز فعاليته من خلال ترشحه لكرسي المجالس الشعبية البلدية و الولائية والوطنية ليبرز أفكاره و ينمُّ عن طموحاته في تغير المجتمع المحلي، الذي يزرع فيه روح الواجب الوطني من خلال مواطنته، و يكتسب فيها ثقافة الوعي السياسي من خلال الكفاءات المهنية و السياسية لأن الموظف هو فاعل سياسي يخدم المصلحة العامة و الخاصة .

و من خلال هذا البحث السوسيو-سياسي، و المقابلات اليومية مع الموظفين القائمة على الملاحظة،التي حاولت إبراز فعاليتهم السياسية المختلفة من خلال الممارسات السياسية التي تكون في بعض الأحيان دائمة، وناشطة في المناسبات و الأحداث التاريخية كيوم الاقتراع ، حيث يعرف الموظف في هذه الفترة حركة غير عادية في المؤسسات الإدارية .

تختلف أهداف الناشط السياسي من ناشط إلى أخر، فهناك من يراها تخدم المصالح الخاصة ، و الآخر يراها نابعة من روح المواطنة ، أو لبلوغ أرقى المناصب العليا في السلطة . ومن ثمة حاولت اكتشاف فراغات سياسية في المجتمع الجزائري خاصة في بنية المجتمع المحلي الذي عرف مرحلة العزوف السياسي ، حيث كان المجتمع الجزائري متشبع بالمعتقدات العرفية في ظل تأثير "الزوايا" باعتبارها منبع لحل الخلافات والنزاعات والقضايا المختلفة التي ترتبط بالواقع المعيش.

بعد تحقيق الدولة المستقلة استطاعت الجزائر أن تهيئ الطريق لخارطة الديمقراطية من خلال خلق أجهزة للدولة تُسَيّرُ من طرف الموظف الذي يكتسب فعالية إرساء القوانين في المجالات المتخصصة وفق تسلسل رسمي للمستويات الإدارية لأن وعي الفاعل مرتبط بوجود نظام بين الرؤساء و المرؤوسين لأن الأدوار تختلف من مسؤول إلى آخر ، و يكون تنفيذ القرار مرهون بوجود الموظف، و بسط فعاليته تكون تحت مسؤولية السلطة العليا [1].

من خلال هذه اللمحة السوسيو- سياسية تتبدى إشكالية البحث من مدى فعالية الموظف الإداري في النشاطات السياسية و إقباله عليها بصفة تخدم المصلحة العامة للبلاد من خلال تحقيق الديمقراطية ، و من هنا تبلور لنا سؤال الانطلاق ، أيمكن لكل الموظفين المشاركة في الفضاءات السياسية ؟

بناءا على ذلك اقترحت مجموعة من الفرضيات منها:

- الموظف يكتفي بالنشاطات السياسية المفروضة عليه ضمن الوظيفة.
- يشارك الموظف في النشاطات السياسية بغرض مادي و التمتع بالشعور بالسلطة التي تمنحها له .

1- نفس المرجع، ص 101-120

- مشاركة الموظف في النشاطات السياسية مرتبطة بالمناسبات .

إذا كان لكل موضوع أسباب اختيار معينة، فمن أهم أسباب اختياري لهذا البحث، كوني موظفة إدارية يسهل عليَّ الاقتراب من الحياة السياسية للموظفين في المؤسسات الإدارية بمنطقة السانيا .

أما الجانب الموضوعي فلقد ارتكز على أن أغلب الموظفين المشاركين في هذه النشاطات يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة .

كان الهدف من هذه الدراسة هو الاقتراب من طموح الموظف و معرفة مدى ارتباطه بالمصلحة العامة للدولة من جهة، و مصلحته الشخصية من جهة أخرى .

كما انتهجت عدة خطوات في بحثي هذا، و للقيام بهذه الدراسة مررت بعدة مراحل كانت بمثابة وقفات، كل وقفة تشكل مرحلة لها خصائصها و مميزاتها المنهجية .أما التحقيقات الأولية فهي المرحلة التي ترتبط بالموظف الإداري و معايشته، و ملاحظة مشاركته السياسية داخل الإدارة ،و متابعة أعماله السياسية حول النشاطات التي يتمتع بها في الإدارة عن طريق مقابلته وإقامة علاقات معه و معايشته و استجوابه عفويا عن طريق المجالسة المتعددة إذا استلزم الأمر. وقد مثلت هذه المرحلة خطوة أولى لصياغة دليل المقابلة القائم على المساءلة، ومن ثمة انتهجت المنهج الكيفي و الوصفي التحليلي لمعالجة هذا الموضوع.

و من أهم المفاهيم التي يمكن معالجتها في هذا العمل نذكر: الفعل ، الفعل الاجتماعي، المشاركة السياسية ، المواطنة ، التنشئة السياسية و الثقافية ، البيروقراطية ، المجتمع المدني.

لقد أدرك علماء الاجتماع قيمة الفعل وأبرزوه، على أنه ينحدر من الذرية و الواقعية الكلية، و كذلك من النزعة النفسانية لأن الظواهر الاجتماعية كانت دوما مركبات الفعل، و ينبغي إعادتها إلى الأفعال الفردية التي تتركب منها، مع وصفه بصورة عامة لهذه الأفعال الفردية انطلاقا من تصورات مبسطة التي تتركب منها. لا تعتمد إلا على العناصر التي تظهر ملائمة بالنسبة للظواهر التي يسعى إلى فهمها[1] .

إن الفعل الاجتماعي من جهة أخرى يختلف من مجموعة إلى أخرى، إذ يمكننا أن نسمي مجموعة الأفراد المتسمين بمصلحة مشتركة، مجموعة "كامنة"، أما المجموعة المنظمة فهي تتمتع بأولوية القرار الجماعي[2]. لأن بنية المجتمع ترسي قواعدها على أجهزة تفرضها الدولة لتسيير الأنظمة ، باعتبار أن الدولة هي الرابط بين الحاكم و المحكومين، و يمكن أن يتناول عملها كل أبعاد الحياة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني، أو " بجمهورية الأفكار" إن كانت الدولة مندمجة مع السلطة الروحية، فإنها تشارك في ممارسة هذه السلطة مثلما نرى ذلك من خلال علاقاتها بالمسؤوليات التي تكون على عاتقها، لأن عمل الدولة يعم المجتمع بمجمله وفقا لتقليد ثابت يفرض على"الحكام" ألا يعملوا إلا بما فيه خير للمحكومين و ليس لبناء مصلحتهم الخاصة. [3]و من أفكار "روسو" التي تؤكد ذلك نجد أن الدولة تمنح صفة السيادة. و الدولة الحديثة هي دولة دستورية أي؛ أن عملها خاضع لأنظمة عمل صريحة، و أن حكامها هم وكلاء للملك فقط.[4]

1- بودون ، و بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، 1983 ، ص 424.
2- المرجع نفسه ،ص 428 .
3- المرجع نفسه ، ص 304 .
4- المرجع نفسه ، ص 305 .

و من خلال هذه الاتجاهات المختلفة للدولة الحديثة، المبنية على التقليد التعاقدي نجد أنها تملك سلطة الإكراه النهائية فوق إقليم معين و على سكان معينين، إذ تمارس سلطتها و سيادتها على الأفراد و الجماعات و على الدول الأخرى، و يمكن اعتبارها سلطة مطلقة بالمعنى الحضري .

إن التمعن في الواقع المعيش جعلني ندرك أن هذا التماثل في الأفعال الفردية لا يبدو واقعا، على الرغم من أهمية الفرد إلا أنه يحتاج إلى الجماعة ليكتمل الفعل الاجتماعي و السياسي لكل الأفراد لأن الإنسان بطبعه اجتماعي .

أما إذا تكلمنا عن الحكام و المحكومين فإننا نجد أنفسنا أمام واقع آخر لمفهوم الدولة. الذي يختلف فيه الكثير من علماء الاجتماع ، فالبعض منهم صرف النظر عن الفرد الذي ينتمي إلى مؤسسة التنشئة الاجتماعية التي استطاعت بناء الدولة من خلال سيادتها و علاقة الحاكم بالمحكوم مما أدى بالباحث إلى معرفة مسار الأنظمة الديمقراطية في المجتمع المدني. والبعض الآخر وخاصة المعاصرين منهم لا يمكنهم إغفال مفهوم الفعل الجماعي في تحليلاتهم السوسيولوجية الراهنة، لأن الواقع المعيش و ما يفرزه يبين وجود مجموعات من الأفراد لهم مصلحة مشتركة و لكن أهدافهم مختلفة، إضافة إلى أن هناك من يمارس نشاطات سياسية من أجل تحقيق أغراض شخصية بطرق سرية لا يدركها الآخرون .

و من أبرز النشاطات السياسية التي يركز عليها علم الاجتماع نجد العملية الاجتماعية السياسية التي يعرفها بعض الباحثين على أنها الدور السياسي الذي يقوم به الفرد في مجتمعه، و تتكون لديه فرصة للمشاركة في صنع وصياغة الأهداف العامة من أجل تحقيق انجازات المصلحة العامة للمجتمع المحلي .[1]

1- محمد سويدي ، علم الاجتماع السياسي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص 159 .

و تعرف المشاركة السياسية على أنها المناسبات التي يشارك فيها الأفراد في مجتمع ما لاختيار حكامه، و كذا في صياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي؛ هي إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي. [1]

تعتبر المشاركة السياسية، جوهر الديمقراطية كون أن شرعية النظام ناتجة عن خيارات هؤلاء المواطنين، الذين يعبرون عن هذه الخيارات من خلال مشاركتهم في بلورة و صياغة القرارات، أو التأثير فيها بصيغ مختلفة. من خلال الواقع اليومي المعيش .

وفي خضم هذه الدراسة حاولت جاهدة تحليل بعض النتائج المتعلقة بالموظفين اللذين يشاركون في نشاطات سياسية مختلفة والذين لهم قابلية تدفعهم نحو الأمام لنيل منصب جديد يشعره في السلطة، ويعطيه أكثر قدرة في التحكم، و قد تكون هذه السلطة مسخرة لخدمة المواطن شكليا، أما ضمنيا فهي تابعة لمصلحته الخاصة. و من جهة أخرى نجد أن أغلبية الموظفين لهم مشاركات سياسية مركزة في المناسبات السياسية و التاريخية كيوم "الاقتراع" حيث أصبح المجتمع الجزائري يعيش الفراغات السياسية .

أصبح الموظف الجزائري يدرك قيمة المواطنة إلا من خلال المناسبات السياسية ، و قد نجد هذه الأخيرة متفاوتة بين الحالات المدروسة، فهناك من يشعر بواجبه المهني و الوطني في هذه المناسبات، وهناك من تمثل له مصدر مادي يسترزق به. وهو ما يشكل هرم اجتماعي ضوابطه مبينة على قواعد اجتماعية و سياسية

1- المرجع نفسه ، ص 160 .

إن الواقع المعيش للمجموعات البحثية بين لنا وجود ثغرات مهنية بين الموظفين والتي تؤثر على عمل الجماعة في المؤسسات الإدارية، فالفعل السياسي لدى الموظف يعتبره البعض وسيلة لبلوغ غاية أو الوصول إلى سلطة للضغط على الجمعيات السياسية الضعيفة و نشر أفكارهم القمعية، و لهذا نجد الرجل الغير مناسب في المكان المناسب على حساب الشخص الأكثر تأهيل و إحساس بالمواطنة.

إن مفهوم المواطنة يتعدد بحسب تعدد الباحثين حسب ميولاتهم المعرفية، و لكن الحياة المهنية تبرز لنا صورة حقيقية عن وضعية المواطنة في المجتمع الجزائري ، لأن الموظف الذي يتمتع بالنشاطات السياسية بالغة الأهمية في خدمة الفرد و المجتمع يمشي في الخطوط التي رسمها "مكيافيل" في سياسة الثعلب الإدارية. إذ تجعله هذه السياسة حراً في تنفيذ سلطته و مقيداً للأفراد الآخرين في حقهم لتنفيذ قرارات سياسية. ومثال ذلك الأحداث التاريخية كيوم الاقتراع وهو أفضل مثال لتجسيد المواطنة في سيرورة الحياة المهنية للموظفين الإداريين .

إن أفضل صور المواطنة نجدها تتجسد في المشاركة السياسية، فالمواطنة هي علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي و بين مجتمع سياسي "الدولة" و من خلال هذه العلاقة يقدم طرف الأول الولاء و يتولى الثاني مهمة الحماية، و تتحدد هذه العلاقة بين الشخص و الدولة عن طريق القانون ، كما يحكمها مبدأ المساواة. كما تشير المواطنة في القانون الدولي إلى فكرة القومية رغم أن المصطلح الأخير أوسع في معناه من الأول . ولقد استخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص و الدولة ، فالمواطن يتحصل على بعض الحقوق السياسية و المدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، لكن عليه في الوقت نفسه مجموعة من الواجبات، وقد رأى " بورجان" "DW.Borgan" أن فكرة المواطنة لها جانبين، أولها الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص، و تستعين بآرائه في صنع و تنفيذ القرارات السياسة و ثانيها إلتزامه بالمساهمات

الفعالة و خضوعه لما يترتب على ذلك من نتائج. [1] حيث يكتسب الفرد المساهمات الفعالة من خلال التنشئة السياسية التي تبرز له اتجاهاته نحو السياسة، وهناك منظمات عديدة في المجتمع تساهم في عملية التنشئة السياسية، منها الأسرة و المدرسة و الحزب السياسي و المهنة و الخبرات المهنية السياسية و التاريخ، أما التنشئة السياسية فهي العملية التي يصبح بها الفرد واعيا بالنسق السياسي و الثقافة السياسية و مدركاً لهما [2]. هذه الفكرة بينت لنا وجود ثقافة سياسية تشير إلى توزيع اتجاهات المواطنين بصفة عامة على الموضوعات السياسية، كالحكم على النسق السياسي مثل السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و القضائية و الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة، و نظرة الفرد لذاته كفاعل سياسي اتجاه خدمة المواطنين الآخرين.[3]

إن الوعي الاجتماعي هو أساس النشاطات السياسية و الثقافية فالموظف الإداري المنخرط في النشاطات السياسية ليست لديه تنشئة سياسية، و همه الوحيد هو بلوغ كرسي السلطة، أو الدخول في مشاريع تدر عليهم الأموال، و هذه الفئة ناتجة عن بنية اجتماعية تجهل القوانين و الطرق السياسية، و يسيرون أعمالهم بوسائل ولدت من رحم البيروقراطية تدعمهم بعض الأيادي الخفية التي تسير وفق معادلة المصلحة العامة للوصول إلى المصلحة الخاصة.

1- Hobhouse. L.T Morals , In Evolutions , London Chapman Hall, Page 57 , 1999 .
2- محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 168 .
3- المرجع نفسه، ص 169 .

من خلال المجموعة البحثية المدروسة وجدنا أن هناك موظفين لهم مراتب سياسية عليا مع انعدام الخبرات و الكفاءات. بحيث استطعنا اكتشاف العلاقة بين الأعمال الرسمية للموظف و بين نشاطاته الخاصة الفردية. حيث يصبح الفرد في معادلة الديمقراطية و البيروقراطية ويرجع الاستخدام الأول لهذا المصطلح إلى الاقتصادي "فينست ذي جورني" " Vincent De Journay "و بعض الدارسين الأوروبيين و خاصة الألمان منهم في القرن التاسع عشر، و لقد تدخل "جون استوارت مل" في هذا الشأن عندما قال " أن مهام الحكومة أصبحت تتوزع بين طوائف مهنية متخصصة و ذلك هو جوهر البيروقراطية " [1]. أما المعنى اللغوي لهذا المصطلح فهو "إدارة المكتب" أو الإدارة عن طريق الموظفين" أما تعريفها عن طريق المفهوم "الفيبيري" فقد وصفها بالنموذج المثالي Ideal Type حيث تشير إلى مبادئ التنظيم التي تقترب منها التنظيمات الواقعية بمستويات متفاوته، وأهم خصائص هذا النموذج هو الرشد و اتخاذ القرارات الشخصية للعلاقات الاجتماعية و استقرار المهمات الإدارية و الوظيفية و مركزية السلطة .

إن مسألة البيروقراطية أثارت جدلا كبيرا في أوساط الباحثين المعاصرين و المحللين السوسيولوجيين، فالواقع الميداني لا يغفل هذه المسالة . لأن إدارة المكتب تتطلب مهارات و نسق لتنظيم الأنشطة الإدارية و السياسية.

فالتمعن في الواقع المعيش اليومي للحالات المدروسة جعلنا نستوعب الفرق الشاسع بين المكتوب و بين المعمول به، فالموظف السياسي الجزائري نجدة في البرلمان و في المجلس الشعبي الولائي أو البلدي، فعليه واجبات يقوم بها لكي يبين

1- محمد علي محمد ، و آخرون ، مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الجزائر، دار المعرفة الجامعية، ص 105.

مهاراته السياسية المتدفقة من المعايير الجماعية و توجيهها نحو الارتباط و التناسق السياسي و هذا الأمر يتطلب قدر معقول من الثقافة و الخبرة السياسية.

إن ضعف فاعلية الموظف السياسي الجزائري راجع إلى انعدام الخصائص الطبيعة للثقافة السياسية الأمر الذي جعلني ندرك وجود بنيات لا اجتماعية تؤدي بهؤلاء الفاعلين الى تشكيل جماعات تخدم مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة، أما النشاطات السياسية التي يمارسونها يعتبرها البعض وسيلة لبلوغ غايات أخرى منها الوصول إلى أرقى منصب في هرم السلطة رغم انعدام الوعي الاجتماعي والمستوى الثقافي لمعطيات الحياة السياسية و هو ما أدى إلى التداخل في البنى الاجتماعية و بين التنظيمات المحلية التابعين له.، و بهذا نجد موازين المجتمع المحلي تنقلب من مجتمع كلي إلى جزئي [1]. فهو عبارة عن مجتمع خاص معقد و متنوع من البني و المسالك و المواقف الجماعية و نماذج ثقافية و رموز و معتقدات و قيم خاصة، إنه يتميز بتنظيم مشترك و ذهنية مشتركة و لقد أشار "هيجل" إلى "تعريف المجتمع المدني" كواقعة اجتماعية تاريخية لا كمفهوم قانوني ، وإنما هو مجموع اجتماعي". [2]

إن حقيقة المجتمع المدني المشار إليها من خلال علماء الاجتماع هو نسق سوسيولوجي مرتبط بعقائد كل أمة، و لكن قد تختلف هذه المعتقدات من مجتمع إلى آخر هذه التنظيمات قد تكون مشتركة و قد تكون فردية و لكن ما استطعنا التوصل إليه في الواقع المعيش اليومي لمجتمعنا المدني هو وجود فوارق اجتماعية و سياسية بين البنيات الفردية و الجماعية. فالموظف السياسي له قيم و ذهنية تختلف عن الموظف العادي، و ليست لديهم ثقافة مشتركة في كل المجالات.

1- جان وليام لابيار ،السلطة السياسية، ترجمة الياس حنا الياس، منشورات عويدات ، بيروت، ص، 50-51.
2- المرجع نفسه، ص، 53.

إن المشرع الجزائري يفرض عليك التزام قوانين تسير عليها المؤسسات الإدارية و السياسية، حيث نجد مشاركة المجتمع المحلي فعالة في المناسبات السياسية و مهمشة في باقي الانتماءات السياسية الأخرى و هذا ما ينبئ بوجود عزوف عن الفضاءات السياسية و هذا ما صرحت به أحد المستجوبات في قولها :

"الدولـــة تستعيـــن بالشعـــب فقـــط يـــــوم الاقتـــــراع ،

لا تخدم مصلحة الشعب "،(**موظفة بدائرة السانية ، مقابلة رقم19).**

و لدارسة فعالية الموظف الإداري في المشاركات السياسية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول بداية بالفصل الأول الذي يدور موضوعه حول المسار التاريخي للمجتمع المدني متجهين إلى المشاركات السياسية من منظورها السوسيولوجي و مدى تأثيرها على الوعي و الثقافة السياسية في الجزائر ، و أضفنا في الأخير مستويات المشاركة السياسية و دوافعها لبناء النشاط السياسي

أما في الفصل الثاني ، فلقد قمنا بمعالجة علاقة التنشئة السياسية بالمشاركة الجمعوية، ذات الطابع السياسي و إضافة المراحل التي مرت عليها تكوين الجمعيات من خلال النظامين الاشتراكي و الليبيرالي .

وقمنا في الفصل الثالث بتسليط الضوء على أهمية الدولة و المواطنة ، و فعالية البيروقراطية من خلال الإشارة إلى دولة المؤسسة الحكومية ، متجهين إلى النظريات التعاقدية الخاصة بها ، ثم تطرقنا إلى الممارسات السياسية عند "ماكس فيبر" ، و "ميشال كروزيه" ، و ذكرنا دراسات بعض المفكرين العرب المسلمين حول مفهوم المواطنة ، ثم اتجهنا إلى مكانة البيروقراطية في العملية السياسية ، أخذين بعين الاعتبار الرؤية السوسيولوجية للبيروقراطية الفيبيرية .

لقد قمنا بالإشارة إلى الدراسات الميدانية للمجموعة البحثية في كل الفصول، و لكن الفصل الرابع و الخامس يحمل في طياته تفسيرا أوسع للمجموعات البحثية المدروسة ، حيث يهتم الفصل الرابع ، بدراسة تصورات الموظفين الإداريين للنشاط السياسي و نظريتهم حول السلطة المسيرة للمناسبات السياسية، ثم قمنا بالتطرق إلى المشاركة السياسية الجمعوية للموظفين الإداريين من خلال الممارسات السياسية التي أوضحتاها في الفصل الخامس عن طريق دراسة تصورات الموظفين للديمقراطية بعد عملية الاقتراع ، إضافة إلى ذكر أهمية المجتمع المدني و الخبرة المهنية في الممارسات السياسية ، و في الأخير قمنا بعرض نتائج دراسة فعالية الموظف الإداري في النشاطات السياسية من خلال الخاتمة العامة ، و تبقى هذه الأبحاث السوسيو-سياسية محل لدراسات أخرى من طرف الباحثين .

الفصل الأول :
المسار التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر

المقدمة :

إن النظم السياسية تتكون من مجموعة من المفاهيم السوسيوسياسية ، و هناك علاقة متواصلة بين الفرد و فاعليته و الجماعة و الفضاءات السياسية المخصصة له ، و العلوم الاجتماعية تعطي نوع من الربط بين هذه المفاهيم الديمقراطية ، المجتمع المدني ، الدولة ، المشاركات السياسية ، الإدارة ، السلطة و غيرها.

لقد تنوعت تعاريف المجتمع المدني في رحلة البحث عن هويته عبر فترات تاريخية للفكر الإنساني فهناك اطر سياسية تتفق معه و هناك نظريات تختلف معه و هذا باختلاف الأطر السياسية و البيئية لكل واحد منهم ، و أهم تعريف يقترب و يتماشى مع مفهوم المجتمع المدني نعطيه إلى الدولة ، فهي الموضوع الأساسي لمفهوم المجتمع المدني و غيره من المفاهيم السياسية التي تأخذ بعد سياسي. و ما يهمنا من هذه الورقة التمهيدية عن "المجتمع المدني" هو ان نبين مسارات بارزة تطرق إليها كل من "ابن خلدون" (1332هـ - 1406) "ماكيافيل" (1469-1527) "هيجل" (1770-1831) ،حيث بين كل واحد منهم فكرة لحكمة من خلال السير في مفهوم الدولة و نعود إلى المجتمع المدني و محاولة التطرق إلى المرحلتين التي شهدتها الجزائر و واقع المجتمع المدني في مرحلة الاستعمار و بعد الاستقلال و الاحتلال في التوازن بين المرحلتين لهم بعد سوسيولوجي اثر على بناء الدولة الجزائرية و إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية للموظف و فعله اتجاه الفضاءات السياسية التي كان محروما منها في المراحل الأولى من مهد الدولة الجزائرية .

و لقد لقي موضوع المشاركة السياسية للموظف الإداري اهتماما كبيرا خلال السنوات العشر الماضية، لواقع هذه المشاركة التي غيرت جذور البنية السوسيولوجية للمجتمع الإداري و تبين من خلالها أهمية و دور الموظف الإداري و الفعل الذي يقوم به و دوره في النشاطات الثقافية و المشاركات السياسية حيث أن القارئ يتبادر له في الأخير أن العامل هو فاعل سياسي في المجتمعات العربية ككل و ليس فقط المجتمع الجزائري .

و لا تتوقف مشاركة الموظف الإداري في النشاطات السياسية إلى هذا الحد بل طبيعة وظيفته جعلته يدعم هذه المشاركات تابع من الثقة بضرورة المناداة بالإصلاح من الداخل، و يبدأ

بمواجهة العقبات التي يتلقاها الموظف لبلوغ المناصب السلطوية ،و من خلال هذه المشاركات يتوصل بعض الموظفين إلى أماكن نستطيع القول أنها تفيد المواطن بالدرجة الأولى، و لا ننسى أن فعل الموظف الإداري يعتبر نصف هرم المجتمع الجزائري حيث يستطيع القيام بالإصلاح المجتمع المدني من خلال مشاركاته السياسية .

و من خلال الملاحظة بالمشاركة مع الموظفين في الميدان المدروس استطعنا معرفة بعض المعوقات التي كانت تواجه فعل الموظف الإداري السياسي في السنوات الأخيرة فاليوم أصبح الموظف الإداري له الحق في أن يكون رئيسا لمركز انتخاب أو أن يكون مشرفا على حي لتنشيط العملية الانتخابية، أو من جانب آخر نرى أن الموظف له الحق في انجاز جمعيات ثقافية و سياسية تجعله يدخل في غمار الانتخابات المجالس الشعبية الولائية و البلدية ، و يمكن أن يصبح واليا أو رئيسا للمجلس الشعبي البلدي ،و هذا من خلال تحركاته الفعلية الكثيفة التي تستطيع تحريك اوثار المجتمع العملي ،كما أن دعوات الإصلاح و الديمقراطية قد أصبحت تضيف في كل المجالات مما أبطل الدعاوي التي كانت تتردد بشان ضعف البنى الفعلية للموظف و هشاشة بناءه للمجتمع المدني من خلال تراجع الديمقراطية .

مفهوم المجتمع المدني :

المجتمع المدني ، يتغير بتغيير الموقف الإيديولوجي ، و في محاولتنا لتفسيره فإنه ينقسم إلى شقين ، المجتمع و يقصد به مجموع الأفراد الذين يكونون الدولة أو الأمة و الذين تربطهم صلات إنسانية تاريخية و كذا روابط اجتماعية و يضيف " كارل ماركس" [1] شرط العمل الاجتماعي في تحديد مفهوم المجتمع و الذي يعرفه " كارل ماركس" (انه ذلك الأساس للمجتمع و لا يجوز رد الاجتماع البشري إلى مبدأ غير اجتماعي و لا يجوز فصل العمل عن المعرفة ،و الأخلاق عن السياسة، فالمجتمع ينتج ذاته و يعيد إنتاجها، و بوسعه أن يحول علاقاته مع بيئته و أن يشكل وسطه في ضوء علاقات الداخلية ،و في ضوء ما ينتجه من رموز و ما يشكله من قيم، و معاني و معايير ،و أعراف ،و عادات، و تقاليد و مؤسسات و تنظيمات و شرائع و قوانين توجه سلوكات الأفراد).

1- كارل ماركس، و فيدريك، انجليز، الإيديولوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، سوريا، 2000 .

ومن جهة أخرى أضاف " ألان تورين " أن المجتمع ليس جملة علاقات و مبادلات داخلية فحسب، بل هو قبل ذلك عامل إنتاج لذاته و خلق اتجاهات العقل الاجتماعي انطلاقا من الممارسة [1].

إن تحليلنا لمجتمعنا الحالي هو واقع عبر عنه العديد من المفكرين في مختلف أبحاثهم و كأنهم يلاحظن واقعنا السوسيولوجي من خلال المعيش اليومي ،و من خلال مفاهيم " كارل ماركس" ،و "ألان تورين"، نجد انه هناك نسق اجتماعي بين بنيات المجتمع المبحوث فيه و يرجعون دائما أبحاثهم إلى الحجر الأساسي لبناء دولة أو مدينة إلا من خلال المجتمع .

أما الشق الثاني : من المصطلح المركب، مضافا إليه هيمنت ،البعد العقلاني الفيبيري حيث أشار "محمد عابد الجابري" رد إلى إن "المدينة تمثل نظاما سياسيا يقوم على المشاركة أعضائها في تدبير شؤونها "[2].

1- ألان تورين، إنتاج المجتمع ، ترجمة الياس بديوي، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، سوريا، 1999
2- ماجد سرور ، تقييم التقدم في العملية الديمقراطية ، مؤسسة عالم واحد للتنمية و رعاية المجتمع المدني ، مصر ، 2005 ، ص 39.

مفهوم المشاركة السياسية :

إن المفهوم العام للمشاركة السياسية هو "مشاركة أعداد كبيرة" من الأفراد و الجماعات في الحياة أسياسية و تعني المشاركة السياسية عند "صومائيل هاتنشتون " و "جون نيلسون " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فرديا، أو جماعيا منظما ،أو عفويا متواصلا، أو متقطعا سليما، أو عنيفا شرعيا أو غير شرعي، فعالا أو غير فعال" .و المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة هو قدرة المواطنين على التعبير العلني و التأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك.

حيث تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين و المواطنات يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية من توفرت لديهم الإمكانيات المادية و المعنوية و الوسائل أو آليات التعبير، و على هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على انه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة الهادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية و اختيار القادة السياسيين .

فمفهوم المشاركة السياسية يشمل النشاطات التي تهدف إلى تأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في صنع القرارات كسلطة التشريعية و التنفيذية، و الأحزاب و تأثير أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار و مواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم و مصالحهم أو الدفاع عنها .

الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة التحكم في أمور حياتهم و المساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام .

فالمشاركة السياسية في النهاية هي جملة من العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و المعرفية و الثقافية و السياسية و الأخلاقية تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني (المجتمع الجزائري مثلا) و نظامه السياسي و سماتهما و آليات اشتغالهما، و تحديد نمط العلاقات الاجتماعية و السياسية و مدى توافقهما مع مبدأ المشاركة التي بات معلما رئيسيا من معالم

المجتمعات المدنية الحديثة ، و بالتالي فالمشاركة السياسية هي مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة ، إذ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة و المساواة في الحقوق و الواجبات من الأنظمة الاستبدادية ،الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار .و تعتبر المشاركة السياسية جوهر المواطنة و حقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذو الحقوق المدنية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، و يصونها القانون الذي يعبر عن العقد فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية و تعبيرا عن سيادة الشعب .

من منظور سوسيولوجية الفعل السياسي و ما يتطلبه أو يتضمنه من دراسة لأشكال و طرق و أساليب الممارسة التي ينتجها الأفراد داخل إطار محدد لنظام تفاعل العلاقات الاجتماعية التي توفر مرجعية للإدارات الضرورية في تجسيد تلك الممارسة فإن العملية الانتخابية في مستواها المتعلق بإجراءات و خطوات الترشح أو حتى تلك المتعلقة بطرد كسب الخبر من نسبة من الأصوات أثناء الاقتراع ، تصبح بمثابة تجسيد للعبة سياسية تتخللها مجموعة من التحديات و الرهانات تتم التنافس حولها و يتحكم فيها و يفعلها عدد من الاستراتيجيات يتم طرحها و تتعقبها الكثير من الأهداف و الغايات يتم برمجتها و من جهة أخرى توجهات الأطراف المتنافسة و المشاركة في هذه اللعبة السياسية و خياراتهم للأدوات تظل مرهونة و مقيدة بمجموع شروط و قراء اللعبة المفروضة مسبقا و يشكل حجم المنافع التي ينبغي اللجوء إليها و العودة إلى مخزونها قصد توظيفها ،و من هنا تصبح كل مراحل و خطوات اللعبة السياسية تعكسها صور و خصائص منظومة بنية تلك المنابع و ما ترفضه من معايير و ميكانيزمات و ما تقرره من منطق و استلزام في هذا الصدد يقول "بورديو" الفعل السياسي الحقيقي يقوم على الاستعانة و الاستفادة من المعرفة المحتملة من اجل تقوية الحظوظ الممكنة"[1]

1- Pierre Bourdieu Et Jean Claude Parsseron : Les Héritiers , Paris , Edition, Des Minuits ; 1964

ما يهمنا ليس العملية الانتخابية في حد ذاتها من حيث شكلها العام أو أبعادها و خلفياتها القانونية و التنظيمية التقنية و المادية لأن العملية الانتخابية في نظرنا تبقى مجرد صورة من صور فعل المشاركة السياسية و مكون من مكونات الرسمية للحقل السياسي العام قد تساهم في ديناميكية و حركية المجتمع في بناء تاريخه و قد يحدث العكس فتحول إلى أداة أسلوب للفرض و الحفاظ على استمرارية و ديمومة نفس نمط و توجه المشاركة السياسية فتتعارض بذلك مع كل ما هو تجديد أو تغيير نوعي يسمح بالإنتقال من ثقافة إنتاجية للتعبير عن هوية إجتماعية شخصية إلى ثقافة للتعبير عن هوية سياسية مؤسساتية بالنسبة لتوجيهنا البحثي في هذه العملية في بعدها الديناميكي الممارساتي المرتبط بتوجهات و خيارات المجموعة الاجتماعية المحددة في أشكال و السلوكات و أساليب الممارسات التي تنتجها الأطراف تلك المجموعة حول موضوع الانتخابي ، ما ينبغي التركيز عليه بالنسبة إلينا هو شكل و طبيعة منابع الرأسمال الذي توظفه و تفعله تلك المجموعة الاجتماعية نريد التعرف و الكشف عن المنطق الذي يتحكم في تلك اللعبة هل هو منطق المنافسة و الإختلاف حول البرامج و المشاريع و التوجهات الإيديولوجية و الفكرية ، هل هو منطق الاعتراف بالتناقضات و التقسيمات و بالتالي القول بفكرة فعل المعيش داخل مجموعة الاجتماعية كمبدأ للتعبير عن الإرادة الحرة و المواطنة و المشاركة الفعلية عامة، هل هو الولاء للوطن و الدولة أم منطق الولاء و الطاقة للشخص و لقدراته و رهاناته أم منطق الاختلاف في الانتماءات و الروابط الاجتماعية القرابية العائلية الجهوية .

المجتمع المدنى فى الجزائر

إن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر مازال يعاني من أزمة هوية و إغتراب خاصة بين العلاقة ما بين السلطة و بنيتها و إذا تكلمنا عن المجتمع المدني من الجانب الاجتماعي نجد أن نسقه الاجتماعي يتكون من تنظيمات و مجموع الجمعيات ذات الطابع الثقافي و النقابي و ينتج عن هذا نوع من التوازن و التكامل الذي يحدث نوع من الضبط الاجتماعي و لقد شهد المجتمع المدني مرحلتين مفصلتين من تاريخ الجزائر هما ، مرحلة الاستعمار و مرحلة ما بعد الاستقلال .

1- مرحلة الاستعمار

تعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل تأثيرا على المجتمع الجزائري نتيجة الأحداث المتعاقبة، حيث شهدت هذه المرحلة قوة استعمارية دمرت جذور البنية الداخلية للمجتمع الجزائري و قوة أخرى تحاول الحرية و الاستقلال نتج عن كل قوة حركة تغيير في المجتمع الجزائري، و لا ننسى القوة الإقتصادية و الإجتماعية التي كانت تتمتع بها الجزائر قبل سنة 1830 لكن بعد هذه مرحلة ظهرت المقاومة بكل أشكالها في مختلف المناطق متخذة الشكل السياسي و التنظيمي الذي برز مع الحركة الوطنية التي أنشئت مجموعة من النوادي و الجمعيات الثقافية و كان هدفها هو النهوض بالوعي السياسي لدى الأفراد و هي تعتبر نوع من أنواع المقاومة التي كانت تعبر عن بروز نوات المجتمع المدني في تلك الفترة بعدها جاءت الحركة الوطنية للتعبير السياسي لفئة من المثقفين الجزائريين اللذين يتمتعون بالوعي السياسي و لهم وحدة اجتماعية بالرغم من السيطرة الاستعمارية المعاشة في تلك الفترة و كانت تطالب بالاستقلال لتأكيد وجودها السياسي من أجل ظهور بناء مجتمع سياسي مستقل لأن الحركة الوطنية هي المجتمع السياسي الذي يتعلق بالأمة [1] و بالتالي انبعثت رائحة الإيديولوجية الأساسية للسياسة و لقد كان الدين الإسلامي المرجعية الأساسية للجزائر على غرار جبهة التحرير الوطني و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946 و غيرها من التكتلات و التنظيمات و كذا الأحزاب .

و لكن الأهم من ذلك أن هذه التنظيمات السياسية كانت ترمي إلى القطيعة مع الأهداف الإستعمارية، حيث كانت تعطي شكلا من أشكال الدولة المستقلة معتمدة على المواطنة، العدالة الإجتماعية و الهوية الإسلامية[2] حيث تختلف كل واحدة على الأخرى حسب المهام و الدور السياسي التي تهدف إليه حيث تسعى جمعية علماء المسلمين إلى التوحيد لله و نبد مظاهر الشرك مشيرة إلى دور الزوايا و تقديس الأولياء و الأضرحة و بالتالي إستطاعت هذه الحركة زرع بوادر المجتمع الجزائري الإسلامي المحافظ على العادات و التقاليد الدينية و الحراك

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،رقم 59 ،دستور 10 سبتمبر 1963، نفس المرجع، ص 64 .

2- حسن رمعون ، الاستعمارية الحركة الوطنية و الاستقلال الجزائري، العلاقة بين الدين و السياسة ، ترجمة محمد داود ، مجلة إنسانيات، العدد 31 ، الجزائر، 2006 ، ص،30-31.

الإجتماعي الناتج عن تكون الحياة الإجتماعية السياسية بفعل تكوين مبادئ المجتمع المدني الممثل في العمل النضالي القائم على العمل الحزبي و الجمعوي و التو عوي كما أننا لا ننسى أن الإدارة الفرنسية شرعة قانون الجمعيات لعام 1901 المتعلق بحرية الجمعيات و ثم تبعا لذاك تأسيس جمعيات رياضية و إسلامية و ثقافية و ازدهرت بعد ذلك في كل المدن الجزائرية كما لا ننسى أنه قام المستعمر بتكوين جمعيات خلال الفترة الإستعمارية من الناحية الأوربية .

و ظهرت أحزاب الحركة الوطنية متخذة من النظام الإشتراكي طريقه الأوسع بعد نجاح الثورة الإشتراكية في روسيا ،و مصادر أحزاب إسلامية تمثلت في التراث العربي الإسلامي الذي كان من أهم ادوار جمعية علماء المسلمين[1] فمنذ نشأته تطورت القيم السياسية في المجتمع الجزائري حتى إندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 التي تعتبر هذه الأخير مشروعا سياسيا يتمثل في المطالبة بالإستقلال و إعادة إقامة الدولة الجزائرية كما قامت بطرح أفكار سياسية و تطورات دستورية لشكل السلطة و الدولة و طالبت بالحقوق و الحريات الأساسية للجزائريين في ظل الإدارة الإستعمارية كما مارست الأحزاب السياسية وظيفته التربية السياسية و الوطنية و قامت بتنشئة و تكوين رجال و نخبة قاموا بتأطير الثورة الجزائرية[2] كما استطاعت التجاذبات السياسية أن تحقق أهداف المجتمع الجزائري و أهم عنصر للحركة الوطنية كان هو الإستقلال الوطني من خلال بناء الدولة الجزائرية سيدة ديمقراطية إجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية و احترام جميع الحريات الأساسية دون تميز عرفي أو ديني [3]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،رقم 59 ،دستور 10 سبتمبر 1963 .
2- مرجع سابق ، ص 6 .
3- مرجع سابق ص(9-7)

2- مرحلة ما بعد الاستقلال :

- مرحلة الحزب الواحد (1962 – 1988) :

لقد عرف المجتمع الجزائري بعد مرحلة ما بعد الاستقلال نوع من الحرمان للإلتفات إلى الشأن العام ، و هذا ما سجل تراجع الفعالية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث كان لا بد على الجزائر أن تبادر من اجل رفع بناء جسر الجزائر المستقلة و كإجابة لكل هذا الصيغ كان أول دستور سنة 1963 و الذي يبدو فيه التوجه الاشتراكي بشكل واضح باعتبار أن الأوضاع فرصته أنداك بالإضافة إلى الاعتماد على مرجعية الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني حيث نصت المادة 23 أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة للواحد في الجزائر و المادة 26 جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية و تشيد الديمقراطية في الجزائر[1] و لقد نص دستور 1963 على حق المواطن الجزائري حريته في تأسيس الجمعيات و الاجتماع في المادة 19 كما نص في المادة 20 على حقه النقابي و مشاركة العمال في تدبير المؤسسات و لكن القانون قام بتنفيذ هذه الصلاحية و هذا لفائدة السلطة الحاكمة و الحزب الواحد و استنادا إلى المادة 23 من دستور 1963 قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل الأحزاب سياسية معارضة ليأتي دستور 1963 بنفس التوجه مضافا إليه تكون مجموعة من التنظيمات أنداك و هي ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين المنظمة الوطنية للمجاهدين ،الاتحاد الوطني للفلاحين ، الاتحاد الوطني للنساء ، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية بالإضافة إلى التنظيمات العلمية و الثقافية الأخرى التي يمنحها الميثاق الوطني دورا في المشاركة في حياة الأمة سياسيا ، اقتصاديا ، ثقافيا ، و لكن لا ننسى أنها تخضع إداريا إلى أيديولوجية الحزب الواحد .

إن عزوف المجتمع المدني عن العمل السياسي ناتج عن الاضطرابات السياسية التي كانت تعرفها البلاد و لقد عبر عن هذه الفكرة " عبد الناصر جابي" في هذه الأسطر " لقد بدأ الحديث عن المفهوم الجديد في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية و شرعية مؤسساته السياسية و نمط تسيرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد ليس في المجال السياسي فقط بل حتى في المجال الاقتصادي و الاجتماعي " [2]

1- نفس المرجع ، ص 5

2- اسماعيل قيرة ، و اخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 2009.

المرحلة التعددية الحزبية بداية 1988 :

لقد كانت فترة التسعينات بداية التعددية الحزبية ، حيث أدت تداعيات أحداث أكتوبر 1988 إلى ظهور إطار دستوري و قانوني جديد ثم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن أرائهم السياسية و الدفاع عن مطالبهم الاقتصادية

و الاجتماعية بعد المصادقة على الدستور الجديد 1989 [1] و هذا الأمر وصف بالحالة الايجابية التي آلات إليها الجزائر و في سجل التاريخ السياسي لها خاصة على مستوى تشكيل الأحزاب حيث وصل عدد الأحزاب في هذه الفترة ستين حزبا (60) إذ تعتبر مرحلة فريدة من نوعها على مستوى العالم العربي و الإسلامي [2] و على مستوى الجمعيات فقد شهدت ارتفاع محسوسا في ظل هذه التحولات السياسية التي ضخة بقوة المجتمع المدني و أعطته واجهة أخرى .

إن الواقع الاجتماعي للمجتمع المدني يبين وجود قطيعة بين ما هو مكتوب في النصوص القانونية و بين واقع المعيش الذي يصف و يحدد لنا وضعية للفرد في المجتمع المدني الجزائري ، حتى و إن وجدت ممارسات سياسية أخرى كالجمعيات نجدها معنونة بأعمال خيرية من جهة و تنشط أحزابها الخاصة من جهة أخرى و إذا تكلمنا عن واقع الجمعيات في المعيش اليومي نجد أن أغلبيتهم دون فائدة و لا جدوى لهم ، و هذا ما صرحت به احد المبحوثات

"نجتمع في منظمة أبناء الشهداء ، نتكلم عن وضعية البلدية و ننشط حزب الآفلان من جهة أخرى" .

(عاملة بدائرة السانية ، مقابلة رقم 01)

إن عزوف الفرد عن الفضاءات السياسية مهدت لهشاشة البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المدني حيث تشكلت من خلال النشاطات السياسية 81 ألف جمعية بين الوطنية و المحلية و لكن العدد لا يوفي بالهدف السياسي للمجتمع الجزائري و أغلبية الساحقة نجدهم بدون أهداف و برامج واضحة تحمل في طياتها عناوين سرية و غير واضحة و تفقد في بعض المرات التأطير من طرف أعضاء الجمعية بالإضافة إلى نقص في التجربة .

1- محمد ذرذاري ، المجتمع المدني في الجزائر : مجلة الفكر المتوسطي، العدد5 (تلمسان، مخبر حوار الديانات و الحضارات في حوض البحر المتوسط 2013)، ص 60-63.

2- نفس المرجع ،ص 66-67 .

إن هذه العناصر المكونة للمجتمع المدني تعتبر واقع اجتماعي يصور لنا جزائر الغد زيادة إلى ذلك أن الجزائر خرجت من البنية الاستعمارية فهي تعتبر مجتمع حديث النشأة ، تقل فيه التجربة الديمقراطية و استمرارية الأنظمة المركزية و التسليط الضوء على المجالات التي ينبغي أن تترك على عاتق المجتمع المدني، بعدما أعطته بعض التشريعات دور التدخل إلا في الطوارئ اعتمادا على ما صدر عام 1992 حيث تم تقيد نشاطات العمل المدني .

إن التبعية الحزبية أصبحت وسيلة لممارسة الضغط و تمرير الإيديولوجيات و وجهات نظر السلطة مما جعل المجتمع المدني يخرج عن نطاقه الحقيقي و لقد عبر عنه المجتمع الغربي بعديد من الأمثلة نذكر منها ما عرف " هناك ضعف للمجتمع المدني على كثرة عدد تنظيماته و تسييسها و استقلاله النسبي بسبب تبعيته للسلطة أو للأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة أو المعارضة"[1].

إن تجربة الجزائر في إقامة مجتمع مدني في هذه المرحلة مازالت فتية نتيجة المعيقات السابقة الذكر فهو في طريق الديمقراطية تارة ،و باسم حقوق الإنسان و حرية التعبير تارة أخرى و الشيء الملاحظ في مجتمعنا الجزائري انه يعيش في إغفال عن التاريخ الإسلامي كمرجعية لقيام مجتمع مدني في الواقع الاجتماعي و لا يمكن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني من دون تطوير بني الدولة و آليات عملها من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة و المجتمع فدور المجتمع المبني على الدولة و تفاعلهم في إطار علاقة تأثير و تأثر .

لهذا نقول إن الفرد يستطيع إن يعبر عن طموحاته السياسية من خلال الثقافة السياسية و مشاركته سياسيا لضمان فاعلية بناء الوطن .

1- Achour Charfi , La Classe Politique Algérienne De 21 1900 A Noisjours : Dictionnaire Bibiographique : Casbah, Edition, 2001, P(500-501)

الشباب و الوعي السياسي في الجزائر :

لقد عرف الوعي السياسي في الجزائر في المرحلة ما بين (1962-1988) بعدما كان الفرد يفكر في المعيش اليومي و السلام في البلاد انتقل تفكيره مع بداية ظهور التعددية الحزبية و حرية إبداء الرأي من خلال شعوره بالوعي السياسي ، بعد الفراغات السياسية التي كانت تعرفها البلاد ،و ما يقابل مفهوم الوعي الطبقي في النظرية الماركيسية ، أن الوعي السياسي موجود في أي طبقة و لا يتحول إلى فاعل سياسي إلا إذا انتظم اجتماعيا و أصبح قائما لذاته .

إن التوجهات السياسية ،و المشاركة في النشاطات السياسية، و الثقافية ،و المواقف، و القيم لا تميز فئة معينة فقط، و إنما تمس طبقات خاصة في المجتمع و هي أيضا ليست ناتجة عن تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض بل هي نتاج لتفاعلهم في مرحلتين متميزتين عرفتهم الجزائر في الستينات إلى حد الآن، قد تتفاعل المرحلتين مع بعضهم البعض بالايجابيات و السلبيات مع النظام السياسي و هذا حسب التنشئة السياسية و إذا تكلمنا عن دراسات المجتمع الجزائري فان التنشئة السياسية سوف نراها ما بعد العشرية السوداء حيث أصبح الأفراد يقومون بتكوين استقلاليتهم عن محيطهم الأسري و دخولهم في أولى تجاربهم الاجتماعية، و أصبح الفراغ السياسي يتضاءل شيء فشيء و قد سماها هذه الفترة "مانهايم" "بسنوات التكوين" خلالها تتشكل عند الأفراد الآراء و المواقف الأساسية عن الحياة و المجتمع و لا ننسى أن المرحلة التاريخية القديمة تركت في نفوس الجزائريين بصمات جارحة و نفور سياسي كبير عبر عليها الكثير من السوسيولوجيون قد لا ننساها و لكن نتعلم منها فهي قطيعة و نقطة مهمة لتكوين شباب واعي بالسياسة الجزائرية و ما نلاحظه في المعيش اليومي أن حتى الأطفال و الشيوخ يتابعون الأحداث السياسية و المشاركات الفعلية لأصحاب الضبط الاجتماعي، و ليس من السهل إبداء آراءهم أو التحايل عليهم كما كانت في المرحلة الأولى في بناء بنية المجتمع الجزائري السياسي و أفضل مثلا نجده في الحركة الإسلامية و ابرز الأدوار الرئيسية التي قامت بها الشباب في تشكيل حزب جبهة الإنقاذ في الجزائر [1].

1- Burgat. F.L’islamisme Au Maghreb : La Voix Du Sud, Paris, Payot ,1995 .

ثقافة المشاركة :

يعتقد العديد من المواطنين في هذا النوع من الثقافة أن لديهم فرصة كبيرة للمشاركة السياسية الفعلية مع إمكانية تغيير النظام السياسي بمجموعة من الوسائل المتاحة لديهم كالانتخابات و الأحزاب و النقابات و الجماعات الضاغطة ،فيكون الفرد طرفا أساسيا و فاعلا ،وقد يكون هذا الفرد الموظف الذي يعتبر همزة وصل الإدارة بالمواطن و اليد الأساسية في المجتمع المدني فثقافة المشاركة تعتبر مطلب أساسي في المجتمع الديمقراطي حيث أنها تتعلق ببنية ديمقراطية باعتبار المشاركة عنصر جوهري في المواطنة [1].

لا يوجد تماثل في ثقافة المشاركة السياسية و بنية السياسة إلا أنه لا يمكن أن يكون بشكل كلي و مطلق و ذلك راجع لعدم قابلية وجود تجانس في داخل الثقافة السياسية الواحدة في حيث أنها متجددة تأخذ من القديم و الجديد و تحاول التركيب و التوفيق بينهما تماشيا مع التغيير الإجتماعي الحالي و من خلال هؤلاء الفاعلين نجد أنهم يتمتعون بالاستقلالية في تحقيق أهدافهم بوسائل سلمية و غير سلمية قد تكون وسائل عنيفة كما لمسناها في ظهور الأحداث الدامية في المظاهرات ..... و قد تكون في بعض الأحيان رمزية ، شفهية ،كتابية، أو قذف إلى غير ذلك.

1- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي،دار الكتاب الوطنية ،ط1، ليبيا ،2007 ،ص 158.

مستويات المشاركة السياسية :

تختلف مستويات المشاركات السياسية من مجتمع إلى آخر و من حقبة زمنية إلى آخر و من نظام حكم إلى آخر قد تصل إلى مرحلة تولي المناصب العليا السياسية و قد تقتصر على الإدلاء بالصوت الانتخابي كما نلاحظ إقبال الرجال على المشاركة يفوق النساء و إقبال الشباب يفوق الشيوخ و هنا نلاحظ وجود تأثيرات اجتماعية، و سياسية ،و اقتصادية تلعب دورا في تحديد المشاركة السياسية .

و لقد أجري "كارل دوتش" دراسة حول المشاركة السياسية استنتج منها عدد المستويات [1]

أ- **المستوى الأول** : و هو الأعلى و هم النشطاء في العمل السياسي و لقد وضع "كارل دوتش" ستة شروط رأى انه تتوفر ثلاثة منها في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة و الشروط هي :

1- عضوية لمنظمة سياسية .

2- التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة .

3- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري .

4- المشاركة في الحملات الانتخابية .

5- توجيه رسائل بشان قضايا سياسية للسلطة التنظيمية أو النيابية أو للصحافة .

6- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد .

1- Karl Deutch : Social Mobilisation And Political Development: Americain Political Science Review , Lv ,2001 .

ب-**المستوى الثاني** : و يشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو يشاركون اضطرارا في أوقات الأزمات و عندما تكون مصالحهم مهددة .

و البنية التي يعيش فيها الأفراد إجمالا يمكن اعتبار الثقافة السياسية مجموعة من القيم و الأفكار و المعتقدات السياسية لمجتمع ما تجعله متميزا عن مجتمع آخر كما انه من خلال الثقافة السياسية يبني المواطن مواقفه و سلوكاته السياسية اتجاه القضايا المتعلقة بوطنه و أمته و تؤهله ليصبح مواطنا صالحا من خلال أداء واجباته و تمتعه بحقوقه المشروعة و هكذا تصبح الثقافة السياسية أساس السلوك السياسي للفرد .

دوافع المشاركة السياسية :

أن المشاركة السياسية هي واجب وطني و عمل إرادي في نفس الوقت له أسباب تدفعه للمشاركة السياسية فإذ تكلمنا عن الدافع النفسي نجد أن الفرد ينبغي عليه لإثبات وجوده و تأكيد ذاته كانسان حر الإرادة قادر على اتخاذ موقف في موضوع سياسي فهناك من المبحوثين تأكد لنا أنها تشارك في عملية الاقتراع بدافع حبها لبلادها و أنها تشعر بالواجب الوطني من خلال الاطمئنان و الثقة في النفس .

هناك من يرى أن المشاركة السياسية تحقق المطالب و الأهداف لهذا يلتجئون إلى الأحزاب و يشاركون في الاستفتاء أو في انتخابات الرئاسية بهدف الوصول إلى غايتهم .

أما الحركات القومية أو الجماعات الدينية فنجد أنها أخذت دورا تلعبه بحيث أصبحت المشاركات السياسية أداة فعاله لإظهار فكرهم القومي أو الديني ضمن السياسة العامة.

و هناك جانب آخر من المشاركات السياسية التي تأخذ طابع التخوف من السلطة إذ على الموظف أن يشارك في يوم الاقتراع بصفته عامل و فرد ينتمي إلى هذا المجتمع السوسيوسياسي، أما الامتناع عن العمل يعتبر تحدي لسلطة و موقف معادي لها، يجعلها تأخذ إجراءات للمعاقبة ،و عليه فسوف يشاركون هؤلاء العمال بدافع الخوف إذ أن دراستنا لمجموعة بحثنا كشفت لنا وجود موظفين لا يريدون العمل ليلا في العملية الانتخابية ، و هذا لظروف صحية أو عائلية محافظة لمعتقدات دينية و لكن واجبهم الإداري يجبرهم على العمل

تلبية لأوامر من السلطة العليا و إذا امتنعوا بحجة الغياب يعاقبون بالتوقف عن العمل أو فسخ العقد .

لقد كانت الملاحظة بالمشاركة إحدى التقنيات التي جعلتنا نستوعب وجود فئات من المجتمع المبحوث يلجئون إلى المشاركات السياسية لهدف مالي أو لبلوغ منصب أعلى كما بينه لنا "ماكس فيبر"[1] ،فينخرطون في العمل السياسي بطرق حيلية كالزيارات المنزلية و كسب ثقتهم بحل مشاكلهم العائلية و إعانتهم

ماديا تربطهم علاقة صداقة من اجل المصلحة، و هذا لبلوغ غايتهم و كسب أكثر ثقة لأكبر نفوذ و بالتالي يتفوقون للوصول إلى البرلمان أو قيادة حزب معين و لما لا الوصول إلى الوزارة .

لقد شهدا الشعب الجزائري مشاركة سياسية و صراعات سياسية في العشرية السوداء، هزت بنية المجتمع الجزائري ،و لكن تصدي الشعب الجزائري لهذا الخطر بخروجه يوم الاقتراع الذي كان بداية مع أحداث أكتوبر 1988 إلى غاية مواجهة الخطر و التصدي له.

هناك نوع من المشاركات السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي و هذه الفكرة نجدها في الفئات المدروسة و في المجتمع الجزائري، فهناك من الأفراد أو العمال يسعون إلى نشر بعض الإغراءات كتوفير المسكن و العمل و هذا لضمهم إلى حزب معين أو من اجل عدد كبير من المصوتين لشخص معين في المجلس الشعبي البلدي أو الولائي يستعملون كل الطرق لأكبر عدد ممكن ، و هناك من أصبح يوزع المال في الأماكن العمومية و المنازل حتى يستميل الشعب مستعملا أفراد عائلته التي تتوزع في الدوائر و البلديات و الولايات ليضمن نجاح احد أفراد عائلته أو قريبا له بحيث أصبح هذا النوع من المشاركة آنية و ظرفية[2].

1- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق للنشر ، الاردن، 2001، ص250..
2- نفس المرجع، ص253 .

الخاتمة

إن المجتمع المدني له واجبات على المواطن حتى يشعر بمواطنته و هذا من اجل تحقيق أعلى قدر للديمقراطية الجزائرية و حرية الرأي و التعبير و من خلال هذا تبين للفرد انه عضوا مهما من المجتمع الجزائري و يتحفز معنويا للعمل في وطنه و إبراز فاعلية في تجاوز العقبات و الأزمات التي تهز عاتق البلاد و نأخذ مثالا لأحد المسؤولين الأمريكيين يتحدث عن فكرة المواطنة و المجتمع المدني في هذه الأسطر " لأننا نساعد الجيل القادم حتى ينشئوا مواطنين صالحين، و نعرف الجيل الراهن مرارا و تكرارا بالحاجة إلى تجاوز عوائق العرق، و الطبقة،و السياسة التي تفرقنا، الأمر الذي سيساعد في جعلنا امة اشد وحدة و حرصا " [1] .

و من خلال هذا القول نستطيع معرفة مقومات كل دولة لها مميزاتها السياسية التي تجعلها تفرض أصالتها و معاصرتها عن طريق مواكبة التغيرات التي تحصل في العالم و لا تستطيع بسط أنظمتها إلا من خلال مجتمع مدني يتماشى وفق مشاركات سياسية تسير المؤسسات الإدارية و الحكومية .

1- جون اهرنبرغ، المجتمع المدني ، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح، و حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، 2008،ص438 .

الفصل الثاني :
التنشئة السياسية
و المشاركة الجمعوية

المقدمة

إن التنشئة السياسية لها أهمية بالغة و هي مرتبطة بالمشاركة السياسية في هذا الفصل نحاول التعرف على أسباب تشكيل الجماعات السياسية التي تؤثر على الحكومة و الأسباب التي تؤدي إلى المشاركة السياسية و الحرية السياسية و التسامح السياسي و وجود صلة بين نمط التنشئة الاجتماعية التي ينشا عليها الفرد حتى يبين سلوكه السياسي .

ثم اتجهنا إلى الوظائف التي تتطرق إليها التنشئة الاجتماعية السياسية التي تجعل من الفرد يعيش فترة الشعور بالولاء إلى المجتمع السياسي و النظام السياسي و الحكومي.

إن موضوع الجمعيات السياسية مرتبط بموضوع التنشئة السياسية التي تهيئه حتى يصبح مؤهلا ليشارك في الحياة السياسية في المجتمع .

لقد اعتبر المسجد سابقا من أهم الأماكن الخصبة للجمعيات و هذا من اجل تمرير الإيديولوجيات و قد شجع الرئيس السابق " هواري بومدين" مشروع ألف قرية اشتراكية و مع كل قرية كان هناك مسجد أي عمل الرئيس على تواجد ألف مسجد في القرى نهيك عن المدن و منذ سنة 1980 على مستوى المخطط الخماسي واصل نظام الراحل "شادلي بن جديد " مشروع بناء 105 مسجد عبر التراب الوطني و هذا لاستقطاب التيار الإسلامي، و نحن نعلم أن الجزائر كانت في تلك المرحلة تعاني من الفراغ الثقافي و السياسي بعد حوادث 05 أكتوبر 1988 و ظهور نزاعات و اختلافات و بالتالي أصبح هناك تعطش في معرفة هذه الاتجاهات التي جعلت المواطن الجزائري يمارس العزوف السياسي و مع مرور الزمن أصبح المواطن الجزائري يتعرف على الانفتاحيات السياسية من خلال مشاركته الجمعوية و الثقافية و أهمها ظهور الجمعيات التي مجدت في الجزائر المساجد أماكن بالدرجة الأولى لتموقعهم بداية بجمعية علماء المسلمين الذي ترأسها"مصالي الحاج" إلى غاية اليوم و لقد صرح الرئيس الراحل "شادلي بن جديد"آنذاك انه هناك مشاريع شعبية لبناء مساجد موازية لمساجد الحكومة كانت تسمى "بالمساجد الحرة"[1].

1- عكاشة شابو،الصراع الحضاري في العالم الإسلامي ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)،ص،.06

و لقد سجلت أفلام المخابرات وقتئذ كلاما خطير حول أنشطة سياسية كانت محظورة تمارسها بعض المساجد التي لا تشرف عليها الدولة مما دفع بالرئيس "شادلي بن جديد" إلى أن يثور في خطابه ليلة 11-11-1986 على المساجد و يعلن أن البناء الفوضوي للمسجد لم يعد مقبولا و أن الدولة سوف تشرف هي وحدها على التخطيط و المراقبة .

مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية :

لقد وردت بعض التعريفات الأجنبية و العربية لتحديد مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية و هي :

1- التعريفات الأجنبية :

منها ما ذكر أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يستطيع من خلالها المجتمع نقل ثقافته السياسية من جيل إلى آخر[1].

و عرفت من جهة أخرى أنها العملية التي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات و التوجهات نحو الظواهر السياسية من جهة أخرى ينقل المجتمع المعايير و المعتقدات السياسية من الجيل الحالي إلى الجيل القادم.

و هناك من قال أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي تدريب الشباب بواسطة المجتمع على كيفية التصرف مع القابضين على السلطة السياسية[2] و سقط تعريف أخر على الفرد بأنها العملية التي يتعرف من خلالها على النظام السياسي و على السلوك و التوجهات و الأنماط.

---

1 رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية و أثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر ، 2000 ، ص، 17 .
2- نفس المرجع ،ص،19.

2-التعريفات العربية :

هناك من الرواد من أصلح هذا التعريف على انه التربية السياسية و ليست التنشئة الاجتماعية و هم رواد عرب و آخرون لهم وجهة نظر معاكسة لهم ، و لقد تبث من خلال دراستهم لهذا المصطلح انه مركب من جزأين اجتماعي و سياسي .

كذلك فان تعريف المصطلح political socialisationإلى التنشئة السياسية أو التربية السياسية إنما يشير ذلك إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية السياسية هي عملية سياسية مباشرة و مقصودة من حيث أنها لا تقتصر على الجوانب السياسية المقصودة و المباشرة و إنما تتضمن جوانب اجتماعية ذات أبعاد سياسية لا مقصودة .

إن التميز بين المصطلحين باللغة العربية أو الأجنبية أدى إلى استخدام مصطلح التعلم السياسي مرادفا للتنشئة الاجتماعية السياسية .

الوعي السياسي :

تشير الأدبيات الاجتماعية و السياسية للوعي السياسي انه رؤية و معرفة عقلية لما يحيط بأفراد المجتمع السياسي من أفكار و ممارسات و اختلافات سياسية يستطيع من خلالها إدراك محيطه السياسي و اتخاذ الموقف المناسب و من هنا تتواجد العملية التفاعلية في المجتمع السياسي ولابد أن نشير هنا إلى أن مفردة المجتمع السياسي نقصد بها المجتمع الذي تشمله سلطة الدولة و نظامها السياسي و هو يختلف بطبيعته القانونية عن سائر السلطات الأخرى كسلطة العشيرة و السلطة الدينية و السلطة العائلية (الأبوية) والتي يشار إليها بالمجتمعات الغير سياسية (السلطة التقليدية)[1].

1- جان بيار كوت، من اجل علم اجتماع السياسي،ترجمةمحمد هناد،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)،ص ، 237-238.

لقد ركز الفكر السياسي الإنساني على أهمية الوعي السياسي و الثقافة السياسية في بناء الأنظمة الديمقراطية هذا ما أشار إليه جميع الفلاسفة و المفكرين ابتدءا من العصر الإغريقي الذي وصفوها بمصطلح المدينة الفاضلة و ربطوها مع القيم الديمقراطية و ما أشاروا أن أولى حالات الوعي السياسي جاءت نتيجة الحاجة الإنسانية للاجتماعية و تكوين السلطة عندما اضطر الإنسان في محاوله منه لتأمين العدد و الحماية للانضمام في مجتمعات سياسية لها إطار سلطوي عبر عنه بالقبيلة أو القرية أو المدينة أو الدولة.

و هذا ما ذهب إليه مفكري العقد الاجتماعي مثل "هوبس"، "روسو"، و "لوك" و غيرهم عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل توفير خدمات و اعتبروا ذلك بدايات لما عرف بالوعي السياسي لدى الأفراد و المعبر عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع و الدفاع عنه [1].

و من بين أهم أسباب ضعف الوعي السياسي و الطبقي للأفراد طبيعية النظام السياسي القائم و الذي تحكمه الطبقة المهيمنة (الطبقة البورجوازية، النخبة) .

فتقوم هذه الأخيرة قدر المستطاع بإضعاف و كبح الوعي الاجتماعي و السياسي للطبقة المظلومة من خلال فرض مدلولات على أساس أنها تتسم بالمشروعية و على الطبقة المحكومة تقبلها و هذا ما نلمسه في ثقافة "الخضوع" حيث تطرقنا إلى أنماط الثقافة السياسية كما تعتبر ثقافة الخضوع من أهم ميزات الأنظمة الشمولية و التسلطية التي تعمل على تحديد قدرة الأفراد على التفكير السياسي و جعل تفكيرهم يدور في إطار خطط محددة و سياسات مرسومة تخدم مصالحهم الخاصة و تضمن استمراريتهم مما يترتب عن ذلك ابتعاد الأفراد بشكل عام عن التعمق بثقافة المشاركة السياسية، كما أن ممارسة النظم القهرية و التعسفية تحد من تطلعات و طموح الأفراد في تغير طبيعة النظام السائد خوفا من العقاب .

1- سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية)،ط11،ج1،ص ، 43-38.

ما يساهم في ضعف الوعي السياسي للأفراد و تعمق ثقافة الإتباع و ليس ثقافة الإبداع إذ يرى " انطونيو غرامشي"أن طبقة "البروليتارية" المحكومة لا يمكنها السيطرة على السلطة القهرية إلا من خلال تحقيقها لإصلاح ثقافي الذي يقوده مجموعة من المثقفين ما يسميهم "المثقفين العضوين" الذين يساهمون بقدر كبير في تنمية الوعي الاجتماعي لبسط أهميتهم الثقافية على حساب ثقافة الطبقة البرجوازية الحاكمة [1].

و تعتبر التنشئة السياسية جزءا من عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد حيث لا يمكن أن تتم بصورة حتمية أو تلقائية بل تؤطرها مؤسسات عديدة في عملية التنشئة السياسية حيث تبدأ منذ ولادة الفرد و تستمر معه و في كل مرحلة من مراحل التي يمر بها الفرد بتعرف على مؤسسات تنشئة جديدة، و التي تختلف في أساليبها و تلتقي في هدف واحد و هو تنشئة الأفراد على أن يكونوا مواطنين صالحين و فاعلين في مجتمعهم من خلال تسريح الروح الوطنية و القومية في نفوسهم ،و ما يجعلهم يعتزون بانتمائهم إلى وطنهم و تراثهم و ثقافتهم فيضحوا في سبيل وطنهم و أمتهم.

1- Maurice (Diverger), Les Partie Politique , Paris, Collection Science Politique, Armand Collin, 1973 , P 158-160 .

مفهوم الثقافة السياسية :

إن الثقافة السياسية هي فرع متخصص من الثقافة العامة تشير إلى مجموع من الاتجاهات و القيم و المعتقدات التي لها ارتباط بالسياسة في أي مجتمع كما عرفت الثقافة السياسية على أنها تكرار لأنواع مختلفة من التوجهات الإدراكية و العاطفية و التقويمية نحو النظام السياسي بشكل عام و جوانب مدخلات و مخرجات نحو الذات كفعل سياسي [1].

إن هذا العنصر يشير إلى جوانب متداخلة و علاقات أمثال التوجه المعرفي cognitive orientations و هي معرفة و اعتقاد حول النظام السياسي أدواره و شاغلي هذه الأدوار و مدخلات و مخرجات يعتقد الفرد أنها تنتمي للمؤسسات و الأحزاب و رجال السياسة [2].

يمكن أن نعرف توجهات الفرد السياسية من خلال الدراسات السوسيولجية المدروسة حيث تختلف باختلاف البلدان و السلطات و في بعض الأحيان يدرك المواطن المؤسسات الديمقراطية و لكن لا يمنحها الشرعية و يعتبرها متحيزة بمفهوم قانوني مسطر في المؤسسات الإدارية ، أما من ناحية السلطة التي تعلوه فهو يعتبرها طاعة القانون و الولاء و التحلي بالصمود الذي يتخلى عن المشاركات السياسية و هذا ما جعل وجود فجوة في المشاركات السياسية التي تترك فراغات ظاهرة.

1- Chabriel ,A . Almond Sidney Verba , Op .Cit-Cit,Pp , 17-18.
2- Walter A. ,Rosenbaum , Op,Cit.P, 43 .

المفهوم العام للجمعية:

تعريف الجمعية :

عرف قانون رقم 87-15 الجمعية بأنها تجمع أشخاص يتفقون لمدة محددة أو غير محددة على جعل معارفهم و أعمالهم و مسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين بدل الربح"[1].

إلا أن هذه الفكرة المستحدثة التي أثارها هذا القانون بالمقارنة مع التنظيم السابق المتعلق بالجمعيات ،حيث يجب أن يعلن على هذه الجمعية دون غموض و يكون اسمها مطابقا له[2].

و التي تستوجب الإعلان عن هدف الجمعية حتى يتسنى للجميع التعرف عليها ،على أن يكون اسمها دلالة على ذلك حتى لا يختلط تشخيصها مع جمعيات الأحزاب ذات الأهداف المشتركة .

1- رابحي أحسن، الحريات العامة السلطة و الحرية، دار الكتاب الحديث،2013، ط1،ص 25-26 .
2- نفس المرجع،ص،26-28.

و بالنسبة للمفكر و الفقيه"claude albert colliard"فانه يرى بان عبارة "عقد الجمعية" غير صحيحة من الناحية القانونية ذلك أن تحليل العقود يقودنا للتمييز بين العقد الذي من مميزاته السعي لتحقيق أهداف مختلفة و كذا العقد المشترك الذي بالعكس يهدف لتحقيق هدف مشترك، و في هذا الصدد فان عقد الجمعية هو أحسن مثال عن تطابق الإرادات نحو نفس الهدف ، لهذا فان عبارة العقد يجب تجاوزها.

أما بالنسبة للفقيه "جاك شوفالي""Jacque chevalier"فقد اعتبر بان الجمعية لا تقتصر فقط على مجرد اتفاق الإرادة التي تنشئها ، بل إنها شخصية قانونية متميزة و تخفي نظام قواعدها[1].

و لقد بين لنا " jean riveio " بان القانون لقد أشار لعقد الجمعية و فقط ،و إنما تناسى نتائج هذا العقد المتميز في إنشاء هيئة .

و بعد التصحيحات التشريعية ينصح بتعريف الجمعية بأنها"الهيئة التي نجد مصدرها من تطابق الإرادات" [2].

1- Jaques Chevallier, L'accociation Entre Public Et Privé, IN RDP, 1981,P, 895 .
2- Jean Riveio, Les Libertés Publiques, T2, PUF 1erEdition , Paris1977, P, 356 .

المشاركة الجمعوية ذات الطابع سياسي ثقافي :

يوجد أبعاد سوسيولوجية كثيرة للمشاركة السياسية الثقافية فبعد الفراغ السياسي الذي شهدته الجزائر في المرحلة الأولى من عمرها، عرف المجتمع الجزائري أبعاد مهمة في الثقافة و الممارسات السياسية ،حيث تتخذ هذه الأخيرة عدة أشكال مختلفة بداية بالانتخابات و المشاركة في مؤسسات الإدارية من خلال المجتمع المدني ،كما انه هناك طرق أخرى للممارسات تكون في بعض الأحيان غير رسمية و غير منظمة أمثال المشاركات الشفاهية و اللفظية و المشاركة في الإضرابات و المسيرات و الاعتصام وكتابات و عرائض و ما إليه.

مراحل الجمعيات :

المرحلة الأولى : الاشتراكية :

انطلاقا مما عرفته الحركة الجمعوية في هذه المرحلة المعبر عنها بمقتضى دستور 1963 و كذا دستور 1976 ،من خلالها عرفت الحركة الجمعوية نظاما صارما، كان تبريره ضمن الأسس التي تفرضها الإيديولوجية الاشتراكية ،و مع ذلك فان النصوص القانونية المتعلقة بهذه الأحزاب ليست بالصرامة التي تمليها المواثيق و النصوص الأساسية في البلاد[1].

المرحلة الثانية : و التي تمحورت عن التفتح الليبرالي المعرب عنه بموجب دستور 1989 ، خلال هذه المرحلة شهدت الحركة الجمعوية ازدهار لم يسبق له مثيل كنتيجة للنظام الجديد الذي كرسته الدولة لممارسة هذه الحرية ،و الذي تزامن مع التفتح الديمقراطي المعلن عنه مطلع العشرية المنصرمة[2] .

1- Aziz Ben Meghsoula, L’expression Et Les Garanties Des Libertés Fondamentales Et Des Droits De L’homme Et DuCitoyen Dans La Constitution Du 22 Novembre 1976, IN.R.A.S.J.E.P. N°02, Alger, 1984, P, (468-471) .

2- رابحي احسن، التحولات الدستورية (الجزائر: معهد الحقوق الجامعية الاغواط ،2008) ص 110.

إلا أن التغيير السابق ليس على إطلاقه،لان التعديل الأخير المتعلق بالجمعيات، و إن كان قد استحدث بعض التسهيلات الإجرائية فانه قد احتفظ بشأنها بنفس الحدود التقليدية، خاصة على مستوى استعمال الوسائل القانونية المخولة لهذه الحرية ،و لهذا فإذا اعتبرنا سالفا أن معالجة الحريات بصفة عامة و الجمعيات بصفة خاصة عن طريق التشريع يمثل تطورا ايجابيا بالنسبة لها .

فإنه استخلاص غير جازم فان كان التشريع يعبر عن الإرادة الوطنية من الناحية النظرية، و عن الأغلبية البرلمانية من الناحية السياسية، فانه لا يضمن دائما احترام الحريات ، إذ حتى المشرع ضامن الحريات، يمكنه أيضا أن يشكل خطرا حقيقيا عليها[1] هذا التصور قدتم تأكيده أيضا من قبل صحيفة " the economist" الانجليزية حيث وضعت مقالا بتاريخ فبراير 1997 جاء فيه مايلي : " إن البرلمان بوصفه حام للحريات فانه هو الأخر قد هددها أكثر مما دافع عليها، خاصة خلال السنوات الأخيرة،مما يقرب عن ثلثي 2/3 أسباب خرق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان " كانت كنتيجة مباشرة لأعمال البرلمان [2].

على العموم يمكننا أن نرجع تطور مدلول الجمعيات في نظر الدولة لعدة أسباب خاصة في المرحلة الأخيرة و ما أنار طريق الباحثين المعاصرين في تحليلاتهم السوسيولوجية الراهنة، حيث عرفت الجمعيات و الثقافات السياسية أوضاع أمنية مستقرة خلال السنوات القلائل الماضية ، حيث أثار ايجابيات هامة على النشاط الجمعوي خاصة ما يتعلق الأمر من تحرير قيودها القانونية و ما نتج عن هذه الأخيرة هو انتشارها في شتى المجالات و هذا الاستقلال الجزئي اكسبها نفوذا كبير و احتكار فعليا للحياة الاجتماعية بشكل لم يسبق له مثيل .

1- Francine Et André Demichel, Marcel Piquemal, Pouvoir Et Libertés , Edition : Social, Paris, 1978, P, 29
2- Sonia Dubourg, Lavroff Et Jean, Pierre Duprat, Droits Et Libertes En Grondes Bretagne Et En France , Edition L'hormattion, Paris, 1999,P,12

الخاتمـــة

لقد أصبحت مكانة الحركات الجمعوية في مجمع أنواعها (الثقافية – السياسية – الاجتماعية) أمام امتحان صعب تفرضه عليها الظروف الاستثنائية التي عانتها الجزائر في الساحة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و مع التحديدات القانونية التي شهدتها الجمعيات بكل أنواعها في تلك المرحلة إلا أنها استطاعت أن تتكيف بسرعة مع المعطيات الجديدة للازمة و أن تقدم دعما لا يستهان به بالنسبة للمجهود العمومي في مواجهة المساعي المشتركة و لهذا يتشكل في رأينا انصهار بين الضوابط البنى الاجتماعية و الثقافية و السياسية في المرحلة الأولى و الثانية في تكوين الجمعيات بعد أن استطاعت أن تقدم تصحيحا جديا و فاصلا للمعطيات التي كانت تعتمد عليها الدولة في المرحلة السابقة و هذا من اجل تحديد رسم برنامج الجمعوي العام في المرحلة الراهنة .

و من جهة أخرى نجد التنشئة السياسية لا تنشأ من الفراغات بل تنشئ من الجو السياسي المفعم بالثقافة السياسية و المشاركات السياسية الأخرى. وأن الممارسات السياسية تستدعي وجود جو سياسي يلائم الأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية، السياسية و الثقافية أما المشاركات السياسية فهي منبثقة من العناصر التي تحدد الوعي السياسي لكل دولة لتشكيل مقومات تبنى عليه رواسب الوطن الجزائري و لتكوين رجال السياسة للأجيال الصاعدة .

الفصل الثالث :
الدولة ، المواطنة، و فعالية البيروقراطية

مقدمة :

تشكل الدولة باعتبارها المؤسسة السياسية في عصرنا الراهن حجر الزاوية في كل ما يتعلق بالسلم و الحرية و احترام حقوق الإنسان ،و محاربة الفقر ،و لذلك يكتسي الوعي خطورة دورها أهمية قصوى إستراتيجية تهدف للإصلاح أو التغيير .

لقد طرحت مشكلة الدولة عدة أطروحات و إشكالات تتعلق بإكراهات السلطة و كيف نشأت الدولة في المجتمع الإنساني الذي أصبح لا يستغني عنها ،و إذا نظرنا إلى أشكالها نجدها متساوية من حيث الأهمية التاريخية، و الوظيفية لقد تشبك الموظف بقوانين تمليها عليه المؤسسات الإدارية التابعة لها و النابعة من السلطة التشريعية ،و لكل دولة أجهزة و مؤسسات خاصة بها ،و لكن الأهم من ذلك أن الموظف الإداري أثناء فعله الوظيفي نجده يخاف من القوانين الدولية المطبقة عليه ،و لا يبدي رأيه فيها خوفا من الطرد أو المعاقبة الإدارية و القضائية و لهذا نجده يختبئ وراء الوظيفة خوفا من انقطاع المعيش اليومي .

تعد المواطنة من أهم المفاهيم السياسية التي عرفت تحولات جوهرية متتابعة عبر التاريخ ، بدءا بالتراث اليوناني الروماني القديم مرورا بعصر النهضة و التنوير و وصولا إلى الفكر السياسي الليبرالي الحديث .

فالمواطنة هي علاقة الفرد بالدولة و المجتمع و هي علاقة حقوق و واجبات و شعور بالانتماء و يندرج ضمن هذا المفهوم المسائل القانونية و الحرية و التحرر بالإضافة إلى المشاركات السياسية و المسؤوليات و التزامات، و بالرغم من أن هذا العصر يشهد العديد من المستجدات تبقى لها أهميتها لتكوين بنية إنسانية، و بالتالي لن نصبح فعلا بشر إلا إذا أصبحنا مواطنين .

أما البيروقراطية فهي وليدة النظم السياسية التي تعرفها أغلبية بلدان العالم المتخلف و بالأخص الدول العربية، و هي تتموقع كجسر يربط الحاكم و المحكوم و تشكل جهازا هاما مهمته تنفيذ سياسات الدولة ،و لأن البيروقراطية كمفهوم يمثل محور الإدارة العامة و يشكل أهمية بالغة لأي نظام سياسي، فان هذه الدراسة ستحاول التعرف عليه خاصة مع ما يحمله من دلالات تجعله غامضا سواء في المعنى أو في الاستخدام، كما أنها ستعمل على تحديد دوره في الأنظمة السياسية و علاقته بالتحولات التي تعرفها.

الدولة المؤسسة :

تندرج الدولة في إطار مؤسسة دولية، بحيث يمكننا القول أن الدولة هي السلطة المؤسسة، و بالتالي أنها عموما المؤسسة ذاتها التي تتجسد فيها السلطة، و المؤسسة هي مشروع قوة و ديمومة تفوق أكثر ما يمتلكه الأفراد الذين تعتمد عليهم المؤسسة في ما يصدر عنها، في المؤسسة الدولية تكون في هذه المؤسسة الفكرة التي تهيمن داخل الجماعة بالنسبة للنظام الاجتماعي المنشود، و هذا التمثل يتمكن سواء بفصل عدد الأفراد الذين نجحوا في فرصة من تأسيس قاعدة السلطة ،و هو الذي يفصل مؤسسه يصبح هو الطاقة المحركة للمؤسسة الدولية ،إن مهمة المؤسسة هي تنظيم الحياة السياسية[1] و بشكل أساسي فرض وضعيته على الحاكمين يلعب فيها الاحترام دور اشراط الطابع القانوني الإلزامي لإرادتهم. في الواقع ما دامت قدرتهم لا تستمد من خاصية كامنة في شخصهم فيتعين عليهم التوفر على الصفة التي ستمكنهم من ممارسة الحكم ،لقد وجدت هذه الصفة في الدستور الذي يحدد الشروط التي تخول الحق في الحكم و الإجراءات التي في ضوئها ستتم ممارسته الحكم، انه في حد ذاته يحدد السيرورة التي تكون فيها الإدارات ،و التي هي في حد ذاتها إرادات إنسانية منسوبة للدولة و تستفيد في نفس الوقت من السلطة التي ترتبط بقاعدة الحق،و العقاب التي تؤدي الى تدخل القوة العامة .

1- محمد الهلالي و عزيز لزرق، الأسس السياسية لأنظمة الدولة،المرجع نفسه ، ص، 10-11 .

في بداية تكوين الدولة احتاج الإنسان إلى أن يكون نفسه فحدثت اجتماعات إنسانية و منها الكاملة و منها الغير الكاملة[1] ،و أما الكاملة عظمى و وسطى و صغرى، فالعظمى جزء من المعمورة، و الصغرى اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن امة و منها غير الكاملة. اجتماع أهل القرية و اجتماع أهل المحلة ثم اجتماع في سكة ثم اجتماع في منزل و أصغرها المنزلة ،و المحلة ،و القرية هما جميعا لأهل المدينة إلا أن القرية للمدينة على أنها خادمة للمدينة و المحلة للمدينة على أنها جزؤها و السكة جزء المحلة و المنزل جزء السكة و المدينة جزء مسكن امة و الأمة جملة أهل المعمورة .

النظريات التعاقدية :

1- تصور"هوبز":

يرى "هوبز" أن الناس كانوا يعيشون قبل نشأة الدولة في حاله صراع لا يعون بمالهم و لا انشغالاتهم كانوا يعيشون في حالة ازدحام لا يبتغون من ورائه غير المحافظة على الحياة ، لقد كان الوضع لا يطاق و كان لكل واحد الحق بقدر القوة التي يمتلكها و مقداره من الحكم، هذه هي حالة الناس قبل أن تقوم الدولة ،من خلال تصور "هوبز" نجد ن الناس "أرادوا الانتقال إلى حال أخر، و لكن فضل الأولى عن الثانية ،و لهذا كون "هوبز" فكرته حول الدولة التي تقوم على الرعب و الخوف و سلطة القهر، و عيش الناس في رعب دائم .

1- المرجع نفسه ، ص،14-16.

إن بداية شعور أفراد هذا المجتمع بالحرية و السلام يستدعي إنشاء دولة حاكمة و هي بدورها أساس العقد الاجتماعي و يتكون من ثلاثة أطراف الفرد ،و الجماعة ،و المنازل، و نعني بهذه الفكرة المالكين للأموال، و أن هذه الأفراد في نظر "هوبز" يتنازلون عن أموالهم و حقوقهم و لا عودة لهم فيها، و ليس لهم الحق أن يسألوا المتنازل له أو يحاسبونهم .

إن مجال "هوبز" كان ضيقا، و لكن من جهة أخرى نجد أن "هوبز" صور العقد الاجتماعي على حسب وضعه المعيشي، في تلك الفترة و أن الأحداث التي عاشها "هوبز" من فترة حروب نعتقد أنها لا تتكرر في التاريخ [1].

1- تصور" لوك" :

إذا كان "لوك" يتفق مع "هوبز" في الوسيلة التي قامت عليها الدولة، و لكن نجده لا يتفق معه، في تصوره لنقطة البداية و نتيجة العقد و أثاره بحيث لا يرى "لوك" أن حالة الفطرة هي حالة الحرب و الشقاق و نزاع، و إنما هي نوع من التضامن الاجتماعي فيرى "لوك" أن الإنسان كان يعيش حرا و متساويا في ظل قانون طبيعي يمنعهم من العدوان و لكن كانوا يتمتعون بحقوق أقلية في ظل الحرية و المساواة .

1-يحي الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2000 ،ص،96 .

لقد كانت نظرة "لوك" تتمتع بتنظيم هذا المجتمع و انتقاله من مجتمع بغير السلطة إلى مجتمع توجد فيه السلطة، إن الحاكم في نظر "لوك" يلتزم بالمحافظة على حقوقهم ،و على أمنهم و سلامتهم، و إقامة العدل بينهم ،و عدم المساس بمالهم يجب تنازل عنه في العقد الذي انشأ الدولة و السلطة [1].

2- تصور" جون جاك روسو" :

لقد كانت أفضل صورة "لروسو" هو مقولته الشهيرة " ولد الإنسان حرا ،و مع ذلك فهو الآن مكبل بالأغلال" يرى أفراد العقد الاجتماعي أنهم يتنازلون عن حقوقهم كلها ،كما بين من أفكاره أنهم كيانا جمعيا يتمثلون بالضمان الاجتماعي ليضمهم جميعا فهم يتنازعون من اجل الإرادة الجماعية التي هي إرادة الكل الناشئ ليمثل العقد الاجتماعي ،و بهذا النزاع الذي يمثل الجماعة و ليس الفرد لان السلطة السياسية التي ينشئها العقد هي السلطة الجميع لا سلطة

1- يحي الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ،نفس المرجع، ص، 70 .

الإرادة الجماعية التي هي إرادة الكل الناشئ ليمثل العقد الاجتماعي و بهذا النزاع الذي يمثل الجماعة و ليس الفرد لان السلطة السياسية التي ينشئها العقد هي السلطة الجميع لا سلطة الفرد و على كل فرد أن يتنازل عن سلطته لكي تجتمع هذه السلطة جميعا في تيار واحد في الأخير تصبح تمثل السيادة و السلطة العليا ، ان هذا التصور للعقد الاجتماعي هو الذي نشا الدولة و هو عقد ليس كسائر العقود و هو الذي يحقق في نظر "روسو" التعارض بين الحرية الأصلية و السلطة التي يقيمها العقد ذلك ان السلطة هي سلطة المجموع و تبقى دائما المجموع للفرد عندما يطيع الجماعة و يندمج معهم و هذا الأساس لنشأة الدولة و قيام السلطة ،أن الأفكار "لروسو" كانت احد العناصر السياسية في الفكر السياسي، في القرن الثامنة عشر و هي مستندا أساسيا لمحاربة السلطة الفردية المطلقة للحكام و لاعتبار أن السلطة إنما هي سلطة الشعوب [1] .

1- نفس المرجع ، ص، 81 .

3- تصور "ماكس فيبر" :

تمثل الأفكار الفيبرية "الدولة" على أنها علاقة سيطرة الإنسان على الإنسان القائمة عن طريق العنف الشرعي يمكن للدولة أن تقوم إلا بشرط أن يخضع المسيطر عليهم للسلطة التي يطلب بها في كل مرة الذين يسيطرون علي المسيطرين و لتحليل هذه الأفكار هناك ثلاثة أسباب داخلية تتمثل في وجود ثلاثة سلطات ،سلطة الماضي أي سلطة التقليدية التي تعتمد على العادات و التقاليد كانوا يمارسونها "البطريك" أو السيد الإقطاعي المالك الأراضي و هناك أيضا السلطة "الكاريزماتية" و تتمثل في شخص ما ينفرد بخصال مذهلة و بالبطولة تجعله أن يكون قائدا و في المرتبة الثالثة نجد السلطة التشريعية و هي مبنية على الطاعة التي تعمل على أداء الالتزامات المطابقة للمكانة القائمة[1] و يذهب "ماكس فيبر" إلى الملاحظة التي تتعلق بمفهوم الدولة الحديثة اذ يقول " ان الدولة الحديثة عبارة عن تجمع للسيطرة ذو طابع مؤسساتي يسعى بنجاح إلى احتكار في حدود رقعة جغرافية و العنف المادي الشرعي كوسيلة للسيطرة، و الذي وضع من اجل تحقيق هذا الغرض في أيدي مسيرين الوسائل المادية للتسيير" .

1- ماكس فيبر ، العالم و السياسي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2009، ص، 57-61.

إن هذا التعريف الخاص بالأفكار الفيبيرية، ينزع حقوق الموظف من جذورها و تعني الدولة بمفهومه أنها تجمع سياسي معين يقوم على العنف المادي [1].

و إذا توقعنا وجود دولة العنف لا نستطيع تنظيم المجتمع السياسي بدون إعطاء لكل ذي حق حقه ،أما الموظفين فهم في حالة تسلسل هرمي وظيفي كل واحد له مهاماته الخاصة به حسب السلطة التي ينتمي إليها و الدولة في حد ذاتها هي مجتمع سياسي كما قال "جوليان فرويد" "مادام الإنسان سيعيش داخل المجتمع ستظل السياسة نشاطا ضروريا، لسبب بسيط و هو انه من المستحيل تصور حياة داخل المجتمع بدون تنظيم"[2] .

1- الممارسات السياسية

عندما قام "ماكس فيبر" بتحليل المشاركات السياسية في الدولة الحديثة وجدنا تحليله يناسب ما افترضناه في دراستنا الميدانية فالأغلبية الساحقة من الموظفين ليست لديهم مشاركات سياسية من غير مناسبة إذ يعتبرها البعض مهنة ثانوية أو مهنة رئيسية مثلما تصورها "فيبر" فنحن نمارس السياسة من خلال المناسبات عندما نضع ورقة الانتخاب في صندوق الاقتراع أو عندما نعبر بصفة مماثلة عن إرادتنا مثلا بإبداء عدم قبولنا أو موافقتنا خلال اجتماع سياسي أو في الأخير عندما نلقي خطابا سياسيا "الخ" [3].

1- محمد الهلالي و عزيز لزرق، الدولة ، دار تويقال للنشر المغرب 2011 ، ص، 26 .
2- نفس المرجع ،ص، 27 .
3- نفس المرجع ص، 68-69.

و هناك بعض الأشخاص لهم علاقات سياسية تقتصر فقط على هذا النوع من التظاهرات

و يذهب "فيبر" إلى تبيان كيفيتان لممارسة السياسة ،و هذه الكيفية نجدها في المعيش اليومي لدراستنا الميدانية التي وافقت فكرته الفعلية للممارسات السياسية فالذي يعيش من أجل السياسة يجعل "منها الهدف من حياته، و إما لكون هذا النشاط يسمح له بإيجاد توازنه الداخلي أو تعبيرا عن قيمته الشخصية، بخدمة "قضية" تعطي معنى لحياته ،و هذا هو المعنى العميق الذي يجعل من أي رجل سياسي يعيش من أجل قضية و يعيش أيضا منها" [1] .

هناك موظفين من المجموعة البحثية تبين مشاركتها في النشاطات السياسية من اجل تحقيق شخصية معنوية يحترمها الجميع، و يعطي له دائما الأولوية في خدمة المجتمع المدني باعتبارهم يمثلون الجماعات المحلية .

و هناك ما نجده يعيش من خلال هذه الممارسات السياسية و يجعل منها جانبا اقتصاديا يعيش منه، و هذا النوع من الموظفين لا يريدون التخلي عن منصبهم حتى لو بعد التقاعد إذ يعتبر هذا المنصب ثغرا كبيرا إداريا تنتهي بتوقفه عن العمل و بالتالي نجد هذا الموظف مصابا في الأخير بانهيارات عصبية بسبب فقدانه لمصلحته المادية التي كانت تأخذ شكل الوظيفة بصفة عامة ومغطاة بالممارسات السياسية بصفة خاصة.

1- ماكس فيبر ، العالم و السياسي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2009،ص، 70-71.

و حتى يعيش شخص ما من اجل السياسة بمعنى أفكار "ماكس فيبر" فيجب على هذا الرجل السياسي شروط عادية ، أن يتمتع بالاستقلالية الاقتصادية التي تجعله نوعا ما لا يستمتع من مداخيل النشاط السياسي، أي امتلاكه لثروة شخصية أو قد نستطيع تسميتها المكانة الاجتماعية.

فالخير الأفضل و الكمال الأقصى إنما ينال أولا بالمدينة لا بالإجماع الذي هو انقص منها و لما كان شان الخير في الحقيقة ان يكون ينال بالاختيار و الإرادة و كذلك الشرور و إنما تكون الإرادة و الاختيار ،أمكن من أن نجعل المدينة للتعاون على بلوغ بعض الغايات التي هي ثروى، فلذلك كل مدينه يمكن ان ينال بها السعادة فالمدينة التي يقصد بها السعادة في الحقيقة هي المدينة الفاضلة ،و الاجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هي الأمة الفاضلة، و كذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمم التي فيها تتعاون على بلوغ السعادة [1].

1- ابو ناصر الفرابي ، منشورات سراس 1994 ، ص، 104-103.

- **الموظف السياسي :**

يبدأ قياس و تأسيس اثر مفعول الكلمات و التي تكون في البداية لذوي المقامات الأولى "كالمحامي" و فعالية المحامي ليست من ضمن نشاطات الموظف المتخصص الذي هو ليس بالديماغوجي ،و لا يمكن أن يكون كذلك و حتى و لو أراد فعل ذلك تكون بطريقة ضعيفة و رديئة ، على الموظف الحقيقي، و هذه الفكرة نجدها في ميدان دراستنا حيث نجد موظفين ليست لديهم تخصصات سياسية و بالرغم من هذا نجدهم يشاركون في الفضاءات السياسية .

إن هذه الفكرة الفيبرية مهمة في الحكم وعلى النظام القديم ألا يمارس السياسة، و ذلك بتحديد بموجب وجهة و عليه , أن يسير الموظف بطريقة غير متحيزة حيث ينطبق هذا الشرط على الموظفين السياسيين المزعومين ،رسميا الأقل في حالة ما إذا لم يكن مبرر الدولة، أي المصالح الحيوية للنظام القائم و معرضا للخطر [1].

ان مسؤولية رجل السياسة تختلف عن مسؤولية الموظف إذ أن القائد أو الممولون إلى فعله دون توقف فهم يناضلون (بالفعل)، فالتحزب ،و الكفاح ،و التحمس هي من خصائص هذا الرجل، أما الموظف فيتمثل شرفه في مهاراته أو براعته في تنفيذ أمر ما بنزاهة و بجدية

1- نفس المرجع، ص،88-93.

مثلما يمليه عليه ضميره تحت مسؤولية السلطة العليا و عليه ان يستجيب لقناعته الخاصة فمن دون هذا الانضباط الأخلاقي بأتم معنى الكلمة ،و من دون نكران الذات هذا سينهار الجهاز كله و على العكس من ذلك فان شرف الرجل السياسي، مثل شرف رجل الدولة المسير و ما يهمنا من أفكار "ماكس فيبر" هو اهتمامه بأفكار الموظف خاصة منهم اللذين يحيون مهنتهم نجدهم بعيدين عن السياسة و لا يهتمون بالفضاءات السياسية و يرون رجال السياسة منحطين أخلاقيا ،و هذه الفكرة الفيبيرية نعيشها في الأوساط المهنية بين الموظفين و نسمعها في خطاباتهم اليومية، حيث ان "فيبر" أعطاها اسم " نظام الموظفين"[1] و بين لنا "فيبر" ان هذه الفكرة ليس استهزاء بالوظيف العمومي أو الهتك بشرفه و إنما هي فقط تحديد الطرق الخاطئة من الناحية السياسية ،و في النظام المتبع في أي دولة كانت و من ناحية الصحافة المكتوبة و دورها في السياسة ،وجدنا أنها أخذت قسطا من أفكار "فيبر" حيث أعطى لها أهمية كبيرة للمترشح العصري فالإشهار السياسي في أيامنا هذه أهم ممثلي الكلمة المطبوعة[2].

1- نفس المرجع، ص،60.
2- نفس المرجع ، ص، 93 .

- **"ميشال كروزيه" و مبدأ التخصص :**

لقد انفرد "كروزيه" في التأكيد على أهمية مبدأ التخصص و اعتبره منبع من المنابع الأربعة للسلطة، و أبرز خلال بحوثه الميدانية حول الإدارة الفرنسية الجوانب السلبية التي تعرقل سير الإدارة التي أطلق عليه اسم "البيروقراطية" و قد إهتم "كروزيه" بدراسة هذا الموضوع بهدف تفسير مشكل الصراع في العلاقات الاجتماعية المهنية داخل النسق الاجتماعي ،على اعتبار علاقات السلطة تعتبر المشكل الأساسي في سوسيولوجية التنظيمات على اعتبار أن علاقات السلطة تعتبر المشكل الأساسي في سوسيولوجية التنظيمات ،و قد استطاع أن يحلل علاقات السلطة على أساس الاستراتيجيات الأفراد و المجموعات داخل التنظيم ، توصل إلى أن السلطة تتضمن إمكانية بعض الأفراد أو المجموعات في التحكم في أفراد و مجموعات أخرى و التحكم في الآخرين يعني الدخول معهم في علاقة ،و تتطور السلطة بداخلها بعضا على البعض الآخر ،و لقد حدد "كروزيه" أربعة منابع للسلطة و ركز على مبدأ التخصص الوظيفي و أعطاه اسم "القدرة" و هو شرط أساسي ليبسط مسير سلطته على بقية الأفراد[1] .

1- دريدش حلمي، "المبادئ الاولية العلمية من ماكس فيبر، هنري فايول و ميشال كروزيه"،دراسات اجتماعية ، العدد الثاني ، افريل 2009 ، جامعة الجزائر ، ص،(99-98).

مفهوم المواطنة

-المواطنة تاريخيا : يعني إقرار المساواة بين المواطنين و قبول حق المشاركة الحرة للإفراد المتساوين و هذا المفهوم هو من عصر الإغريق في ممارسته الديمقراطية إلى اليوم من اجل إرساء دعائم و المساواة و الحرية .

و المواطنة كلمة عربية استحدثت للتعبير بها عند تحديد الوضع الحقوقي و السياسي للفرد في المجتمع في اللغة المواطنة "المنزل الذي تقوم به هو موطن الإنسان و محله " أي هو مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية و هو الإنسان الذي يستقر بأي دولة و يأخذ جنسيتها و يكون مشاركا في الحكم و يخضع للقوانين الصادرة عنها فيتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق و يلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة و المواطنة في الموسوعة السياسية هي "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق و يلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه الوطن " و المواطنة في قاموس علم الاجتماع " هي مكانة او علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد طبيعي و مجتمع سياسي لدولة " و من خلال هذه العلاقة يقدم المواطن الولاء و يتولى الطرف الثاني الحماية و نشكل علاقة بين الفرد و الدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة .

أما من الناحية النفسية فالمواطنة هي الشعور بالانتماء و الولاء للوطن و للقيادة السياسية التي هي مصدر الإتباع للحاجات الأساسية و حماية الذات من الأخطار المصيرية و بذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض و البلد .

و من تعريف موسوعة الكتاب الدولي للمواطنة أنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم ، و أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت و حق تولي المناصب العامة و كذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب واجب الدفاع عن الوطن واجب أداء الخدمة الوطنية .

و من خلال هذه التعاريف نجد المواطنة رابطة قانونية قائمة بين الفرد و دولته التي يقيم فيها و يتمتع بجنسيتها على أساس جملة من الواجبات و العقود فهي " المواطنة " مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الفرد و الدولة بين الأفراد مع بعضهم البعض قائمة على أساس ما يسمى بالحقوق و الواجبات و هي التي يحددها القانون الدستوري باعتباره الوثيقة الأساسية التي عن طريقها يتم

الحكم و مهما اختلفت المعاني تبقى مفهوم المواطنة هو ذلك الانتماء و لا يكون إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان و كرامته و يوفر ضرورات العيش .

و تعرف موسوعة "كوليز" الأمريكية كلمة citizenship"و تقصد بها مصطلح المواطنة و مصطلح الجنسية دون تميز ".

- **الموظف و راية في المواطنة :**

إن عملية المواطنة تتمثل في مجموعة من العناصر إلا و هي الوطن و الفرد الذي ينتمي إليه و يعتمد تعزيز الشعور بالانتماء على مجموعة من القيم بداية من الأسرة باعتبارها النواة الأولى التي تبني عليها تنشئة المواطنة إلى غاية المؤسسات و الثقافات التي تبلور هذا المفهوم عليها واجبات و عليه حقوق التي هي من قيم المواطنة إضافة إلى عناصر تدخل بطريقة مباشرة او غير مباشرة في ممارسة المواطنة، و أمام هذه اللمحة استطعنا من خلال مجموعتنا البحثية حصد بعض الآراء التي كانت تخرج من أعماق بعض المبحوثين و المبحوثات التي كرسوا عملهم من اجل خدمة الوطن و تحقيق المتطلبات و هناك من الموظفين من يعمل بها منذ بداية توظيفه و ليس فقط التحلي بها إلا في المناسبات السياسية و التاريخية أمثال يوم الاقتراع، قد نجد بعض الموظفون من خلال ملاحظتنا لهم المتكررة لا يتحلون بالشكليات لخدمة الوطن و لكن من خلال عملهم الانتخابي تحكم عليه بالمصداقية في مواطنته، يتخلى عن أموره الشخصية حبا لخدمة بلاده و لو في هذا الحدث التاريخي و هذا ما جاء على لسان احد المبحوثين :

" أنـــا اشعـــر بالمواطنـــة أمـــا الآخـــرون فهـــي تختلـــف مـــن شخـــص إلـــى آخـــر، إن هـــم المواطـــن الجزائـــري ليـــس خدمـــة البـــلاد، بـــل همـــه الوحيـــد هـــو الأجـــر و الحوافز فقـــط .. ليس له ثقافـة سياسـة بالتالـي لا يستطيـع أن يكـون فاعـل سياسـي، المواطنة عند الجزائريون مساحتها من العين إلى الأنف ... لا نرى للبعيد" .

(مـــوظـــــف بدائـــــرة السانيـــــة ، مقـــابلـــة رقـــم 06).

و هناك مبحوثة أخرى تقول:

" أنـــا اشعر بالمواطنة عندما أساعد الشعب و خاصة الكبـــار في السن لعملية الاقتراع لأنهم لا يعرفون خاصة المعوقيـــن " .

(مـــوظفـــــة بدائـــــرة السانيـــــة، المقابلـــة رقـــم 05).

و من خلال هذان التصريحان استطعنا استنتاج بعض العناصر المهمة في تكوين المواطنة و التي لا نجدها عند كل الأفراد ألا و هي التحلي بروح المواطنة، و من خلال هذا البحث تبادر لنا أن المصداقية في اتخاذ القرارات و السهر على حماية المواطن و الوطن هي سمات تجعلك ترسم القواعد الأساسية لبناء المواطنة، ففعالية الموظف كسياسي لا تمكن في أداء عمله يوم الاقتراع ثم التخلي عنها ، بل عليه الاقتران بها طوال المسارات المهنية الوظيفية و السياسية منها فلا وجود لمسار ديمقراطي بدون مجتمع مدني متحضر .

تعتبر تمثلات الموظفون للمواطنة احد أهم العناصر المكونة للنظم السياسية و الديمقراطية لان معظم المبحوثين يشعرون بنوع من الارتياح في المناسبات السياسية التي تنبع من حبهم لخدمة بلادهم حتى و لو لم تتح الفرصة للجميع في النشاطات السياسية لتحقيق الأكثر .

إن العمل في الظروف الصحية و التخبط في الغبن الذي يشعر به الموظف يجعله يسلك اتجاه سلبي نحو وطنه و مواطنته و هذا ما جاء على لسان احد المبحوثات :

"نريد سكن و نريد حوافز لا اشعر أنني
في بلادي ليس عندي أدنى الحقوق لا اشعر بالمواطنة".

(موظفة بدائرة السانية، المقابلة رقم 16) .

إن عدم إحساس بعض الموظفين بعد مساهمتهم الفعالة في خدمة الوطن مرتبط بتدني وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية التي تجعله يفكر في توفير المعيش اليومي لأسرته و يعيش حالة نفور من المسارات السياسية و هذا ما يؤدي إلى توسيع فجوة الفراغات السياسية و نفس التصريحات نجدها تطغى من حيث الهروب من المسؤوليات السياسية التي تنمي فيهم روح المواطنة هم يشكلون جماعة منعزلة، تضع قطيعة بين المجتمع المدني و خدمة الوطن و جعلتهم في عزوف عن الفاعلية السياسية للمجتمع و هذا ما صرحت به مبحوثة أخرى :

"لا نريد لا سياسة و لا مواطنة لا يهمهم حالي
و اهتم بحالتهم يريدوننا فقط يوم الاقتراع للعمل
و نحن نريد الأجر.... لا أحب السياسة البلاد نحبها
و لكن مسيروها منعدمين حبهم لبلادهم
همهم المصلحة فقط، كرهت السياسة".

(موظفة بدائرة السانية، المقابلة رقم 12) .

إن النفور الملاحظ من خلال التصريحات له أثار سلبية جعلت الموظف يفكر إلا في الحقوق ففي التصريح الأول نلاحظ أن المبحوث يريد الاستفادة من بعض المزايا الاجتماعية و المالية و أما التصريح الثاني يبرز لنا أن المعيش اليومي للموظف استطاع أن يغمر حياته في الوقت الذي يحتاجه الوطن لخدمة البلاد.

إن النهوض بالثقافة السياسية و زرع فعالية المواطنة في الفرد تتشكل من خلال تعميق فكرة المواطنة و التخلي عن الفردانية و الاهتمام بالحياة الشخصية، فالعمل من اجل الوطن تتطلب بروز نوع من الكفاءات و المهارات التي يستفيد منها البلاد.

المواطنة في الفكر العربي الإسلامي

- **أراء الرواد :**

دولة المواطنة :

يرى "برهان غليون"[1] أن المواطنة هي كتحالف و تضامن بين ناس أحرار بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى أي بين ناس متساوين في القرار و الدور و المكانة و فكرة المواطنة هي تحالف و تضامن من رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنتهم و أهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم الوطنية ، و يرى هذا المفكر أن المواطنة جاءت بعد صراع كبير في أوروبا المسيحية و هي مبدأ للسيادة الفردية و كمصدر لتضامن حي بين أناس أحرار على الاعتقاد ،أما كلمة مواطن فهي فكرة سياسية لابد من تجسيدها من تربية فردية و هي التنشئة و التهذيب الأخلاقي الذي يستمده الفرد من خلال العقيدة الدينية حيث يرى "برهان غليون"

1- نفس المرجع ،ص،(88-85).

أن الأديان لها دور في تأسيس الرابطة الإخوة تدفعهم إلى التكافل و التضامن و التعاون و أن الدولة قامت على أساس رابطة سياسية قائمة على فكرة المواطنة التي تعني حرية الفرد و استقلاله .

الوعي بالمواطنة :

يرى "إبراهيم بوطالب" أن المواطنة هي من المفاهيم المتحضرة فالدولة و المجتمع المدني و البداوة هي من العهود القديمة و هذا ما أثار انتباهه على الفرد أن يعني بمواطنته و هذا بالتماسك الموجود بين الفرد و الجماعة و هذا هو سر المسؤولية في الأنظمة الديمقراطية ،و هو صلب التغير في السياسية و هذا ما لم نصل إليه بعد إذ لا يستقيم النظام الديمقراطي إلا من خلال اليوم الذي يلتزم به المواطن بالوقوف عند حدوده من تلقاء نفسه و هي حالة من حالات الرعاية[1] و للحصول على المواطنة علينا الاعتراف بما هو واجب و ما هو حق .

الوطنية و المواطنة :

تتطرق أفكار الروائي المغربي "عبد الكريم غلاب"[2] أن المواطنة ليست فطرية بل هي مكتسبة و لا تأتي من مجتمع مختل التوازن يفقد المواطن فيه حقوقه و واجباته و هذا لأسباب إيديولوجية أو عرقية أو دينية لان قائدة المواطنة هي المساواة و يشير "عبد الكريم غلاب" أن البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني و الإنساني سارت الحياة فيها هادئة يعيش فيها المواطن حرا يختار السبل الصحيحة حتى يصبح مسؤول في إقرار المواطنة حتى يعيش في أعلى السلم الاجتماعي.

إن المواطن هو الذي يصنع القانون الذي يضبط مسيرة الوطن و باحترام المواطن القانون يحترم نفسه و يشعر بأنه مواطن بالقانون و ليس بالانتماء إلى الأرض .

و يتجه هذا المفكر من جهة أخرى إلى التأكيد على أن المواطنة هي التزام وطني و أخلاقي و سياسي لان الأوطان اليوم تقاس بالمكانة العلمية و الاقتصادية و الاجتماعية بمكيال العلم و الثقافة الفاعلة .

1- نفس المرجع ، ص، 107-108.
2- نفس المرجع ، ص، 103-104.

نرى من خلال هذا التفسير أن "عبد الكريم غلاب" مزج بين مفهومين علما انهم يختلفان فالمواطنة هي وضعية قانونية مطلوبة في داخل كل دولة أما الثانية " الوطنية " فهي عبارة عن نزعة و رابطة روحية مطلوبة في مواجهة العالم الخارجي .

الاشتقاق اللغوي و التطور التاريخي لمفهوم البيروقراطية:

إن دراسته أي مفهوم علينا اتخاذه بمفهومين اللغوي و الاصطلاحي .

الاشتقاق اللغوي :

إن كلمة بيروقراطية Bureaucratie مشتقة من الكلمة الفرنسية و الانجليزية Bureau اي مكتب و أصلها اللاتيني Burus أي اللون المعتم أما كلمة cratie التي اشتقت منها بقية الكلمة فهي يونانية الأصل بمعني الحكم و بهذا فان كلمة بيروقراطية تعني حكم المكاتب[1].

كما ذكر قاموس العلوم السياسية و الاجتماعية عام 1854 بأنها تغنى نوعا من القماش يستعمل كغطاء للمناضد التي يجتمع عليها بالخصوص رجال الحكومة أي أن كلمة Bureau مشتقة من القماش الذي يغطيها و أنها تعني السلطة و القوة التي تمنح للأقسام الحكومية و فروعها و تمارسها على المواطنين [2].

و لقد اكتسب مصطلح البيروقراطية معاني محدودة في قوانين اللغة، ففي عام 1798 عرفه القاموس الأكاديمية الفرنسية بأنه القوة و النفوذ اللذان يمارسهما رؤساء الحكومة و موظفو الهيئات الحكومية[3] و يرى "فريتزمورشتاين ماركس"" Fritz Morstein Max "

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية ، دار النشر ،بيروت ،ص، 160 .

2- Auguste Conte, Dictionnaire Des Sciences Politiques Et Sociale , Ton 01, V 03, Paris,P,905

3- AcadimyFrançaise Dictionnaire De L’acadimie Français, (U.S.A , Université Of Chacago , Ed, 1798) , P, 767.

"إن فانسون دي غورناي Vincent de gournay وزيرة التجارة الفرنسية في القرن 18م أول من نظر إلى المكاتب العاملة في الحكومة و تحدث عنها اسم Bureaucrate "[1].

و عليه فالاشتقاق اللغوي لمصطلح البيروقراطية يعبر عن القوة و النفوذ اللذان يمارسها موظفو الجهاز الإداري في الدولة لكن هل هذا المعنى هو نفسه الذي يحمله المعنى الاصطلاحي للكلمة ؟ أم انه يحمل دلالات و معاني مختلفة ؟.

- **الاتجاه النظري عند "ماكس فيبر"**

لقد كانت إسهامات " فيبر Weber" النظرية حول البيروقراطية، فمفهوم البيروقراطية يدين له بالكثير لانه تناوله في ضوء مفاهيم أخرى منها السلطة الشرعية .

لقد كانت إسهامات "فيبر Weber" النظرية حول البيروقراطية ذات أهمية بالغة و كانت من أهم ما أنتج حول هذا المفهوم ضمن التصورات الكلاسيكية له و قد انطلق من أفكار "ماركس" Marx و "هيغل" Hegel و حاول وضع نموذج يشمل خصائص البيروقراطية نموذجا بسيطا للتنظيم الاجتماعي نموذج عقلاني يتميز بالفعالية[3].

لقد أثرت في فكرة ماكس فيبر ثلاثة عوامل رئيسية هي :

- تضخم المؤسسات الصناعية بعهده في ألمانيا
- كونه ضابطا بالجيش الألماني أثرت فيه البيروقراطية العسكرية بما تتميز به من التنظيم و الانضباط .

و هو كعامل اجتماع اهتم بدراسات المجتمعات و الأفراد خبرته جعلته يدرك عوامل الضعف في البشر و القواعد و التنظيم المحكم الذي وضعه هو كمبرر لهذا الضعف [4] .

1- عمار بوحوش، دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة،المرجع نفسه، ص ،25-26.
2- AlfreedSauvy, Op.Cit,P.21.
3- Sami Dasa.Op.Cit.P.56.
4- عبد الكريم درويش و ليلى تكلا، الادارة العامة، مكتبة القاهرة، 1974 ، ص، 201 .

لقد ركز "فيبرWeber" دراسته حول أسس التنظيم البيروقراطي الحكومي و حاول معرفة الأسس التي تقوم عليها الإدارة الرشيدة كما ركز تحليله على تصوره لطبيعته علاقات "القوة" في المجتمع ليتوصل إلى أن السلطة تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسته القوة الشرعية في نظر كل من الحكام و الأفراد و من ثم تصبح مسؤولة عن الاستقرار النسبي لأنساق السلطة المختلفة [1] و حاول أن يصنف نماذج السلطة وفقا لمعيارين :

- اعتماد في شرعية السلطة
- وجود الجهاز الإداري الملائم [2]

انطلاقا من هذين المعيارين ميز « Weber »"فيبر" بين ثلاثة نماذج مثالية للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية و تنظيمات إدارية متباينة تصاحب كلاهما و هي :[3]

النموذج الأول : السلطة الملهمة :

هي التي تقوم على الولاء المطلق لقدسية معينة و يتألف الجهاز الإداري السائد فيه غالبا من عدد قليل من الأشخاص المقربين للقائد الذي قد يكون بطلا نبيا او غير ذلك .

النموذج الثاني : السلطة التقليدية :

تستمد شرعيتها من الاعتماد في مبلغ قوة العادات ، التقاليد و الأعراف السائدة و شرعية المكانة التي يحتلها أولئك اللذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية و يتخذ الجهاز الإداري الذي يتولى مهمة ممارسته هذه السلطة شكلين وراثي و الآخر إقطاعي .

1- Reinhard.Bendix.MaxWeber : An Intellectuel Protrait (London : Methwenco , Ltd.1959) P.(292-294).
2- Ibip,P.294.
3- Max Weber, Economie Et Société .Tom 01 (Paris : Librairie Plon, 1971, P.222).

النموذج الثالث : السلطة القانونية

هي التي تقوم على أساس "عقلي رشيد" مصدره الاعتماد في قواعد و معايير موضوعية اي ان هناك تفوق للمعايير القانونية و يرى "فيبر Weber" إن هذا النمط العقلي القانوني هو السائد بصفة عامة في المجتمع العربي الحديث و يطلق على الجهاز الإداري التي تعتمد عليه السلطة القانونية مصطلح البيروقراطية و هذا الجهاز يفصل تماما بين الإدارة الملكية فمكانته تستند بصفة مطلقة إلى معايير رسمية .

كما أن هذه النماذج التاريخية حيث "فيبرweber " لا يمكن إن تتحقق في الواقع لان السلطة غالبا ما تضم عناصر مختلطة من هذه النماذج الثلاثة .

إن الجهاز الإداري الذي يميز النموذج الثالث و الذي أطلق عليه المصطلح البيروقراطية قد حدد له "فيبر" مجموعة من الخصائص و العناصر و هي :[1].

1- تحديد كل وظيفة بمجموعة من القوانين و القواعد تبين مجالات التخصص و تقسيم العمل
2- وجود تسلسل رسمي للمستويات الإدارية مع ربط درجات متفاوتة بالمستويات المذكورة
3- توظيف الموظفين القادرين و المؤهلين لكل وظيفة .
4- وضع نظام يحدد العلاقة بين الرؤساء و المرؤوسين و نظام يوفر إمكانية رفع الشكاوى من مستوى إلى أخر .
5- بناء إدارة التنظيم على قواعد مكتوبة و موثقة يجري حفظها في ملفات للرجوع إليها عند اللزوم .
6- الفصل بين الأعمال الرسمية للموظف و بين نشاطاته الخاصة الفردية و الحد من العلاقات الشخصية بين الأفراد العاملين في التنظيم و غلبة العلاقات الرسمية البعيدة عن العاطفة و التحيز و عدم الموضوعية .

أي أن البيروقراطية التي يقصدها "فيبر weber" هي ذلك الجهاز الإداري القائم في التنظيمات المتميز بوجود قواعد محددة موضوعية عن طريق تسلسل رئاسي و رشادة .

1- Max Weber, Op.Cit, P.226.

و هي ظاهرة اجتماعية شكلت نقطة نهاية لتطور المنظمة الاجتماعية من نمط تقليدي إلى نمط عقلاني.

لقد درس "فيبر" ظاهرة من منظور واسع حيث أثار قضايا كبرى كالديمقراطية الرأسمالية و الحرية فبنية للحرية الشخصية للأفراد ذهب إلى أن ظهور البيروقراطية الحديثة عمل على ظهور أنماط جديدة للشخصية ،و ادوار رسمية جديدة كالخبير الفني، و الموظف الإداري الذي يجد السياسي نفسه في مواجهتهما [1].

كما أكد في علاقة البيروقراطية بالديمقراطية و اعتبر وجود البيروقراطية أمر ضروري لإقامة مجتمع ديمقراطي من خلال استعمال المستويات و المقاييس البيروقراطية في الاختيار، الترقية و المعاملة ،و تطبيقها على المجتمع ككل،أما عن علاقتها بالرأسمالية فأوضح أن الرأسمالية قد ساهمت في تطوير البيروقراطية و هذه الفكرة هي من أهم الأفكار التي تم انتقادها باعتبار الرأسمالية كنظام اقتصادي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالديمقراطية لكن الديمقراطية تضاربت مع النمو البيروقراطي [2].

مكانة البيروقراطية في العملية السياسية :

إن النظر إلى البيروقراطية على أنها ذلك التنظيم أو الجهاز الحكومي الذي يوجد في المجتمع السياسي المتحضر لتحقيق الأهداف القومية، و إخراج السياسة العامة إلى حيز الواقع لوضعها موضع التنفيذ لا يعني فقط أنها تضطلع دور تنفيذي لكنها تقوم بأدوار تشكل طرفا رئيسيا في أي تغيير يطرأ على النظام السياسي الذي تدور في محوره .

و عليه ستحاول الدراسة من خلال هذا المبحث استكشاف أهم الأدوار التي تمارسها البيروقراطية في ظل السياسة و كذا البحث عن علاقتها بالتغيرات التي تشهدها هذه الأنظمة ،و آليات تفاعل الجهاز البيروقراطي معها في الدول النامية التي أصبح موضوع التحولات السياسية يطرح فيها بحدة و حيث الانتقال إلى نظم أكثر ديمقراطية أصبح من أهم الاولوياتها.

1- بوتومور، الصفوة و المجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعارف القاهرة 1978، ص، (97-96).

2- Seymour Martin, Lipset. L’homme Et La Plolitiqur (Paris Seuil Edition ; 1960, P.41).

البيروقراطية الفيبيرية: " ماكس فيبر"

يتميز النموذج البيروقراطي عند "ماكس فيبر" بعدد معين من السمات المرتبة بشكل منظم حيث يمارس كل موظف عملا في أوضاع تسلسله يتضمن هذا التسلسل التنسيق و إلزامية المراقبة التي يمارسها رؤساءه عليه و يمارس الموظف نشاطات محددة حيث صلاحية عمله التقني، و القانوني ، و هي مجموعة من الحقوق و الواجبات التي تستند كما بينها "فيبر" على قدرة العامل في أدائها و هذا عن طريق تفويض صريح من السلطة التي وظفته و التي تقوم في أن واحد بمراقبته ،من خلال الأفكار الفيبيرية للبيروقراطية نجد أن الموظف لا يوظف لأنه زميل أو صديق أو جار أو عميل بل يوظف عن طريق معايير و موصفات تشمل المترشحين و تتم ترقية العامل ليس هو كسب أو منفعة بل انه راتب لا يشل تعويضا دقيقا للخدمة التي يؤديها للدولة، و لكن المهم هو أن يؤمن للموظف حياة شريفة و لائقة متناسبة مع متطلبات رتبته.

و هنا يتضح لنا أن "ماكس فيبر" صور العامل كحالة تقنية و لكن هذه التصورات لا نجدها في السلم الهرمي الوظيفي لمجتمع الجزائري و إذ كانت الفكرة الفيبيرية صحيحة فكيف نفسر الموظف الذي له رتبة (الحارس) و يشغل منصب آخر في مكتب و يتقاضى الراتب المخصص للحراس .

لقد لاحظ "فيبر" أن مجمل هذه السمات تعطي للموظف سمات مبتكرة فهي تؤمن استقلاله إزاء مرؤوسه و في نفس الوقت تضعه تحت رقابة القواعد التي تؤمن سير الإدارة التي ينتمي إليها و بالتالي "فيبر" انه من خلال توظيفه لا يمكن أن نحرم الموظف من مركزه إلا في خلال شروط استثنائية وفقا لأحكام معينة في التنظيمات أو القوانين .

و لا يمكن لمرؤوسه أن ينقل العامل أو يعاقبه أو يعزله إلا وفقا لأصول، و بواسطة ضمانات معينة حسب العمل .

و بالتالي ليس رئيس البلدية أو المجلس البلدي هو الذي يوظف المدرس، و إذا كان ابن رئيس البلدية كسولا فلا يمكن نقل المدرس لأنه أعطاه علامة سيئة، و لكن الموظف مثلما هو محمي ضد تعسف الرؤساء ،و في أن واحد لا يستطيع ممارسة سلطته إزاء تكليفه إلا في حدود ضيقة جدا أما إذا تجاوز هذه الصلاحيات القانونية فهو عرضة لجميع أنواع المنازعات.

و يبين لنا "فيبر" أن المستطلبات و الحقوق الممنوحة للعامل ليست هي ضمن حقوق المواطنة و إنما تمنحها له وظيفة البيروقراطية Bureaucratie التي هي جهاز في خدمة الدولة أو السلطة العامة

و بالتالي فالسلطات السياسية أرادت تحقيق بعض الغايات التي هي جزء من المصلحة العامة أو كما يلقبه "فيبر" الحيز العام ،و بالتالي فهو يبين أن هذه الطبقة من الحكام بالرغم من أن هذه المصلحة تخدم مصالحهم عن طريق هيئة منفذة مؤهلة ،و فعالة ،و مطيعة لأحكامهم التي يطبقها الموظفون .

الخاتمة:

تعتبر الدولة الجهاز القائد للمجتمع المدني و المسير لباقي السلطات الأخرى من تنفيذية و قضائية و تقليدية فهي المشرع التي تقوم بتشريع القوانين لتسيير الوطن .

إن الدولة لا تتخلى عن الأطر السياسية التي تعرف بها مقوماتها ،و من خلال فحوى أفكار "فيبر" نجد أن الموظف و السلطة العليا لهما مهامان متكاملان لتشكيل رجال السياسة الذين يمارسون النشاطات السياسية في أحسن صورة ،و من خلال هذا الفصل نستنتج أن لكل دولة خصائصها ،و تعاريفها الخاصة بها ،و المسار الدولي مرتبط بمسار الأمة التي تحكمها ضوابط و معتقدات اجتماعية أخلاقية، ثقافية، دينية،و سياسية .

أن العالم العربي يعاني من فقدان المواطنة و مقوماتها لان قيم مجتمعاتهم لم تعد معروفة وأصبحت العلاقة بين الدولة و الأفراد مختلفة و معقدة بكثير من العيوب و منها انعدام الكفاءات و الحكم الجيد و انتشار الفساد المالي و الإداري ،و الظلم الاجتماعي إلى غير ذلك كل هذا يؤثر على جوهر المواطنة ،و أهدافها لان التهميش ،و عدم المبالاة بمصطلح الشعب يؤدي إلى توسع الهوة بين الوطن ،و المواطن، و هذا ما يعبر عليه الأفراد من تهميش و، الإحساس بالظلم ،و الحرمان، و الضياع يضعف لديهم الشعور بالمواطنة بمالها من حقوق و ما عليها من واجبات .

يظهر جليا أن رواد الاتجاه القائل بضرورة تطوير البيروقراطية و جعلها جهازا فعالا قد استعانوا بدور الاستقرار السياسي الغربي ،و أن التنمية في كل القطاعات هي التي ساعدت على تحقيق التنمية السياسية ،و لكن الدول النامية هي النظام شمولي تتميز بتدعيمها للتسلسل السلطوي و تشكل البيروقراطية فيها أهم مصدر من مصادر الاستيلاء على السلطة و بالتالي هؤلاء المفكرون من خلال تحليلهم السوسيولوجي لواقع البيروقراطية و دورها على التحول السياسي قد تغلبت عليهم الجوانب الذاتية أكثر من الموضوعية فعلى الباحث أن يتحلى بالموضوعية في أبحاثه و بهذا نأخذ بعين الاعتبار لانتمائهم الفكري إلى التيارات الغربية التي تغلبت على تحليلاتهم المعصرنة .

الفصل الرابع :

الموظف الإداري : فاعل سياسي

المقدمة :

نسعى من خلال هذا الفصل التقرب من التحليل السوسيوسياسي لمجموعة من المبحوثين لفاعلية هذا الموظف الإداري في إطار النشاطات السياسية و بالاستناد على القرارات النظرية في هذا المجال و التصورات و التمثلات التي أفرزتها المعطيات الميدانية .

لقد فتحت المقابلات مع المبحوثين الكثير من التساؤلات منها ما كانت سياسية و الأخرى اجتماعية و هناك فئة تهتم بالمجالات السياسية مختلفة الأهداف في بعض الأحيان نجدها أهداف شخصية و البعض الآخر يسعى لبلوغ أرقى المناصب السلطوية، أما الفئة الأخرى فهي على وشك العزوف السياسي نشاطاتها تكون فقط في المناسبات، و هي الأغلبية الساحقة من المجموعة البحثية المدروسة، همها هو الحفاظ على منصبها من خلال تطبيق الواجبات المفروضة عليهم في الإدارة و هذا ما وسع فجوة الفراغات السياسية و جعلها ترتبط فقط بالمناسبات، إن المجتمع العملي في تغيير يجعل التمثلات في حراك مع الأوضاع التي تولدها الحوادث و النزاعات مما جعل الإنسان يتعطش لمعرفة الأكثر .

إن الدراسة السوسيولوجية للموظف الإداري و فاعليته السياسية كشفت المغطي و استطعنا من الملاحظة و الدراسات الميدانية أن نكشف العزوف السياسي للموظفين الشباب، بينما الموظف الكهل نجده متشبث في عمله و يشارك في النشاطات السياسية و منخرط في الجمعيات و بالتالي تبينا لنا أن هذه الفئة العمرية لا تترك مجال للأجيال القادمة و تضع السياج المتن لكي لا تكسره الفئة الصاعدة من مهد العمل إلى لحد المناصب السياسية السلطوية الأرقى .

إن التمعن في المعيش اليومي مع مجموعة من المبحوثين جعلنا نستوعب أن هذا الانفصال بين هذه الفئتين هو وليد الفراغ و عدم المبالاة التي تصدر من القاعدة الأساسية للمجتمع المدني، و هذا ناتج عن انصهار بين ضوابط البنى الاجتماعية و السياسية و المؤسسات التي تساعد على التنشئة السياسية و الوعي السياسي .

تصورات الموظفين الإداريين للنشاطات السياسية التي يقومون بها يوم الاقتراع

يعرف الموظف الإداري حركة غير عادية في فترة الحملة الانتخابية و التحضير الإداري لها، حيث تخصص الدولة أجهزة إدارية لتسير هذه العملية و لكن الإنسان العقلي لا يعوض بالإنسان الآلي، ففعالية الموظف في هذه المناسبات تلعب دورا المحرك الأساسي لأن الدولة هي فاعل مجتمعي تقوم بالتنظيم الاجتماعي، أما الموظف فهو فاعل سياسي و من خلال دراستنا لمجموعة من المبحثين، تبين لنا أن عملية تسير هذا الحدث التاريخي مجزئ إلى مجموعتين من الموظفين ،هناك من يكلف بمهامه خارج الإدارة و الجزء الآخر يسيرها داخل خلية المؤسسات الإدارية ،و هذا ما صرحت به أحد المبحوثات:

"شاركت في العديد من المرات في العمل الانتخابي خارج الدائرة و البلدية كرئيس مكتب، للمراقبة و تسيير العملية"

(موظفـــة بدائـــرة السانـــيـــة ، مقابلـــة رقـــــم 26).

و من خلال ملاحظتنا لمجموعتنا البحثية المدروسة نجد نوع من الترابط الإجتماعي الذي يخلقه الجو العملي ،حيث تعمل المجموعات البحثية على خلق أجواء عملية يجتمعون فيها مع زملائهم ،و هذا من أجل الإبتعاد عن الملل ،و يتطبعون مع هذا العمل الخارجي ،حيث نجد موظفين لهم الخبرة في المحاكات مع الشعب، و يبتعدون عن العمل داخل الإدارة بحكم تجنب الملل و تغيير مكان العمل ،يجعلك تشعر بالتجديد في مجرى الوظيفة .و هناك مجموعات أخرى يبتعدون كل البعد عن الطرق و الوظائف التي تجعلهم يتجنبون الاتصال مع المجتمع الخارجي "الشعب" لهم طريق الإنزواء الإجتماعي و التكبر الذاتي الإجتماعي و يجدون العمل في هذه المناسبة داخل خلية المؤسسات الإدارية كأحسن وسيلة ، كما جاء على لسان أحد المبحوثين :

"نعم شاركت في العملية الإنتخابية و لكن بطريقة غير مباشرة مع الشعب و ذلك من خلال حرصي على تتبع تطـــورات العمليـــة الإنتخابيـــة و مدى تقدمها و هذا أعتبره جانب من العملية الإنتخابية ألا و هي التنظيم"

(موظـــف بدائـــرة الســـانية ، مقابلـــة رقـــم 27).

إن فاعلية الموظف في النشاطات السياسية تتطلب اكتساب الخبرة فلا يمكن للموظف الجديد المشاركة في عملية الاقتراع من الوهلة الأولى بل هناك طرق تمشي عليها حياة أساسية لتعليم الموظف، فالوعي السياسي هو واجب من الواجبات المفروضة على الموظف في الدول المتقدمة على سبيل المثال و هذا لضمان مشاركتهم الفعالة [1] .

دور الموظف يوم الاقتراع

لقد عرف المجتمع الجزائري تحول سياسي من الأحادية إلى التعددية الحزبية أما في المجال الاقتصادي فلقد شهد أزمات تركت أثار سلبية أكثر منها ايجابية جعلت بنية المجتمع تنقصها عناصر تجعل الأجيال تعيش في الوعي السياسي و الثقافة السياسية و تبتعد كل البعد عن الفراغات السياسية .

إن المشاركات السياسية عند الموظفين، لها أثار نتجت عن هذه التحولات السياسية في الجزائر، حيث نرى من خلال دراستنا البحثية وجود حماس يدفعهم للبروز و التغيير، و لكن هشاشة البنية السياسية في المجتمع الشبابي تجعلهم يرمون صنارة الأمل و ينتظرون التقاط الحرية السياسية .

1- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية، 2009،ص، 319 .

إن الواقع الوظيفي يجعل الموظف يطيع السلطة الآمرة و هذا ما تعودنا عليه في المؤسسات الإدارية ،حيث ينتظر فعله السياسي إلا في الأحداث التاريخية لكي يفرغ طاقته الوطنية و لكي يعبر عن مواطنته و نزاهته باعتباره فردا من المجتمع المدني، من خلال المآل الذي وصلت إليه البلاد و ما نشئ عنه من الشعور بالحذر في ممارسة العمل السياسي في ظل جو نستطيع تنكره و مع مرور الزمن أصبح هذا الرعب السياسي يتلاشى من خلال بروز الثقافة السياسية و الوعي السياسي .

إن دراستنا الميدانية للمجموعة البحثية لحظنا فيها وجود اختلاف الآراء فهناك من يعطي أهمية للموظف و عمله يوم الاقتراع، أما مبحوثين آخرين فهم يرجحون الكفة لصالح الهدف المادي من خلال الأجر اليومي لهذا الحدث التاريخي كما جاء على أحد ألسنة المبحوثات :

"اجر يوم الاقتراع يغلق علينا أبواب حاجيات المنزل"

(موظفـــة بدائـــرة السانـــية ، مقابلـــة رـــقم01).

و يقول مبحوث آخر :

" عملي كرئيس مركز يشعرني بالمواطنـــــة
و الواجب للوطن و لا يهمني المال هذا اليوم
يشعرني بالمسؤولية في مراكز الانتخابات "

(موظف ممثل الرياضة بالدائرة، مقابلة رقم 06).

يتبين من خلال هذا التصريح أن فاعلية الموظف كسياسي تجعله يشعر بالمسؤولية و مع قلة مشاركته إلا انه يتمتع بالنزاهة و المواطنة و نذكر على سبيل المثال ما جاء في الدراسات السابقة فكرة ألان تورين" إن الفاعلون لا يتواصلون و لكن يتوقع كل منهم من الآخر بعض التصرفات توقعا مشروعا و هذا التأثير نتوقع من خلاله وجود وعي جماعي" [1].

1- ألان تورين، إنتاج المجتمع ترجمة الياس بديوي، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ،دمشق،2001 ، ص، 251 .

تبرز لنا تصريحات بعض المبحوثين أن الدخل الفردي المرتفع لبعض الموظفين له أثر إيجابي يجعله يمارس نشاطه يوم الإقتراع بنية الواجب الوطني و أن التحولات السياسية و ما نجما عنها جعلت نسبة الموظفين الذكور، تفوق نسبة الإناث و المتزوجين أقلهم، من العازبات و هذا نتيجة البقايا التي تركتها التخوفات السياسية التي جعلت نسبة مشاركة الموظفات في الأحداث التاريخية تتقلص [1] .

إن هؤلاء الفاعلون تتشكل من خلالهم إنصهار بين ضوابط البني الإجتماعية و المؤسسات السياسية و الإدارية التابعين لها .

إن المعيش اليومي لمجموعة بحثنا جعلنا نستوعب وجود اللاتوازن في البنيات الإقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر في الوعي و الثقافة السياسية، مما جعل الإدارة الجزائرية تخلو من الكفاءات و المهارات السياسية، التي أفرزت عزوف الفئة العاملة عن النشاطات السياسية و جعلتها تمارس عملها سياسيا إلا في المناسبات السياسية .

و من خلال مقابلتنا اللفظية مع بعض المبحوثين استنتجنا وجود بعض الموظفين يتمتعون بالجدية ، و يشعرون بالضمير المهني في العمل و هذا ما يصرح به أحد المبحوثين :

"أديت عملي كمسير، و مراقب لهذه العملية ،و منعت زيادة الأوراق في الصندوق ،خوفا من الله، لان التزوير حـــرام"

(موظـــف بدائـــرة السانيـــة ،مقابلـــة رقـــم 22).

و يضيف مبحوث آخر بقوله :

"الموظـف لـه دور كبيـر فـي هـذا اليوم خاصة إذا كان يملك مكانة طيبة عند المواطنين، زيادة إلى الكفاءة في هذا المجال يجعـل النـاس يتأثـرون "

(موظفـة بدائـرة السانيـة، المقابلـة رقـم 19).

1- ReneRemond, Age Et Politique , Annick Percheron, Socialitation Politique، 2001 .

و من خلال الكفاءات، و المهارات الإدارية، و الخبرة المهنية في تسيير المناسبات السياسية تتكون بنية الوعي السياسي الذاتي للموظفين الإداريين ،و ترتفع نسبة الانضمام في المشاركات السياسية خاصة منها فئة الشباب حيث لاحظنا من خلال مجموعة بحثنا أنها تتخبط على فراش الموت أما الموظفين اللذين يتجاوزن الأربعينات نجدهم يتمتعون بكل الكفاءات و المهارات التي تجعلهم يمارسون النشاطات السياسية بشغف كبير، و لا يتركون المجال إلى الأجيال الصاعدة و هذا ما صرح به أحد الموظفون قائلا :

"كل ما يكون هناك انتخابات محلية أترشح ،

و اشغل نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي للمرة الثالثة" .

(النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي البلدي، المقابلة رقم 03).

و ما نستنتجه أنه هناك غياب شباني واضح في الخريطة السياسية، فالبعض يرجح الكفة لعدم فتح المجالات لهم من خلال السيطرة على الكراسي، و حبهم لتملك و البعض الآخر يصرح بالعزوف السياسي و شغله الشاغل هو المحافظة على وظيفته من أجل المعيش اليومي.

لقد لاحظنا من خلال مجموعة بحثنا وجود تخوف من انضمام الموظفين الشباب إلى الممارسات السياسية و تراجعهم يجعلهم في عزوف سياسي ، و هذا ما صرح به احد المبحوثين :

" ما هو معلوم أن في الوسط المهني لا تمارس السياسية ،

بل يمارس الجو الثقافي و إن كان الموظف الشاب يجب

أن يساهم و يشارك بقوة لكي يؤثر في المسار السياسي ،

يجب أن يتمتع بأدنى حد من الوعي السياسي و الإرادة،

و توسيع المجالات له ،الأمر الذي يولد له سلوك

و اتجاه سياسي، يولد من خلاله فعل سياسي،

و بالتالي يصبح الموظف فاعل سياسي" .

(موظف بدائرة السانية ، المقابلة رقم 27).

إن التصريحات التي جاءت على ألسنة المبحوثين تعتبر إشارة أن الكفاءات المهنية للموظف هي جسر النشاطات السياسية التي تسير المناسبات التاريخية كيوم "الاقتراع" و تعطي الخبرة المهنية شخصية معنوية تجعله يسير الأمور العالقة في الخريطة السياسية من اجل فتح المجالات الديمقراطية و القضاء على الرواتب الاجتماعية و السياسية ، و هذا ما أشار إليه "ماكس فيبر" من خلال دراستنا السابقة أن الوظائف تأتي على حسب القوانين و مجالات التخصص و الكفاءة و تقسيم العمل على حسب التأهيل [1] .

نظرة المبحوثين للسلطة المسيرة للمناسبات السياسية :

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية و سياسية أثرت على تركيبة المؤسسات الإدارية ، حيث أفرزت هذه الأخيرة طرق علمية تكتسب من خلالها مهارات تسهل للموظفين العمل و يشعر من جهة أخرى المواطن بالديمقراطية .

إن الرسكلة التي شهدتها المؤسسات الإدارية المحلية و التطور الذي شهدته المجتمعات المحلية خاصة في الأسلاك التعليمية و التجهيزات الالكترونية ، تزامنا مع الانتخابات المحلية الأخيرة، زيادة إلى ذلك ظهور الدورات التكوينية المتخصصة التي جعلت من الموظف يكتسب مهارات لتسيير المناسبات السياسية و هذا ما جاء على لسان احد المبحوثين:

"الموظف يوم الاقتراع هو مسؤول تزوده الإدارة بدورات تكوينية ،خاصة رئيس المكتب و نائب رئيس المكتب ،و الكاتبة ، و الموظف مسؤول لان الإدارة لا تستطيع تقريب الشعب ، لا تعرف السلطة المسيرة للمناسبات السياسية لأنها من ادوار الموظف ."

(النائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي البلدي ، المقابلة رقم 02)

1- ماكس فيبر ، العالم و السياسة، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2009 ،ص، 133 .

و لكن نرى من خلال ملاحظتنا للمجموعة البحثية تشتت في الآراء ، فهناك من يقول إن السلطة المسيرة لهذه المناسبات هي سلطة حاكمة و تمثل الدولة و مهامها هو توزيع المهارات حسب السلم الهرمي الوظيفي ، و في هذا الصدد تقول مبحوثة :

"الإدارة هي واجهة الدولة توزع العمل على الموظفين
و بالتتالـــي الموظف مجبر على العمل يوم الانتخابـات
بوثيقة رسمية صادرة عن رئيس دائـــرة السانيـــة"

(موظفـــة بدائـرة السانـــية ، المقابلـــة رقـــم 01).

و تكملة لما صرح به المبحوث الأول في معنى الفكرة الأولى أضاف المبحوث الثاني قائلا:

" منذ سنة 2012 إلى يومنا هذا بدأت البيروقراطيـــة تتلاشـــى
في السلطات الإدارية المسيرة، حيث تلقـــت الإدارة الجزائريـــة
الرسكلة و إعادة هيكلة مناصب العمل لتسهيل الحالـــة المدنيـــة
و أصبح الشعب يلقى طرق سهلة لاستخراج أوراقه الخاصـــة " .

(النائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي البلدي ، المقابلة رقـــم 02).

تبرز لنا هذه التصورات و التمثلات أن المجتمعات المحلية أصبحت تعيش في حراك اجتماعي سياسي بالرغم من أننا لا نواكب قطار التحضر التي تعرفه الدول المتقدمة في المجالات السياسية والاجتماعية، إلا أن التعلق بقشورها يجعلنا نتشبث و لو بقسط من التحضر.

المشاركة السياسية الجمعوية للموظفين الإداريين :

تعتبر المشاركة الجمعوية للموظفين الإداريين أحد العناصر المهمة لدراسة مسار التحولات السياسية التي آلت إليها الجزائر في ظل الاضطرابات أثناء المظاهرات الاحتجاجية في أحداث أكتوبر 1988 و المطالبة بتغيير النظم الاجتماعية، و السياسية، و الاقتصادية .

و مع ظهور التعددية الحزبية و بروز الانفتاح السياسي ،استقبل الشعب الجزائري "الثقافة السياسية" و قد تزامن هذا مع ظهور بعض الجمعيات المتذبذبة من حيث الزمان و المكان ،مختلفة النشاطات أغلبيتها كانت خيرية .

بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ و إلغاء الدور الثاني منها و توقيف المسار الانتخابي، أصبحت البلاد تعرف تخوف نتج عنه ظهور فراغات سياسية و شعور بالحذر في ممارسة العمل الجمعوي السياسي، و حتى و إن وجدت فهي تمارس نشاطها بطريقة سرية نظرا لغموض لحظناه في بعض المبحوثين على عكس الدول المتقدمة التي تعرف الشفافية في ممارسة النشاط السياسي و الجمعوي، و يمكن أن نلاحظ في مجموعتنا البحثية وجود إنزواء كبير ،لأن أغلبية الموظفين متخوفون من هذه النشاطات و قد تزامن مع ظهور هذه الفئات العمالية المنعزلة ظهور فئات بحثية أخرى تكتسب الإرادة ، من اجل رفع قيمة الجمعيات السياسية و ظهور الكفاءات في ممارسة العمل السياسي .

و هذا ما جاء في فكرة عنصر العياشي: "..... إن التعددية الحزبية تسمح بالتنافس القائم على الفعالية و الكفاءة ، وفي ذات الوقت، الخوف من فقدان مناصب القيادة لصالح أجيال جديدة"[1].و رغم التخوف من الإعلان عن الانتماء السياسي إلى أي جمعية سياسية أو حزبية، إلا أننا لاحظنا في مجموعة بحثنا وجود مبحوثين لهم جمعيات سياسية منخرطين فيها و هذا ما جاء على لسان احد المبحوثين:

" أنا انتمي إلى حزب الآفلان، FLN ، و انتمي إلى جمعيات خيرية، و أخرى سياسية ، تنشط بسرية، همنا من خلال هذه الجمعيات ، خدمة الشعب من خلال اجتماعات سياسية ، من اجل كسب ثقة الشعب و معرفة مشاكلهم، نستعمل طرق و أمكنة شعبية لسماع المشاكل، مثلا الجنائز، و الأعراس، هم يعتبرونها تافهة ، و لكن هي مهمة بالنسبة لي".

(النائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي البلدي ، المقابلة رقم 02)

1- عنصر العياشي ، النخبة النقابية المحلية، تكوينها و تمثلاتها، وثيقة عمل، المركز الوطني للابحاث في الانثيولوجية الاجتماعية و الثقافية،فبراير 1999، ص،10.

و يصرحون مبحوثون آخرون بالحياد اتجاه الانتماءات السياسية و الجمعوية

"لا جمعيات سياسية و لا أحزاب أنا حيادية إلى أبعد الحدود " .

(موظفـــة بدائـــرة السانيـــــة ، المقابلـــة رقـــم 26)

و تضيف مبحوثة أخرى :

"لا انتمـــي إلـــى أي حزب، و لا أريد ذلـــك ،

السياسة في بلادنـــا ليســـت فـــي الواجهـــة "

.(موظفة بدائرة السانية ، المقابلـة رقـــم 10).

نلاحظ أن هذه المبحوثة ليست لها انتماءات سياسية و بالتالي لا تمتاز بالفعالية في المجتمع .

و من خلال هذه التصريحات و ما لحظناه من المجموعة البحثية أن معظم المبحوثين منعزلين عن الفضاءات السياسية و نستطيع القول أن العشرية السوداء استطاعت أن تترك أثار على الممارسات و الحياة اليومية للإفراد تجعلهم يعيشون الفراغ الحركات السياسية و الاجتماعية متقوقعون في محيط عملهم الإداري، و أما البعض الآخر فهم جماعة تتصف بالانتهازية، و ينتمون إلى جمعيات شكلية همهم هو الدافع المالي أو لبلوغ غايات معينة تبتعد كل البعد عن مواطنته ، و من جهة أخرى، هناك مبحوثين ينشطون جمعيات سياسية و لكن عن طريق الدفاع عن الأحزاب اللذين ينتمون إليها و هذا ما جاء في التصريح الأول لأحد المبحوثين إضافة إليه هناك مبحوث ثاني يؤيد فكرة المبحوث الأول و هذا ما جاء على لسانه:

"أنا نائب رئيس المجلس الشعبي لبلدية السانية ، و أترأس الجمعيات الثقافيـــة و السياسيـــة،الرياضيـــة ، انشـــط حـــزب الأفلان فـــي القسمـــة ، نجتمع كل مـــرة لدراسة الأوضـــاع و الدفـاع عـــن الحـــزب مـــن لال تنشيطـــه"

(نائب رئيـس المجلـــس الشعبـــي البلـــدي ، المقابلـــة رقـــم 08).

نلاحظ أن المبحوث الثاني يؤيد فكرة الجمعيات و النشاطات السياسية و لكن بطريقة غير معترف بها شرعيا، يمارسونها فقط من خلال نواب البلديات و الموظفين اللذين لهم تدخلات نفعية قد تكون شخصية أكثر من خدمة الصالح العام ، و من جهة أخرى هم متخوفون للإعلان بها من خلال المآل الذي عرفته البلاد في ظل الجو السياسي المضطرب و ما نشأ عنه من شعور بالحذر في ممارسة العمل السياسي .

أما الجانب النسوي، فقد نجده شبه منعزل خاصة النساء المتزوجات أكثر من العازبات و هذا نظرا لتضارب القيم الأخلاقية و الدينية ،و من خلال مجموعة بحثنا إستطعنا حصد مبحوثة تمتاز بالفعالية و تنشط تمثلاتها السياسية ،إكتسبت من خلالها هبة الناس و من جهة أخرى شعورها بالمواطنة لخدمة البلاد و هذا ما صرحت به:

"أنتمي إلى حزب RND و مناضلة أنشط هذا الحزب من خلال جمعيات إسمها ترقية المرأة و الشباب ،و لكن في المضمون نقوم بتنشيط مهام حزب RND و دوره السياسي في مكتب RND بعيد عن الإدارة أو البلدية لنتجنب الشبوهات و لخدمة الوطن و كسب ثقة الناس و محبتهم"

(عضوة في المجلس الشعبي البلدي، المقابلة رقم 04)

إن عزوف الموظف الإداري عن النشاطات السياسية لها خلفيات سياسية و اجتماعية و ثقافية ، لان غياب الوعي السياسي و التنشئة السياسية تجعل فعالية الفرد تضمحل و تتلاشى عندما لا تجد من يقف لمعالجتها من خلال بناء قيم سياسية من خلال غرس روح السياسة في الشباب الذي يمثل الأجيال الصاعدة بدمجهم في الحياة السياسية و هذا عن طريق استبدال كراسي الحكم القديمة لإعطاء فرصة للأجيال الصاعدة لممارسة المجال السياسي ، و من جهة أخرى عبر على هذه الفكرة "عمر دراس" عندما يقول: " إن الفضاء و الممارسة السياسية لا تعدان من أولويات و اهتمامات الشباب، و قد ظهر هذا جليا في نفورهم و رفضهم القاطع بالالتزام السياسي و عدم ثقتهم برجال السياسة و درايتهم بالعمل السياسي" [1].

إن المشاركة السياسية الجمعوية لا يمكن أن تنمو من الفضاءات الفارغة بل تتطلب غرس القيم الحديثة في مؤسسات التنشئة لتشجيع كل الفئات العمرية إناث و ذكورا ،و الابتعاد عن كل الارتباطات و المعايير الاجتماعية التي تجعلهم يعيشون في ضغوطات اجتماعية و تقليدية .

1- عمر دراس،"المشاركة الجمعوية و علاقة الشباب بالسياسة في الجزائر"، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، في دفاتر المركز،CRSC ، رقم 2002 ، 5، ص، 33 .

الخاتمة:

من خلال هذا الفصل، استطعنا الخروج ببعض المستخلصات الهامة من المجموعة البحثية، حيث اكتشفنا أهمية الموظف و دوره الفعال في تسيير الأحداث التاريخية كيوم الاقتراع ، و الأهم من ذلك وضعه كفاعل سياسي و إداري يؤدي عمله الإداري ، و يواكب المسارات السياسية من جهة أخرى.

و بعد دراسة تمثلاتهم استنتجنا وجود مجموعة من المبحوثين يتميزون بالنشاطات السياسية المؤثرة على المجتمعات المحلية لكي تبني قوة اجتماعية تدافع على الحقوق المحلية و المدنية و تزويد المواطن السير الحسن لمتطلباتهم .

إن النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل تدل على الأغلبية الساحقة للمبحوثين المنعزلين عن النشاطات السياسية التي أغلقت أبوابها في وجوه الأجيال الصاعدة التي تتمتع بالكفاءات و المهارات، و البعض الآخر منهم يشكلون نفورا كبير من الالتزامات السياسية خوفا من الطريق التي مر عليها البلاد خاصة في العشرية السوداء التي كان لها أثر و خيم على المشاركات السياسية.

و الأهم من ذلك إن مستخلصات مجموعة بحثنا صرحت بوجود نشاطات سياسية جمعوية سرية تلبس ثوب الجمعيات الخيرية و إحياء الأعياد الوطنية .

أما الأغلبية الساحقة للموظفين لاحظنا فيهم وجود حماس سياسي يتمثل في فعالية هذا الموظف في يوم الانتخابات، فالنفور من الممارسات السياسية لا يمنع الموظفين من تسيير عملهم الانتخابي بطريقة تفتح المجال أمام القوقعة التي عرفتها البلاد في الانتخابات السابقة التي زرعت الخوف في نفوس الموظفين و جعلتهم يتراجعون ، و مع تطوير الديمقراطية في البلاد التي جعلت من مجموعتنا البحثية تكسر القيود التي وضعتها القيم الأخلاقية التي منعت عمل المرأة في ساعات متأخرة ليلا حيث أصبحت المرأة العضو المسير و الرئيس الذي يشغل مسؤولية تسيير العملية الانتخابية إلى غاية ساعات متأخرة من الليل و هذا ما صرحت به أحد المبحوثات بانفعال سياسي ظاهر :

" من أجل بلادي اخرج من البلدية على الساعة الثانية

صباحـــا بعـــد تقديـــم النتائـــــج نريـــد السيـــر

الحســـــن و لـــــو علـــــى حســـاب صحتـــنـــا"

(موظفة بدائرة السانيـــــة ، المقابلــة رقـــــم 12) .

و بالرغم من الصحوة إلا أننا مازلنا نواكب الانعزال عن الفضاءات السياسية ، اما الغيابات المتكررة للموظفين فهي تشكل نظرة سلبية اتجاه رجال سياسيون ممثلون للدولة حيث يرون انه ليس هناك تمثيل فعلي و سياسي و كل ما يطمح إليه المرشحون و المسيرون للنشاطات السياسية على المستوى المحلي و الوطني هو تحقيق بعض المصالح الشخصية و هذا ما أشرنا إليه في فرضياتنا المنجزة من خلال مجموعتنا البحثية .

الفصل الخامس :
الموظف الإداري
و الممارسات السياسية

المقدمة :

نحاول من خلال هذا الفصل عرض أراء الموظفين الإداريين حول ممارسة الأحداث الانتخابية حيث تتولد من خلال هذا اليوم اتجاهات سياسية تجعلهم مع مرور الزمن ينشطون جمعيات أو أحزاب سياسية فالمجموعة البحثية التي نحن بصدد دراستها جعلتنا نستوعب أن لكل فرد من هذه المجموعة رأي يحمله حول الديمقراطية و المواطنة و المشاريع المنجزة من خلال النشاطات السياسية. إن العمل الانتخابي للموظف يجعله يكسب خبرة مهنية تدفعه نحو سلم النشاطات السياسية في البداية يكون موظف بسيط ليصبح في الأخير رئيسا لجمعية أو مسؤول مكلف بالممارسات السياسية و من خلال هذا الفصل سوف ندرك أن الوظيفة الإدارية هي التربة الخصبة التي تهنئ الرجل السياسي و تفتح له مجالات الخبرة المهنية و العلاقات العامة التي يستفيد منها الفرد و المجتمع من خلال تحقيق فعالية المجتمع المدني الذي يعتبر معيار المشاركات السياسية و هناك من جهة أخرى تصورات استطعنا ملاحظتها من مجموعتنا البحثية تتجه نحو الخوف من الإدلاء برأيهم في الديمقراطية، و المواطنة و البعض الآخر يصرح بالارتياح النفسي حول غاياتهم و تصرفاتهم من خلال تصريحاتهم الشخصية حول المعايير التي تواكب القوة السياسية من خلال النظام الديمقراطي .

لقد عرف المجتمع الجزائري مع عملية الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية عدة نشاطات سياسية، و في ظل هذه التحولات ظهرت فكرة الثقافة السياسية حيث أصبحت الأحداث التاريخية مسرحا تمارس فيه النشاطات جمعوية كانت أم سياسية من المستطاع فتح و إنشاء أوضاع اجتماعية بين الأوساط المهنية و بعد الوضعية التي كان يعرف بها الموظف المسير للمناسبات التاريخية كيوم الاقتراع مثلا .

إن المجتمع المدني و من خلال المآل الذي وصلة إليه البلاد أصبح يشارك في النشاطات المحلية و الوطنية لإرساء قاعدة ديمقراطية قائمة على السيادة الوطنية، و من خلال الخبرة المهنية و الكفاءات و المهارات التي تهيئ رجال السياسة لمواكبة مسارات العمل السياسي في ظل جو سياسي مليء بالتغيرات في الخريطة السياسية، وظهور تنظيمات تواكب المجتمع المدني الحاضر .

الموظف و تصوره للديمقراطية من خلال النشاطات السياسية :

إن الديمقراطية في مفهومها الكلاسيكي هي "حكم الشعب، بالشعب و للشعب" [1] و بالمعنى العام هي طريق أو أسلوب الحياة في المجتمع ، يعتقد الفرد من خلال هذه القيم انه يشارك في اتخاذ القرارات، أما الاستخدام السياسي للديمقراطية ، فهو محدود في عملية مراقبة ضبط القوة السياسية.

و لكن ما استنبطناه من المجموعة البحثية انه هناك قرارات إدارية جديدة تنص بوجود ممثل الشعب في الاجتماعات التي تبرم على المستوى البلدية و هذا ما صرح به احد المبحوثين :

"أصبح الشعب يشارك في قرارات الدولة من خلال ممثل لجان الأحياء لكل بلدية "

(النائب الثاني رئيس المجلس الشعبي ، مقابلة رقم02) .

إن هذا التصريح يواكب مفهوم الديمقراطية ، و يصرح بمشاركة الشعب في النظم الديمقراطية، بنسب شبه انفرادية ، و هذا ما يعطي جوانب سلبية لمفاهيم الديمقراطية ، إن الديمقراطية الحقيقية تتحقق من خلال المشاركة الايجابية للشعب في العملية السياسية ،من اجل تحسين ظروف الفرد و فتح الفرص أمام الجميع ،أما نظرة الموظفين للديمقراطية فكانت مختلفة تتوجه إلى الجوانب السلبية من حاجات مهمة للمعيش اليومي التي لم تستطيع البلاد تحقيقها لزرع بذور الديمقراطية في نفوس المواطنين و هذا ما صرحت به أحد المبحوثات :

"ممارسة الديمقراطية شيء جيد تعجل الشخص يعبر عن إرادته السياسية بكل حرية و يعبر عن ميوله و اتجاهاته السياسية ، أما البيروقراطية ، فهي تعرقل مصالح المواطنين".

(موظفة بدائرة السانية، المقابلة رقم 09) .

1- محمد علي محمد،اصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 2009، ص، 217 .

و يصرح مبحوث أخرى :

" يجب التميز بين البيروقراطية و الديمقراطية التي

هي حكم الشعب ، و هي صورة شكلية في

الواقع و ذلك انطلاقا من المؤشرات المستقاة

من الممارسات الفعلية للديمقراطية " .

(موظف بدائرة السانية ، المقابلة رقم 27)

و هناك مبحوثة أخرى تقول :

"لا يوجد الديمقراطية عند العرب و ليست من صفاتهم " .

(موظفة بدائرة السانية، المقابلة رقم 25).

إن جل المعطيات الواردة من المبحوثين كانت لها اتجاهات تميل إلى طغيان البيروقراطية على الديمقراطية ،و هناك مجموعة كبيرة صرحت لنا بوجود الديمقراطية الشكلية، و استيلاء البيروقراطية على المستويات المحلية.

إن واقع العمل الإداري، لا يبرز لنا حقائق الديمقراطية التي تقف إمام تعسف البيروقراطية الإدارية، و من جهة أخرى هناك بعض التصريحات تدل على أن التعددية الحزبية هي إشارة لبعض الممارسات الجديدة، التي كانت غائبة من قبل، كما جاء على لسان أحد المبحوثين :

"أصبح المواطن يستطيع الكلام مع المسؤول ،

و يطالب بحقوقه من خلال التعددية في الأحزاب " .

(النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي البلدي، مقابلة رقم 08) .

و تضيف مبحوثة أخرى قائلة :

" ممارسة الديمقراطية تحسنت مع بداية

2012 وتحسنت علاقة الموظف مع المواطن " .

(موظفة بدائرة السانية ، المقابلة رقم 04) .

إن الممارسات السياسية الجديدة خلقت حوار بين الموظف و المجتمع المدني ،حيث أصبحت الإدارة تتخلى عن القيود البيروقراطية و تتحلى بالمسار الديمقراطي الذي خلق نوع من التفتح في المناقشات السياسية الهامة في ظل التعددية التي ننتظر منها الربط بين الأوضاع السياسية و الاجتماعية .

1- وضعية الموظف المشارك في النشاطات السياسية بعد عملية الاقتراع :

إن المشاركات السياسية هي نمط من أنماط توزيع السلطة في الأحزاب السياسية ،إذ يعتبر الحزب ذلك البناء التنظيمي و السيرورة السياسية لها ، و من بين المفكرين الذين تناولوا موضوع الأحزاب السياسية في مدلوله التنظيمي نجد "موريس دوفرجيه" و الذي يرى أن الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه عبارة عن تجمع من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية ،و المندوبات، و أقسام الحزب، و التجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط بينهما الرابط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة [1] ، أما الأفكار الفيبيرية فكانت تستخدم مصطلح الحزب السياسي يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس الانتماء الحر، و الهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق أهداف موضوعية أو للحصول على امتيازات شخصية أو تحقيق الأمرين معا.[2] بعد عملية الاقتراع و انتهاء العملية ينصب رئيس المجلس الشعبي البلدي و أعضاءه و نوابه بمقتضى قوانين صادرة عن الوثائق الرسمية.

و الشيء الوحيد الذي لا نستطيع أن نتغافلعنه هي تلك الإغراءات التي يراوغون بها المترشحون قبل عملية الاقتراع ، و التي أصبحت وعودا كاذبة حيث أصبح الشعب متفطن إلى غاية عدم تصديقهم ،و هناك فئة من المجموعة البحثية تبين لنا أن المرشحون عندما يحكمون يصبحون قائمون على مصالحهم الخاصة و لا يبالون بحقوق المواطن، و بعد فوز الحزب و تقسيم الوظائف على النواب نجدهم يحققون مطالب حيهم و الأماكن التي يقطنون بها و هذا ما جاء على لسان احد النواب :

1- Maurice Duverger, Les Partis Politiques, Paris : Collection Science Politique, Armand Colin , 1973, P,178 .

2- Bernard. Brown, Royc. Macridis, Comparative Politics, Vote And Reading, London :EIGHTH Edition , 1996, P, 199 .

"بعد نجاح الحزب أتوقف عن وظيفتي لمدة 5 سنوات، أعمل على خدمة البلاد... و لكن لا أنسى الحي الذي أسكن فيه ، نقوم بتسوية الطرقات و تصليح المياه أخدم المصلحة الخاصة من خلال المصلحة العامة حتى لا تكون الأمور ظاهرة ".

(النائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي البلدي، المقابلة رقم02).

و يضيف مبحوث آخر :

"أنا النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كنت اعمل كموظف بالبلدية و لكن بعد عملية الانتخابات و فوز الآفلان أصبحت نائبا للرئيس مسؤوليتي هي الإمضاء على الوثائق الحالة المدنية، و مكلف بالاقتصاد و المالية و الاستثمار".

(النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي البلدي، المقابلة رقم 03) .

و يصرح مبحوث آخر بقوله :

" النواب لا يمارسون نشاطهم الوظيفي عند نجاح الحزب، أما الأعضاء فهم يمارسون نشاطاتهم كعضو و يبقون في وظائفهم و لا يتوقفون و لكن في الاجتماعات المنعقدة يحضرون".

(نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي ، المقابلة رقم 08).

تلخص لنا التصريحات السابقة الأوضاع التي يعيشها الموظف الفائز بالمنصب الجديد بعد عملية الانتخابات حيث تبين هذه التصريحات الصورة التي هي مجهولة من طرف الشعب، و هي عبارة عن الحياة اليومية التي يعيشها الموظف و النائب في آن واحد. إن الموظفين يتسابقون على هذا النوع من الوظائف و منهم من لا يريد تركها لشخص آخر، و يمكن استخلاص أن هؤلاء الموظفين الذين يصبحون رؤساء قد يحققون بعض مطالبهم الشخصية و تحقيق نوع من السلطة التي تجعله

يبرم علاقات من اجل تحقيق أموره الخاصة، و بعد هذه التصريحات يتبين للموظف أو المواطن الطرق التي يستطيع تحسين معاشه اليومي من خلال اتخاذ المسارات السياسية لتحقيق مبتغاه، و بالتالي نجده يخرج من بوابة وظيفته العادية و يدخل في مهمة أخرى لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد عن طريق عهدة أخرى .

و الأهم من ذلك ما يشعر به الموظف عندما يشارك في نشاطات اقتصادية أو اجتماعية ، التي تجعل مجموعة من المواطنين راضين عن الأعمال التي يؤديها أعضاء المجلس الشعبي البلدي لخدمة المواطن .

إن هذا المآل الذي وصل إليه المجتمع المحلي و المدني هو ناتج عن الثغرات التي تركتها عيوب البيروقراطية و ضعف التحكم في المسؤوليات بالمقارنة مع الدول المتطورة التي تحقق طلبات المواطن من غير جهد و لا عناء إلا انه يقدم واجباته من غير ملحقات قانونية .

إن مشاركة الموظفين في المشاريع التنموية تصبح أحيانا روتينية مع أشخاص لهم نفوذ في سير مشاريعهم التي تعطى لها أشكال خدمة المصلحة العامة التي تدر عليهم بالأموال ، إن هذه المشاريع أصبحت تنمي الموظفون النواب على حساب مشاريع خدمة المواطن في غياب السلطة المراقبة و عدم امتيازهم بالفعالية في المجتمع و لا يشاركون في تغيير مجتمعهم، إن هذه الوضعية التي يطمح من خلالها الفرد بلوغ أهداف تخدم المواطن ، أصبحت تعمق فكرة تدني الرابط الاجتماعي في المجتمع الذي أصبح غير مبالي بالمراقبة وتدبير اهتمامات حقوق المواطن و هذا بفقدان ثقتهم برجال السياسة .

-المجتمع المدني و دوره في الممارسات السياسية :

لقد تكلم احد المفكرون الاجتماعيون "أرسطو" على أهمية المجتمع المدني حيث ابرز لنا أن حكم السلطة الشعبية باعتبارها السمات الطبيعية لهذا النظام و تحديد دوره في تنظيم العلاقة بين السلطة و المجتمع الذي يصنع من خلاله دولة [1] و هذا ما يؤثر على الارتباط التفاعلي الموجود بين الاشتراكات و طبيعة توازناتها و معادلاتها بسعة و عمق كبير في منظومات و معادلات التفاعل بين ركني السلطة السياسية و المجتمع المدني في أية دولة من حيث انه يحدد مدى تعبير هذه السلطة عن إرادتها أو إرادة مجتمعها أو محصلة التفاعل المتوازن بين الإرادتين، إن أساس الارتباط و التفاعل بين المجتمع و السلطة الحاكمة يؤكده لنا احد الباحثين أن المعادلة الاقتصادية

1- علي عباس مراد ، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص ، 86 .

السياسية لها علاقة مع الاستقرار و الشرعية و الديمقراطية قائلا :

"إن مجتمعنا يقوم على أسس ديمقراطية يضمن لنفسه الاستقرار فقط حيث يشعر الناخبون و يلمسون أن حقوق و مصالح الجميع تراعي و تؤخذ بعين الاعتبار حقوق و حريات الكثرة من المواطنين غير المتفوقين اقتصاديا و حقوق و حريات القلة من المواطنين المالكين لرأس المال و عليه فان غياب الديمقراطية يعني قيام نظام سياسي ولا يراعي مصالح كل أفراد المجتمع و فئاته". و يخدم مصالح الأقلية من الأغنياء على الأغلبية من الفقراء[1] . و من خلال دراستنا للمجموعة البحثية نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين لديهم إجابات مشتركة بان المجتمع المدني يشارك في النشاطات السياسية التي تواكب المناسبات أمثال يوم الاقتراع و نأخذ على سبيل المثال احد أقوال المبحوثات :

" إن المجتمع المدني مهمش لا يتكفلون به إلا
في أيام الاقتراع و بداية الحملة ،
من اجل عدد كبير من التصويت ".

(موظفة بدائرة السانية، المقابلة رقم 21).

و هناك من يصرح لنا بوجود ناخبون ينشطون الأحياء بعدة احتفالات يومية و في الأخير يوزعون عليهم الأموال من اجل التصويت لصفهم و هذا ما جاء على لسان احد المبحوثات :

" يوزعون الأموال في المقاهي و المكاتب التي تحمل شعارات
حزبهم و وصلت بهم حتى أنهم يوزعون المواد الغذائية
و الملابس من اجل الربح و مصلحتهم الخاصة ".

(موظفة بدائرة السانية ، المقابلة رقم 23) .

1- نفس المرجع ، ص 98 .

إن هذه الوضعية التي وصل إليها المجتمع المدني في غياب النظم الديمقراطية و لا مبالاة بمصلحة بلاده و انعدام شعوره بالروح الوطنية ،حيث استعمل الناخبون كل الطرق و الوسائل لاستمالة المواطن و وضعه في شبكة مصالحهم، فالأنانية السياسية جعلت الأوضاع الاجتماعية المزرية للفرد سلاحا لقضاء حاجاتهم و إن هذان التصريحان إشارة إلى انه ليس هناك انتماءات سياسية تخدم النظم الديمقراطية للبلاد .

أما الأقلية الأخرى من المجموعة البحثية، من ناخبون و أعضاء نجدهم يبرزون لنا مشاريعهم البناءة للبلاد التي تواكبت مع فترة ترشحهم ،و أن البيروقراطية أصبحت تتلاشى بوجود الديمقراطية و ظهور ممثلين للشعب في الاجتماعات المخصصة في البلديات و الدوائر لتفادي التهميش و اللامبالاة بين المجتمع المحلي و المدني.

لقد عرف المجتمع المدني بعض الحركات في المجالس الشعبية الوطنية، فهناك عمال بسطاء مرشحون في الانتخابات المحلية من اجل تحسين أوضاعهم المهنية و نأخذ على سبيل المثال ما قاله المبحوث :

" أنا سائق لرئيس المجلس الشعبي البلدي

و قمـــت بترشحـــي علـــى "الزهـــر"

و لقد دعمتني زوجتي فـــي هـــذا الأمـــر" .

(موظف بدائرة السانية، المقابلة رقم 18) .

و هناك مبحوثين يضيفون أهمية المجتمع المدني المرتبط بوجود الممارسات السياسية و التي تأخذ الطابع الشعبي و هذا ما صرح به احد المبحوثين :

" إن الجنـــــــــائـــــز و الأعـــــراس الفرصـــــة

المهمـــــة لاستمـــــــــالـــــــة الشعـــــــــب " .

(نائب لرئيس المجلس الشعبي البلدي، المقابلة رقم ، 08) .

إن الوضعية التي وصل إليها المجتمع المدني هي وليدة الانتهازات السياسية التي أصبحت تمشي في كل الجوانب السياسية ،و الاقتصادية، و الاجتماعية . جعلت فعالية المجتمع المدني منحصر في

المناسبات التاريخية ،و إن هذا الفراغ السياسي ناتج لعدم وجود قواعد إرساء الديمقراطية ، التي تخدم مصالح العام و الخاص .

إن المعيش اليومي يكشف لنا وضعية الفرد الذي أصبح همه الوحيد هو تحقيق ظروف العيش مكتسيا بكل الجوانب أينما كانت و أينما وجدت من نشاطات قد تكون سياسية ،و اجتماعية ،و ثقافية همه الوحيد هو تحقيق الهدف و هذا ما صرح به احد المبحوثين :

" الشعـــب اليوم يخمـــم فقـــط في البطاطـــة

و السكـــن و العمـــــل و فـــــــقـــط " .

(موظف بدائرة السانية ، المقابلـــة رقـــم 18).

إن الوضعية التي ألت إليها الممارسات السياسية ما تزال تشكو من الضعف و العجز الكبير في الأوساط المحلية على وجه الخصوص و تؤكد لنا هذه الدراسة أن الممارسات السياسية لا تزال في المرحلة الجنينية أمام ازدهار أنوع من المشاركات السياسية و الجو السلمي الذي قد ينسي المجتمع الجزائري العشرية السوداء التي كانت ضحيتها الديمقراطية و الممارسات السياسية .

دور الخبرة المهنية في الممارسات السياسية :

تعتبر الخبرة المهنية عنصرا أساسيا في الممارسات السياسية و هذا ما تطرقنا إليه في الدراسات الاستطلاعية السابقة، إن الموظف البسيط الذي لا يتمتع بالخبرة المهنية لا يستطيع الانضمام في النشاطات السياسية، و هذا ما صرح به احد المبحوثين :

" الموظف الإداري الذي لا يدخل في علاقات سياسية

لا يعرف الوساطة السياسية الخارجية عليه أن يكون

منخرط في حزب معين و عليـــه أن تكـــون لـــه

يد تساعده في نجـاح نشاطـــه كالمـــال و العـــرف" .

(موظف بدائرة السانيـــــة ، المقابلـــة رقـــم 07) .

و تضيف مبحوثة أخرى قائلة :

" الموظف الذي لا يتمتع بالكفاءة و الخبرة المهنية، لا يستطيع الاندماج مع الممارسات السياسية، و حتى المال له دور كبير، و العلاقات السياسية مع أصحاب السياسية" .

(موظفة بدائرة السانية ، المقابلة رقم 01) .

إن تطور البيروقراطية في الإدارة كان له تأثير في الممارسات السياسية التي أصبحت تنادي بالديمقراطية ، حيث أصبح الفرد الجزائري يحلم بوجود علاقات إدارية تمشي وفق الكفاءات ،و المهارات، و الخصائص الإدارية الأخرى، فبلوغ الغاية في هذا المجتمع أصبح مرهونا بالعلاقات مع الشخصيات الكبرى .

أما الموظف البسيط فلا يستطيع الدخول في غمار النشاطات السياسية حتى يكتسي بالثوب المالي الذي يجعله يتفاعل مع الموظفين الممارسين للسياسة باعتبار أن الممارسات السياسية أصبحت تشترى بالمال و الجاه و العلاقات الشخصية التي تتطلب سنوات كبيرة من الخبرات المهنية، فهناك من الممارسين قاموا بإقتراض الأموال من أجل سير العملية الانتخابية و تدفقها على الشعب لكسب ثقتهم و أصواتهم الانتخابية .

إن تعقيد الحياة و ما ترتب عنها من أعباء متزايدة و حاجيات لا متناهية لا يستطيع دخل الموظف تلبيتها مما يفرز تصورا لحرمان يجعله مصيدة لرجال السياسة.

هناك بعض المبحوثين يهملون العناصر الأساسية لتكوين رجل السياسة و هذا ما لحضناه في بعض الموظفين الذي تغاضوا النظر عن ربح أو خسارة الناخبون بل هدفهم الوحيد معرفة أشياء كانوا متغافلين عنها و هذا الأخير يساعدهم في كسب أكثر خبرة في مجالاتهم و هذا ما صرح به أحد المبحوثين :

" أكيد أن لخبرة الموظف في أعماله السياسية دورا كبيرا حيث من خلال التجارب و الخبرات السابقة يمكن للموظف تسيير و إدارة الأزمات و المعضلات ، كما انه يقوم بطرح بدائل و مقترحات تصنع المصلحة العامة بحكم انه أدري من أية شخص آخر لأنه يتعامل مع الواقع مباشرة" .

(موظف بدائرة السانية ، المقابلة رقم 27) .

إن المشاركات السياسية أصبحت وكر الاستغلال و خدمة المصالح الخاصة على حساب العامة، بعد التحولات السياسية التي آلت إليها البلاد أعطت للبيروقراطية فضاءا كبيرا لتسهيل العملية و أصبح الجو السياسي تنقصه معطيات رجال السياسة لفعالية المجتمع .

الخاتمة:

بعد التعددية الحزبية، عرفت الفضاءات السياسية حراكات لا اعتيادية ، من خلال فتح المجال أمام النشاطات السياسية و الجمعوية ،و أصبحت تطغي الديمقراطية على البيروقراطية و هذا من خلال وجود جهاز إداري ملائم ،و فتح مجموعة من الخصائص في تحديد الوظائف على حسب القوانين و مجالات التخصص و وضع نظام بين الرؤساء و المرؤوسين ،إن الحاكم في الدولة التي تتمتع بالديمقراطية و تتماشى مع أصول المواطنة عليها مسؤوليات فعالية المجتمع في تنفيذ القرار أما الباقون فلهم مسؤوليات تحت السلطة العليا .

و الأهم من ذلك أن الوعي السياسي و الثقافة السياسية لها دور ،أما التنشئة السياسية فهي القاعدة التي تهيئ المجتمع المدني لبلوغ قمة الديمقراطية و بناء مجتمع يلقن المواطنة في أذهان الشباب عن طريق المؤسسات التربوية كطريق من طرق نظرية التعلم ، حيث حرص العديد من المفكرون الاجتماعيون و السياسيون على أهمية المواطنة كطريقة من طرق نظرية التعلم .

تعتبر أهمية الخبرات المهنية من فعالية رجال السياسة في ممارسة مهاماتهم السلطوية في تقليص فجوة الفراغات السياسية التي عرفها الفضاء السياسي الجزائري.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

إن دراسة موضوع الموظف الإداري كفاعل سياسي في إطاره المحلي لموظفي المؤسسات الإدارية للدائرة و البلدية بالسانية أثناء بروز المرحلة المبتدئة من الانفتاح السياسي يطرح عدة تساؤلات التي يتجلى من خلالها ربط فعالية الموظف بالمشاركات السياسية بالعملية الديمقراطية، و هذا الأمر يتعلق بوضع بعض الخصائص و التي يمكن من خلالها مد العون للفعالين السياسيين من تقييم أداء مؤسساتهم سواء الحزبية و التي من خلالها يتعاملون مع فئات و مجموعات مختلفة و حتى المؤسسات المنتخبة و التي يتواجد مناضلوهم فيها من اجل استحداث معايير لأجل مشاركة أفضل و أحسن و تمكين الجميع من رسم و صناعة القرار المحلي .

إن أغلب الدراسات كشفت لنا واقع إستطعنا انجاز بعض المقترحات التي جاءت في الفرضيات و السؤال الرئيسي، حيث أدى الفشل السياسي لبعض المبحوثين عزوف و تخوف كبير منتشر في فئة شباب المستقبل ،و هذا ما يجعل بنية الضوابط الاجتماعية و السياسية تتخبط في وطأة انصهار بين القوى المسيرة للديمقراطية،و التي من خلالها تنبثق مجتمعات مدنية تفتقر تقويم الأوضاع الاقتصادية و السياسية للبلاد ، إن عملية الانفتاح السياسي لم تعطي النتائج المتوقعة، فإذا كان الموظف لا يتحلى بالفعالية السياسية و ليست لديه الخبرات المهنية والكفاءات الضرورية فكيف يكون رجل سياسة لمجتمع ينقصه حراك اجتماعي سياسي .

إن المؤسسات الدولية التي تطرقنا إليها في الفصول السابقة ، و من خلال دراستنا الاستطلاعية و الميدانية استنتجننا وجود علاقة كبيرة بين هذه العناصر حيث ان الدولة لا تستطيع نشر جهازها السياسي و الإداري بدون مقومات من وطن و مواطنة التي من الأحسن أن تتحلى بالثقافة السياسية و التنشئة السياسية، إن هذا الوعي السياسي يجعل الدولة تدخل في إصلاحات سياسية و الاجتماعية كانت حقلا لدراسات مفتوحة للعلماء الاجتماعيون والسياسيون.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1) المراجع :

أ. **باللغة العربية :**

1- يحي الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، بيروت ،2000.

2- محمد فايز عبد أسعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ،دار النهضة للطباعة و النشر، لبنان، 1977 .

3- عبد الجليل ابو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2010.

4- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1994، ص، 644 .

5- نيقولا ميكيافلي، تراث الفكر السياسي قبل الأمير و بعده، دار الأفاق الجديدة،1999، ص24.

6- جورج رتيزر، رواد علم الاجتماع، ترجمة ، محمد الجوهري دار المعرفة الجامعية، 2002.

7- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية،2009.

8- ألان تورين، إنتاج المجتمع ، ترجمة إلياس بديوي،منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق،1973 ، ص 251 .

9- عنصر العياشي، نحو علم الاجتماع النقدي ، دراسات نظرية تطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

10- علي خليفة الكواري، المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

11- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية و أثرها على السلوك السياسي، دار النشر لوائل، عمان ، 2000 .

12- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي،دار الكتاب الوطنية ،ط1، ليبيا ،2007،ص 158.

13- إبراهيم إيراش، علم الاجتماع السياسي ،دار الشروق للنشر ، الأردن، 2001 .
14- مراد زعيمي،مؤسسات التنشئة الاجتماعية ،عناية ،المنشورات جامعي باجي مختار،ص10 .
15- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية و أثرها على السلوك السياسي ، عمان، دار وائل للنشر، 2000 ،ص،27 .
16- إسماعيل علي سعيد، المجتمع و السياسة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2000 ،ص، 289 .
17- جان بيار كوت، من اجل علم اجتماع السياسي،ترجمة محمد هناد،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1985،ص ،(238-237).
18- سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط11،ج1،ص ،(43-38).
19- عكاشة شابو،الصراع الحضاري في العالم الإسلامي ،ديوان المطبوعات الجامعية،ص،06 ، 1999.
20- برتان بادي، بيار بيرنوم، سوسيولوجية الدولة،ترجمة جوزيف عبد الله و جورج ابن صالح،بيروت مركز الانتماء القومي، ،ص،114 .
21- رابحي أحسن، الحريات العامة السلطة و الحرية، دار الكتاب الحديث،2013، ط1،ص(26-25) .
22- رابحي أحسن، التحولات الدستورية في الجزائر، معهد الحقوق الجامعية الأغواط ،2008 .
23- ماكس فيبر ، العالم و السياسة، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2009 ،ص، 133 .

ب. المراجع باللغة الأجنبية :

1- Beiton Alain, Ckristine Dolle, Jaques Gervasonis Sciences Sociales 3 Editions ,Etiditions Dalloz, 2002.

2- BurodeauGéorge , les Libertés Publique ed du Seuil, 1956 .

3- Bourdieu,Pierre, Et Jean Claude Parsseron : Les Héritiers, Paris, Edition Des Minuits, 1964.

4- Burgat.F.L'islamisme Au Maghreb : La Voix Du Sud, Paris, Payot ,1995 .

5- Ben Meghsoula Aziz, L'expression Et Les Garanties Des Libertés Fondamentales Et Des Droits De L'homme Et Du citoyen Dans La Constitution Du 22 Novembre 1976, In.R.A.S.J.E.P. N°02, Alger, 1984, P, (468-471)

6- Brichet Rober, Association Et Syndicats, Ed, Rechniques ,3ème Edition, Paris, 1971, P, 3.

7- Chevallier Jaques, L'accociation Entre Public Et Privé, In RDP, 1981,P, 895 .

8- Dubourg Sonia Lavroff et Jean Pierre Duprat, Droits Et Libertés En Grondes Bretagne Et En France , Edition L'hormattion, Paris, 1999,P,12

9- Deutch Karl : Social Mobilisation And Political Development: American Political Science Review , Lv ,2001 .

10- Francine Et André Demichel, Marcel Piquemal, Pouvoir Et Libertés , Edition, Social, Paris, 1978, P, 29 .

11- Grawtiz Madeleine Méthodes Des Sciences Sociales, 9ème , Editions ,Dalloz , 1993 .

12- Jean – Marie (Garrigou),Encyclopédie , Universalis, Après France, 1990, P, 253 .

13- Jean(Benoit) : Comprendre Toquville, Armand, Colin, 2004,P,68.

14- Mauss .M, Sociologie Anthropologie , Paris Puf .

15- Philipe (Fermaux), Quelle Belle Association , Alternative Economique, No 193, Juin, 2001,P,39

16- Percheron Annik , Age, Cycle de Vie ,Génération, Période et Comportement Electoral, Dains : Daniel Gaxie, L'explication Du Vote, Paris, Pharmattan, 1984.

17- Remond Rene,Annick Percheron, Age et Politique, Socialitation Politique, 2001.

18- RiveronJean, Les Libertés Publiques, T2, Puf 1èreEdition , Paris1977, P, 356 .

19- Quant .W., Société Et Pouvoir En Algérie, Des Ruptures, Alger, 1998.

20- Weber Max, La Conception De L'homme, Petit Bibliothèque Payot Saint Garmain 75006, PARIS .

2) المعاجم و القواميس :

1- جماعة من المؤلفين : معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العاملة للكتاب .

2- بودون و بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة ، سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

3- جماعة من المؤلفين : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص، 184 .

3) الوثائق :

1- مصطفى بن حبيلس ،"التربية على المواطنة"، سلسلة من قضايا التربية 43، (الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية،2006) .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي رسوم رقم 66-155، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، جريدة رسمية، الصادرة بتاريخ 08 يونيو 1966، ص، 110.

3- انظر المادة 27 من أمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 و المتضمن قانون الإجراءات الجزائية (جريدة رسمية رقم 48 الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966).

4) الرسائل الجامعية :

1- مولاي الحاج "العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات و تمثلات "، دكتورة دولة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع ، جامعة السانية ،2005.

5) المواقع الالكترونية :

1- http://www.universalis.fr/encylopedie/edit.de.coracalla visité le 11juin 2013.13:45

2- http://www.universalis.fr/encylopedie/citoyennente/08septembre2012.02:33

الملاحق

الملحق "أ" المواصفات الكبرى لمجموعة البحث :

الرقم	السن	الجنس	المستوى التعليمي	الحالة العائلية	المهنة
01	37 سنة	أنثى	الثالثة ثانوي	مطلقة	عون مكتب البطاقة الوطنية
02	50 سنة	ذكر	الثالثة ثانوي	متزوج	النائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي البلدي
03	54 سنة	ذكر	الثالثة ثانوي	متزوج	النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي البلدي
04	50 سنة	أنثى	الثالثة ثانوي	متزوجة	عضوة في مجلس الشعبي البلدي
05	50 سنة	أنثى	الثالثة ثانوي	عزباء	رئيسة مكتب البطاقات الوطنية
06	60 سنة	ذكر	السنة الأولى ثانوي	متزوج	ممثل الرياضة
07	52 سنة	ذكر	السنة الأولى ثانوي	متزوج	رئيس ديوان دائرة السانية
08	63 سنة	ذكر	CEP	متزوج	نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي
09	40 سنة	أنثى	ليسانس	متزجة	مكتب التنازل على أملاك الدولة
10	35 سنة	أنثى	ليسانس	عزباء	كاتبة على إعلام الآلي للبطاقات الرمادية
11	36 سنة	أنثى	ليسانس	متزوجة	رئيسة مكتب السكنات الاجتماعية
12	29 سنة	أنثى	ليسانس	عزباء	نائبة رئيسة مكتب السكنات الاجتماعية
13	26 سنة	أنثى	ليسانس	متزوجة	كاتبة الأمين العام
14	46 سنة	ذكر	ليسانس	متزوج	رئيس مكتب الانتخابات
15	26 سنة	أنثى	ليسانس	عزباء	عون في البطاقات الرمادية
16	42 سنة	أنثى	الثالثة ثانوي	متزوجة	كاتبة على الإعلام الآلي بمكتب السكنات
17	27 سنة	أنثى	ليسانس	عزباء	عون في رخصة السياقة
18	42 سنة	ذكر	الثالثة ثانوي	متزوج	عون في مكتب السكنات و سائق
19	36 سنة	أنثى	ليسانس	متزوجة	رئيسة مكتب البطاقات الرمادية
20	23 سنة	أنثى	باكالوريا +الأولى جامعي	عزباء	كاتبة
21	28 سنة	أنثى	ليسانس DEUA	عزباء	كاتبة على الآلة لمصالح البطاقات الرمادية
22	42 سنة	ذكر	ليسانس	متزوج	عون الأمن و الوقاية
23	35 سنة	أنثى	ليسانس	متزوجة	مكلفة بشهادات تأكيد السيارات
24	32 سنة	ذكر	ليسانس	متزوج	كاتب على آلة البطاقات الرمادية
25	34 سنة	أنثى	ليسانس	متزوجة	عون بمصالح رخصة السياقة
26	30 سنة	أنثى	ليسانس	متزوجة	عون في مكتب السكنات الاجتماعية
27	27 سنة	ذكر	ماجستير	أعزب	مكلف بالإعلام

المقابلة رقم 02 الملحق "ب" نموذج مقابلة

01 50 سنة .

02 ذكر .

03 السنة الثالثة ثانوي .

04 متصرف رئيسي .

05 النائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي البلدي .

06 التحقت في الانتخابات الأخيرة نوفمبر 2012 .

07 ترشحت في هذه الانتخابات عندما رأيت "الحقرة" في المنطقة التي اقطن فيها "بعين البيضاء" و قضية المياه القدرة التي كانت تغزو الحي، و في المدارس الابتدائية لا يوجد أنابيب المياه القدرة، قدمنا عدة رسائل شكوى..... و لكن بدون جداوي .

08 نعم شاركت ، و لقد تمت المشاركة في ظروف عادية روتينية ، و لكن ليس المهم المشاركة، المهم كيف نستطيع خدمة الشعب التي تتطلب الاهتمام بالسياسة .

09 لأنه مسؤول يمثل الإدارة لا نستطيع توظيف الشعب لا يعرف خدمة الانتخابات في يوم كهذا، و حتى الموظف يمر في حلقات تكوينية مثل رئيس المكتب و نائب الرئيس و الكاتبة .

10 الإدارة تسير السلم الهرمي الوظيفي ، و هناك قانون و مادة تنص على خدمة الموظف للشعب و للدولة و هو يؤدي واجبه .

11 السير الحسن للعملية .

12 أنا انتمي إلى حزب الآفلان AFN و عضو في جمعيات خيرية و قد تكون هناك اجتماعات سياسية من خلال هذا و من اجل كسب ثقة الشعب و معرفة مشاكلهم عن طريق الالتقاء معهم مثلا في الجنائز و الأعراس، يعتبرونها تافهة و لكنها هي مهمة لي .

13 تنشيط حزب الآفلان و جمع أناس و نحن نسعى حتى يكون في الاجتماعات و الدورات عضو يمثل الشعب قريبا !!! .

14 هذه المناسبات مسيرة من طرف الإدارة هناك موظفين لا يشاركون في عملية "الاقتراع " و لكن لهم مهمة تسير العملية في الإدارات مثل البلدية أو الدائرة أو الولاية ، المهم تمر

العملية بطريقة حسنة .

15 منذ سنة 2012 إلى يومنا هذا بدأت البيروقراطية تتلاشى و هذا بعد غزو الرجل الآلي في المناصب الإدارية حيث تلقت الإدارة الجزائرية الرسكلة و التخفيف من أعباء المواطنين و إعادة هيكلة مناصب الحالة المدنية ، و أصبح الشعب يتلقى السير الحسن لاستخراج أوراقه الخاصة .

16 ليست الخبرة المهنية المهمة فقط ! بل حتى المستوى العلمي و المصداقية التي نكتسبها من طرف الشعب ، لان الاهتمام بالسياسة لها جانبيات ، أما من اجل وصول إلى السلطة الحكم و استغلالها لغرض شخصي أو يعمل من اجل البلاد و العباد، و هناك من الرئاس من يريدون الترشح طريقه للوصول إلى البرلمان .

17 لا هناك موظفون تاركون النشاطات السياسية و هنا آخرون لهم مناصب مهمة لسير الإدارة مثل الكاتب العام أو رئيس الدائرة .

18 هناك من له هدف خاص و مادي، و هناك من يريد الوصول إلى البرلمان كما قلنا سابقا .

19 من بداية الحملة و نحن في المواطنة و لكن الإنسان أي الذي لا يبكي مع أخيه في أوقات الشدة هو عندي ليس مواطن.

20 بالطبع الموظف مسؤول على هذا المنصب أي اعتراض يحاسب من طرف الإدارة .

21 الغياب المتكرر للموظف يكون مسؤول عليه المسيرون للدائرة تحضر قائمة المستخلفين في حالة غياب الموظف .

22 لا نحتاج إلى الشعبوية ، هناك شرعية في الانتخابات هناك بعض التزويرات و لكن قمنا بالقضاء عليها .

23 هناك مناسبات نعم، انتخابات رئاسية ، المجلس الولائي و البلدي و فقط .

24 خدمة الشعب و وضع بعض اللمسات ، عندما اخرج من الاجتماعات اشعر إنني وضعت عملا يخدم الآخرين ، و افتخر به

25 نتوقف عن الوظيفة لمدة 5 سنوات ثم نعود إلى منصبنا بعد انتهاء مدة الخمس سنوات

26 نعم لقد أصبح يشارك في المداولات و في الدورات التي تعقدها البلدية و الولاية عن طريق الممثل

دليل المقابلة

بيانات الشخصية :

1- السن

2- الجنس

3- المستوى التعليمي

4- الحالة العائلية

5- الوظيفة

6- متى التحقت بالمنصب ؟

7- هل انتخبت في الانتخابات الأخيرة ؟ نعم ☐ أو لا ☐ ؟ و لماذا ؟

8- هل شاركت في هذا الحدث التاريخي نعم ☐ و لا ☐ ؟ كيف تمت هذه المشاركة ؟

9- في رأيك لماذا نطلب من الموظف المشاركة في يوم الاقتراع ؟

10- لماذا تطلب الإدارة من موظفيها المشاركة في هذه المناسبة ؟

11- ما هو تأثير مشاركة الموظف في هذا اليوم ؟

12- هل تنتمي إلى حزب معين أو جمعية نعم ☐ أو لا ☐ ؟ كيف ذلك ؟

13- أين يكمن دورك في هذا الحزب أو الجمعية ؟ دور سلبي أو ايجابي ؟

14- ما رأيك في تسيير هذه المناسبات السياسية ؟

15- ما رأيك في ممارسة الديمقراطية وبيروقراطية ؟

16- هل خبرة الموظف في نشاطات السياسية لها أهمية نعم ☐ أو لا ☐ ؟ كيف ؟ و لماذا ؟

17- هل كل الموظفين لهم الحق في النشاطات السياسية ؟ نعم ☐ أو لا ☐ ؟ أم الأقلية فقط ؟

18- هل مشاركة الموظف في النشاطات السياسية لها أهداف مادية أو للوصول إلى السلطة نعم ☐ أو لا ☐ ؟ كيف ذلك ؟

19- هل يشعر الموظف بروح المواطنة في يوم الاقتراع نعم ☐ أو لا ☐ ؟ كيف ذلك؟

20- هل يشارك الموظف في سير عملية الاقتراع بنزاهة و شفافية نعم ☐ أو لا ☐ ؟ كيف ذلك ؟

21- هل غياب الموظف يعرقل سير عملية الاقتراع نعم ☐ أو لا ☐ ؟ كيف ذلك؟

22- هل الموظف يحتاج لوساطة للمشاركة في النشاطات السياسية نعم☐ أو لا ☐؟ كيف ذلك؟

23- هل مشاركة الموظف في النشاطات السياسية مرتبطة بالمناسبات فقط نعم ☐او لا☐ ؟ كيف؟

24- ما هو الهدف من مشاركتك في النشاطات السياسية ؟

25- هل تبقى في وظيفتك عند ترشحك في النشاطات السياسية نعم ☐ أو لا☐ ؟ كيف ؟ لماذا؟

26- هل المجتمع المدني يشارك في النشاطات السياسية نعم ☐ أو لا ☐ ؟ كيف ؟ و لماذا ؟